السيد الغضبان

الفضائيات العربية

مالها.. وما عليها



الغلاف | سامح حسان |

الفضائيات العربية
ما لها.. وما عليها

السيد الغضبان

الفضائيات العربية

ما لها.. وما عليها



جميع الحقوق محفوظة للمؤلف
جميع الحقوق محفوظة

هاتف محمول : ٧٨٣٨٧٨١ / ٠١٢
٣٧٣٧٦٣٧ / ٠١١

بريد إليكتروني : selghadban@yahoo.com

الطبعة الأولى

١٤٣١ / ٢٠١٠

رقم الإيداع : ٣٦٧٣ / ٢٠١٠

الترقيم الدولى : 978 - 977 - 361 - 718 - 8

سفير الدولية للنشر

١٦ ش محمد عز العرب من شارع قصر العينى – ص . ب : ٤٢٥ الدقى – القاهرة

تليفون : ٢٥٣٢٩٩٠٢ – ٢٠٢+ فاكس : ٢٥٣٢٩٥٠٥ – ٢٠٢+

Web Site:www.safeer.com.eg E-mail:Info@safeer.com

المعرض الدائم :

٤٨ ش أحمد عرابى – المهندسين

ت : ٢٠٢/٣٣٠٤٩٤٠٣+

الإهداء :

وددت لو صنعت من كل حرف في هذا الكتاب وساماً أنحني إجلالاً لأضعه على صدر كل مناضل من أجل حرية الكلمة في كل زمان ومكان.

السيد الغضبان

المحتويات

المحتويات

هذا الكتاب

فكرة هذا الكتلب ألحت عليّ منذ عدة سنوات مع انطلاق الموجة الأولى من الفضائيات العربية.. وكلما هممت بالكتابة تملكنى شعور بأن الوقت لم يحن بعد لرصد دقيق لتأثير هذه القنوات سلباً وإيجابًا على الدول العربية، وهذا التأثير لا يقتصر على جمهور المشاهدين وحدهم بل يتعداه للتأثير على دوائر اتخاذ القرار فى نظم الحكم العربية. كما أن هذا التأثير اتسع ليشمل مجمل النشاط الإنسانى؛ السياسى والاقتصادى والدينى والاجتماعى. من هنا رأيت أن أتناول هذا التأثير فى تلك المجالات قدر استطاعتى، سواء التأثير فى المواطنين أو التأثير فى مؤسسات الدول، سواء الدول العربية أو الدول الأجنبية المعنية بالشأن العربى.

ولأن رصد التأثير بهذا الاتساع والعمق عمل لايقدر عليه إنسان مهما بذل من جهد، فإننى أسجل أن رصدى لهذا التأثير هو مجرد رؤية شخصية تفتقر إلى الكثير من الدراسات العلمية التى تحتلج لاستطلاعات للرأى تقوم بها مؤسسات متخصصة تلتزم بالمعايير العلمية لمثل هذه الاستطلاعات. ورأيت أن انتظار مثل هذه الدراسات قد يطول لسنوات، وربما لن تتمكن أى مؤسسة من إجراء مثل هذه الاستطلاعات التى تُعتبر الأساس الموضوعى الذى يستنبط منه الدارسون والخبراء النتائج الصحيحة.

لهذا رأيت أن أقدّم هذه الصفحات التى تحمل رؤية شخصية واجتهادًا قد يصيب وقد يخطئ ، على أمل أن تكون هذه الصفحت حافزًا لمؤسسات علمية متخصصة يعنيها أن تتعرف بموضوعية على هذا التأثير الذى أراه بالغ الخطورة، وأنه أحد أهم المحركات التى تساهم فى خلق موجة من الحراك السياسى والاجتماعى والاقتصادى، والتى أرى لها إرهاصات توحى باحتمال حدوث تغييرات مهمه فى جميع البلاد العربية فى مستقبل قد لا يكون بعيدًا.

ومع تكاثر الفضائيات ظهر جليًا أن أحد العناصر التى تحتاج إلى وقفة موضوعية لتقييمها هو ما يتعلق بملكية هذه القنوات. ففى الدول الديمقراطية تتضمن الدساتير والقوانين الكثير من المواد التى تضمن حرية المؤسسات الإعلامية. ومن هذه القوانين والأعراف المستقرة، الفصل بين ملكية الوسيلة الإعلامية وبين الإدارة المهنية التى تتولى رسم سياسة هذه المؤسسات وإدارتها. فإدارة هذه المؤسسات تتمتع باستقلال حقيقى فى أداء عملها المهنى ويتولاها مهنيون، كما تقدم النقابات المهنية للصحافة فى هذه البلاد ضمانات إضافية مهمة لاستقلال الصحفى الذى يعمل بهذه المؤسسات أو يديرها، وتمنع مالكى المؤسسات الإعلامية من النيل من هذا الاستقلال، وهذه النقابات «نقابات الصحفيين» تضم فى عضويتها جميع المهنيين فى الإذاعة والتلفزيون[١].

هذه الضمانات مفقودة تمامًا فى جميع البلاد العربية، حتى فى البلاد التى تتضمن دساتيرها وقوانينها نصوصها تتحدث عن حرية الإعلام بعبارات تشبه العبارات التى تتضمنها دساتير وقوانين أكثر الدول تقدمًا. فالفصل بين الملكية والإدارة لا وجود له.

أما عن النقابات المهنية فإن نقابة الصحفيين فى مصر، ترفض أن تقبل فى عضويتها الإذاعيين من الإذاعة والتلفزيون لظروف لا مجال لشرحها فى هذه الصفحات. وعندما حاول الإذاعيون فى مصر إنشاء نقابة مهنية على غرار نقابة الصحفيين، لحماية المهنة وحماية استقلالهم المهنى، كما هو الحال بالنسبة إلى نقابة الصحفيين، رفضت الوزارات المتعاقبة لعشرات السنين إصدار قانون يسمح بإنشاء مثل هذه النقابة. هذا عن نقابة الصحفيين فى مصر، أما فى باقى الدول العربية الأخرى فإن بعض أنظمة الحكم ترفض إقامة مثل هذه النقابة المهنية أصلاً أو تسمح بإقامتها مع وضع المواد القانونية التى تسمح لهذه

(١) الصحافة فى التعريف العلمى هى الصحافة المطبوعة «الصحف»، والصحافة المسموعة «الإذاعة»، والصحافة المرئية «التلفزيون»، ويمكن أن نضيف إليها حديثًا الصحافة الإلكترونيه «المدونونات» على شبكة الإنترنت. والمهنيون فى جميع هذه الوسائل الإعلامية «صحفيون» بالتعريف العلمى للصحافة. ولهذا تضم نقابات الصحفيين في عضويتها فى كل بلاد العالم المتقدم جميع هذه النوعيات من الصحفيين.

الأنظمة بأن تسيطر عليها بيد من حديد. ولهذا فإن انضمام الإذاعيين لهذه النقابات بتلك البلاد لا يعنى مطلقًا تمتعهم بحماية نقابية حقيقية. والاستثناء الوحيد عربيًّا هو نقابة الصحفيين ونقابة المحررين فى لبنان؛ لأن لبنان له وضع إعلامى خاص سوف نتاوله فى أكثر من موقع بهذا الكتاب.

يضاف إلى ذلك كله أن البلاد المتقدمة فيها رأى عام ناضج يدرك أهمية حرية وسائل الإعلام واستقلالها، وهو على استعداد للتحرك المؤثر والقوىّ لدعم هذه الحرية فى مواجهة أية تجاوزات من أصحاب المؤسسات الإعلامية أو من الحكومات. وفى غياب مثل هذه الضمانات ببلادنا العربية يصبح مالكو هذه الفضائيات، سواء كانت الملكية للدولة أو لمؤسسات خاصة أو لأفراد هم أصحاب القرار فى رسم سياسات هذه القنوات.

والواقع العربى يؤكد - عمليًّا - أن مالكى المؤسسات الإعلامية هم أصحاب الكلمة الأولى والأخيرة ليس فقط فى تحديد سياسات وتوجهات هذه المؤسسات، بل إنهم ـ أى مالكي هذه المؤسسات ـ يتدخلون فى كل صغيرة وكبيرة فى الممارسات المهنية، من هنا فإن معرفة الجهة التى تمتلك هذه القنوات تلهث عنصراً مهمًّا فى قدرة المشاهد على فهم وتفسير توجهات وممارسات هذه القنوات.

مالكو القنوات الفضائية:

١ ـ تسيطر أنظمة الحكم العربية على النسبة الأكبر من الفضائيات العربية، سواء بالملكية المباشرة أو بدفع شخصيات خاضعة تمامًا لنفوذ هذه الأنظمة لامتلاك فضائيات.

٢ - يملك نسبة كبيرة من الفضائيات رجال أعمال بعضهم كما أشرنا يعتبر مجرد واجهة لنظام حكم عربى، وبعضهم الآخر يرى أن هذه الفضائيات تمثل «قوة إعلامية» يحتاجها، ولهذا فهؤلاء لا يتعاملون مع هذه الفضائيات باعتبارها استثمارًا فى مجال اقتصادى تحكمه دراسات جدوى لمعرفة مدى الربح أو الخسارة لكنهم يرون أن ملكيتهم لهذه الفضائيات تمنحهم فرصة

للمناورة مع أنظمة الحكم لتحقيق أكبر قدر ممكن من الحماية لاستثماراتهم، وهذه النوعية من القنوات توجد بشكل واضح فى مصر[1].

فالفضائيات المملوكة لرجال أعمال يتعامل أصحابها مع هذه المشروعات على أساس أنها استثمار فى مجال تقديم المواد الترفيهية الأكثر إثارة أو فى تقديم «الخدمات الإعلامية» لطالبيها من أنظمة الحكم العربية. وهو استثمار يُدرّ على أصحاب هذه الفضائيات أرباحًا خيالية، وبعض رجال الأعمال يرى فى إطلاق الفضائيات تجارة إعلامية رابحة، كما هو الحال فى بعض القنوات اللبنانية فبعضهم يقدم قنوات ترفيهية تجنح إلى تقديم مواد مثيرة تجذب نوعية معينة من الجماهير ويحققون أرباحًا هائلة من عائد الإعلانات التى تفضل الإعلان فى مثل هذه النوعية من البرامج المثيرة.

والبعض الآخر يحقق الأرباح من أموال الدعم التى يحصلون عليها؛ لأنهم يُسَخّرون هذه الفضائيات لتحقيق ما تطلبه أنظمة الحكم التى تقدم لهم هذا الدعم المادى، سواء بتجميل وجه تلك الأنظمة أو بشن هجوم على خصومها[2].

٣ـ وتبقى قنوات قليلة يملكها بعض معارضى أنظمة الحكم، مثل الفضائية التى أطلقها من لندن بعض المعارضين السعوديين. والفضائية التى أطلقها رفعت الأسد شقيق الرئيس الراحل حافظ الأسد. وفضائيات تطلقها من لندن بعض قوى المعارضة المصرية والتونسية، وهذه كلها تواجه ضغوطًا من الحكومات وغالبًا ما تتمكن هذه الضغوط فى إنهاء بث بعض هذه القنوات.

٤ – تملك بعض الأحزاب والقوى السياسية فضائيات خاصة فى عدد من البلاد العربية مثل العراق وفلسطين وهذا النموذج يوجد بكثرة فى لبنان، وتمثل قناة المنار التى يملكها حزب الله، وقناة المستقبل التى تملكها أسرة الرئيس الراحل رفيق الحريرى النموذج الأكثر وضوحًا.

(١) الحديث المفصل عن هذا الموضوع نتناوله فى فصل القنوات الخاصة.

(٢) هذه الفضائيات هى الشكل العصرى لأوضاع الصحافة اللبنانية فى الخمسينيات والستينيات من القرن العشرين عندما كانت لبنان ساحة الحرب الإعلامية العربية ـ العربية.

٥ - قنوات ناطقة بالعربية وتملكها دول أجنبية، ومن أهمها الحرة «أمريكية»، و BBC «إنجليزية»، وفرانس ٢٤ «فرنسية»، وروسيا اليوم «روسية»، والعالم «إيرانية»، وقناة DW «ألمانيا»، ودخلت الصين مؤخرًا إلى الساحة بفضائية ناطقة بالعربية وهذه القوات نفصّل أهدافها وتأثيرها فى فصل مستقل.

وقبل الدخول فى حديثٍ مفصل عن الفضائيات أود أن ألفت انتباه القارئ إلى أننى عند تقسيم فصول الكتاب حرصت على أن يضم كل فصل «نوعية» متشابهة إلى حد ما. ورأيت أن هذا التقسيم يمنحنى فرصة رصد الملاحظات العامة التى تشترك فيها كل «نوعية» من هذه الفضائيات.

ويتطلب هذا التصور تخصيص فصل لكل «نوعية». وبدأت بالقنوات الحكومية ثم القنوات الخاصة فالقنوات المتخصصة، ويليها القنوات الموجهة من بلاد أجنبية باللغة العربية وآخرها القنوات العربية الناطقة باللغات أجنبية.

كما أفردت فصلاً لعلاقة أنظمة الحكم العربية بالفضائيات، لأن هذه العلاقة تحتاج إلى وقفة مفصلة نستكشف فيها علاقة المد والجزر والصراع بين أنظمة الحكم العربية وهذه الفضائيات، وكيف وصل هذا الصراع إلى الحد الذى دفع بأنظمة الحكم إلى اتخاذ إجراءات عنيفة لتقييد هوامش الحرية التى أتيحت لهذه الفضائيات خلال السنوات القليلة الماضية.

ورغم أننى حددت هدفى منذ بدأت التفكير فى إعداد هذا الكتاب، وهو رصد تأثير هذه الفضائيات على الجماهير العربية عامة وعلى الجماهير المصرية خاصة وعلى مراكز اتخاذ القرارات فى أنظمة الحكم العربية. فقد رأيت من المناسب أن يشمل رصدى علاقة هذه القنوات بعدد من الدول الأجنبية التى تتأثر مصالحها الحيوية فى المنطقة العربية بما تبثه هذه الفضائيات.

وبالإضافة إلى أننى أشرت فى كل فصل إلى تأثير كل «نوعية» من هذه الفضائيت سلبًا وإيجابًا على الجماهير أو على مراكز صنع القرار، فقد فضلت أن أفرد صفحات خاطة لرصدٍ موجزٍ لهذه السلبيات والإيجابيات.

وقبل أن ننتقل إلى فصول الكتاب أسجل بعض الملاحظات الضرورية التى تفسر قصوراً لا يمكن إغفاله عند التعرض لهذا الموضوع.

أولاً : تجاوز عدد الفضائيات العربية الخمسمائة فضائية عند إعداد هذا الكتاب. وليس فى طاقة أى إنسان مهما كرّس وقته بالكامل أن يتابع هذا العدد الهائل من القنوات وكلها تبث على مدار الأربع والعشرين ساعة.

ثانيًا: تخيرت عددًا مناسبًا من القنوات التى تشير الإحصاءات والشواهد أنها الأكثر جذباً لجماهير المشاهدين وتابعتها بعناية، ولم أغفل باقى القنوات تـمامًا بل تابعت العديد منها على فترات حتى أستخلص الظواهر المشتركة بين القنوات.

ثالثًا: هذه الظواهر المشتركة لا تعنى أن بعض القنوات لا تنفرد بميزات أو بسلبيات خاصة قد يلاحظها المشاهد المتابع بانتظام لهذه القنوات أو تلك.

رابعًا: حددت هـدفى منذ بدأت التفكير فى إعداد هذا الكتاب، لرصد تأثير هذه الفضائيات على الجماهير العربية عامة وعلى الجماهير المصرية خاصة، وعلى مراكز اتخاذ القرارات فى أنظمة الحكم العربية وغير العربية كما ذكرت قبلا. ولهذا لم أتوقف كثيرًا عند تقييم الأداء المهنى لهذه القنوات إلا بالقدر الذى أراه متعلقاً بالهدف الذى حددته.

خامساً: رأيت من المناسب أن أخوض فى أمور نظرية تتعلق بالتعريف العلمى «للإعلام» وتقديم لمحة عن التطورات التاريخية لنشاط «الاتصال الجماهيرى» لتكون هذه الإطلالة على النظريات العلمية كاشفة للمبررات التى جعلتنى أصف بعض الفضائيات على أنها مجرد نوع من أنواع «الاتصال الجماهيرى» وليس لها صلة بالإعلام إلا باستخدام البث الأثيرى الذى يستخدمه النشاط الإعلامى.

هذه هى الملاحظات التى رأيت أن أسجلها لعلها تقدم مبررًا لقصورٍ قد يلاحظه القراء فى هذا الكتاب. وهى فى ذات الوقت بمثابة اعتذار عن خلل أو خطأ قد يلفت انتباه بعض القراء فى ثنايا صفحات الكتاب.

الفصل الأول

❁ الحروب الإعلامية .

- حروب الإذاعات .
- حروب الصحافة .
- حروب الفضائيات .

❁ القنوات الحكومية .

الحروب الإعلامية

بدايات الحرب الإعلامية :

أتصـور أن التقييـم المـوضـوعـى للفضـائيـات العـربية يتطلب معرفة دقيقة ـ قدر الطاقة ـ بالمناخ الذى أُنشئت فيه هذه القنوات وأهداف الجهات التى أطلقتها. ويحتاج من يتصدى لمثل هذه الدراسة أن يعود إلى تاريخ يسبق نشأة هذه القنوات، وبالتحديد إلى حقبة منتصف خمسينيات القرن العشرين.

فهذا الكم الهائل من الفضائيات العربية ـ فى تصورى ـ هو فى الغالب خاصة فيما يتعلق بقنوات الأخبار مظهر من مظاهر «الحرب الإعلامية» العربية ـ العربية التى تفجّرت فى تلك الحقبة. وأيضًا «الحرب الإعلامية» بين بعض قوى الاستعمار والهيمنة الأجنبية. وإسرائيل من جانب، وبين بعض أنظمة الحكم العربية، خاصة ما سمى بالأنظمة الثورية وفى مقدمتها مصر من جانب آخر.

ومن هنا كان التعرّف على هذه الحرب الإعلامية والتى ظهرت بوضوح شديد، فى حقبتى الخمسينيات والستينيات من القرن العشرين أحد العناصر المهمة التى تقدم إضاءة تكشف أبعاد هذه الحرب الإعلامية بكل عناصرها «العربى ـ العربى» و «العربى ـ الأجنبى».

حرب الإذاعات :

فى النصف الثانى من خمسينيات القرن العشرين كانت مصر تشهد تحولًا جـ ذريًا فى نظام الحكم بعد أن أنهت ثورة يوليو، التى قام بها الجيش، نظام الحكم الملكى فى مصر. وتسارعت القرارات ذات الملامح الاشتراكية والتحركات السياسية التى ترفع شعارات الوحدة العربية وضرورة رحيل الاستعمار عن كل التراب العربى.

وكان طبيعيًّا أن تشعر أنظمة حكم عربية عديدة بالتوجّس من هذه التوجهات، وأن تستشعر خطرًا يمكن أن يهز عروشها المستقرة. وراودت نفس المشاعر قوى الاستعمار الإنجليزى والفرنسى الذى تحتل جيوشه العديد من البلاد العربية فى تلك الفترة. وشاركت الولايات المتحدة الأمريكية إنجلترا وفرنسا فى الشعور بالقلق. لأن الولايات المتحدة الأمريكية كانت تُعدّ خططها فى هذه الحقبة لترث نفوذ الاستعمارين الإنجليزى والفرنسى ولتصبح صاحبة النفوذ الأقوى إن لم يكن الوحيد، لتضمن السيطرة على منطقة جغرافية بالغة الأهمية وعلى ثروات طبيعية مختزنة بوفرة فى أراضى الدول العربية خاصة البترول، ولتكمل إحكام الطوق على الاتحاد السوفييتى الذى تصارعه إعلاميًّا فيما عرف فى هذه الفترة بالحرب الباردة.

فى هذا المناخ اقتحم نظام الحكم الثورى الجديد فى مصر ساحة الحروب الإعلامية فى أكثر من اتجاه، فأطلقت مصر العديد من الإذاعات الموجهة باللغات الآسيوية والإفريقية. وكانت هذه الإذاعات الموجهة تحرّض شعوب هذه البلاد المحتلة على مقاومة قوات الاحتلال، بل وتناصر الثورات فى البلاد غير العربية سواء فى إفريقيا أو أمريكا اللاتينية بمنطق مطاردة قوى الإستعمار العالمى فى كل مكان[1].

أما على الصعيد العربى فقد أطلقت مصر إذاعة «صوت العرب» التى هاجمت بشراسة الاحتلال الإنجليزى والفرنسى فى عدد من الدول العربية، وشنت حربًا بالغة العنف على أنظمة الحكم العربية التى تتعاون مع هذا الاستعمار أو تحاول التسويق لمشاريع الأحلاف مع الولايات المتحدة الأمريكية، معتبرة هذه الأحلاف صورة جديدة للاستعمار مثل حلف بغداد على سبيل المثال.

ولم تكن الدول العربية تملك يومئذٍ إذاعات قادرة على التصدى لحملات «صوت العرب»، خاصة وأن النغمة الجريئة التى تميز بها «صوت العرب» لقيت تجاوبًا واسعًا من الجماهير العربية التوّاقة إلى التحرر من نير الاستعمار.

(١) بلغ عدد الإذاعات الموجهة إلى إفريقيا وآسيا وأوربا وأمريكا اللاتينية أكثر من ثلاثين إذاعة تبث باللغات الإنجليزية والفرنسة واللغات المحلية «أوردو وأندونيسى وفارسى» إلى شعوب آسيا، و«الهوسا والفولانى» إلى شعوب إفريقيا و«الإسبانية» إلى شعوب أمريكا اللاتينية و«العبرية» إلى إسرائيل.

وكان غاية جهد هذه الدول العربية والدول الاستعمارية استخدام تجهيزات هندسية للتشويش على الإذاعات العربية عامة وإذاعة «صوت العرب» خاصة. وحاولت بعض أنظمة الحكم العربية أن تشجع شخصيات مصرية معارضة لنظام الحكم الجديد فى مصر على إطلاق إذاعات موجهة إلى مصر تبث من بعض البلاد الأوروبية وتقدم هذه الإذاعات برامج تهاجم نظام الحكم فى مصر(١). وواجهت مصر هذه الإذاعات بنفس الأسلوب، أى بالتشويش على موجات هذه الإذاعات.

وتصاعدت الحرب الإعلامية العربية ـ العربية باستخدام الإذاعات باعتبارها السلاح الأكثر قدرة على اختراق الحدود والوصول إلى الجماهير فى بلد الخصم، وكانت بعض البلاد العربية قد سارعت بتطوير إذاعاتها لهذا الغرض مثل إذاعة بغداد.

أما الإذاعات الناطقة باسم إنجلترا، وفى مقدمتها القسم العربى بالإذاعة البريطانية التى تبث برامجها من لندن، وإذاعة الشرق الأدنى للإذاعة العربية التى كانت تبث برامجها من القدس، ثم انتقلت بعد قيام دولة إسرائيل لتبث من قبرص، هاتان الإذاعتان حرصتا على استخدام الأساليب الهادئة والظهور بمظهر الإذاعة الملتزمة بالحياد وبالقواعد المهنية المحترمة. أما «صوت أمريكا» الذى يبث برامجه العربية من واشنطن فقد حرص هو الآخر أيضًا على أن يبو محايدًا وغير متورط فى هذه الحرب الإعلامية التى تشتبك فيها الإذاعات المصرية والإذاعات التى تهاجم النظام المصرى. ودخلت فرنسا ساحة الصراع بإذاعة «مونت كارلو» الناطقة بالعربية. وكانت هذه الإذاعة أكثر جرأة فى نبرتها الناقدة لأنظمة حكم عربية . وبطبيعة الحال فقد كانت إذاعة إسرائيل الناطقة بالعربية هى الإذاعة الأكثو عنفًا فى مهاجمة أنظمة الحكم العربية والنظام المصرى بشكل خاص.

---

(١) بلغ عدد الإذاعات الموجهة إلى مصر فى الستينيات عشرات الإذاعات، كان أكثرها شهرة إذاعة مصر الحرة، ودخلت الساحة إذاعة إيرانية ناطقة بالعربية «إذاعة الأهواز» كرست هجومها على نظام الحكم فى مصر الذى بادلها هجومًا بهجوم، وشن هجمات شرسة على شاه إيران باعتباره أحد أهم القوى المساندة للاستعمار ولإسرائيل فى المنطقة. واحتضنت مصر الشخصيات الإيرانية المعارضة للشاه وأطلقت العنان لهذه القوى المعارضة لشن هجمات عنيفة على نظام حكم الشاه على أثير الإذاعات الموجهة إلى إيران باللغة الفارسية، كما اشتبكت مصر مع العراق إبان حكم عبدالكريم قاسم فى صراع إعلامى بالغ العنف.

وزادت الحرب الإعلامية اشتعالًا بعد العدوان الثلاثى على مصر، واضطرت إنجلترا إلى إغلاق أحد أهم إذاعاتها فى المنطقة وهى إذاعة الشرق الأدنى للإذاعة العربية، بعد أن شنت الإذاعات المصرية هجومًا عنيفًا على هذه الإذاعة، متهمة من يتعاون معها من العرب بالعمالة للاستعمار. وقدم معظم العاملين بهذه الإذاعة استقالاتهم، وتوقفت هذه الإذاعة نهائيًا عن البث بعد فشل العدوان الثلاثى على مصر[1].

الصحافة تدخل الميدان :

ومع تصاعد الحرب الإعلامية العربية ـ العربية قدم صحفيو لبنان خططًا مغرية لأطراف الصراع العربى العربى والعربى الأجنبى. فقد لوّح هؤلاء الصحفيون اللبنانيون بإمكانية استغلال «حرية الصحافة اللبنانية» لتكون لبنان ساحة الصراع الإعلامى. وصدرت فى لبنان عشرات الصحف. والكثير منها يعبّر بكل وضوح عن نظام حكم عربى أو أجنبى. وتدفقت الملايين من الأموال العربية والأجنبية لشراء الصحف التى تخوض الحرب الإعلامية نيابة عن هذه الأنظمة. ومع أن أنظمة الحكم العربية كانت تصادر الصحف اللبنانية التى تهاجمها، إلا أن هذه الأنظمة كانت تنقل عبر أثير إذاعاتها ما تنشره هذه الصحف اللبنانية سواء الهجوم على الخصوم أو تأييد سياسات هذه الأنظمة، باعتبار أن ما تنشره الصحف اللبنانية يمثل وجهة نظر مستقلة.

ورغم أن فترة ما بعد السادات فى مصر قد شهدت هدوءًا نسبيًا فى الحرب الإعلامية العربية ـ العربية فقد ظلت كل أنظمة الحكم العربية والأجنبية تحتفظ بعلاقاتها القوية بالصحف اللبنانية عبر التمويل السخى للعديد من هذه الصحف حتى بعد أن هاجرت إلى بلاد أوربية، تحسبًا لخلافات كثيرًا ما تنفجر فى أى لحظة بين الأنظمة العربية بعضها وبعض أو بين نظام عربى وإحدى الدول الأجنبية صاحبة المصالح الحيوية بالمنطقة العربية.

---

(١) هاجم صوت العرب بعنف إذاعة الشرق الأدنى، وكانت هذه الإذاعة تعتمد بدرجة كبيرة على فنانين وإعلاميين مصريين، ونتيجة لهذا الهجوم قرر هؤلاء الإعلاميون الانسحاب من العمل بهذه الإذاعة وقرر عدد كبير من الفنانين العرب مقاطعتها. وأمام هذه التحرك لم تجد إذاعة الشرق الأدنى للإذاعة العربية بُدًا من التوقف نهائيًا عن البث.

من هنا فإن الصحافة المطبوعة لم تكن أداة مباشرة فى الحروب الإعلامية العربية العربية والعربية الأجنبية، بل كانت مهمتها تقديم الموضوعات التى تستغلها «الإذاعات» فى هذه الحروب. وهذا أمر طبيعى لأن الصحافة المطبوعة يسهل مصادرتها ومنعها من التوزيع داخل أى بلد.

الحرب الإعلامية بالفضائيات:

وجاء التحول الهائل فى البث التلفزيونى بظهور البث الفضائى الذى يتطور كل يوم ليقدم سلاحًا جديدًا بالغ الخطورة. يستطيع أن يخترق كل الحدود ويصل بكل وضوح إلى أى مكان فى العالم، ليقدم بالصورة المبهرة أفضل أسلحة الحروب الإعلامية. وتلقفت هذه الأنظمة العربية والقوى الأجنبية الطامعة فى الهيمنة على المنطقة وفى مقدمتها الولايات المتحدة الأمريكية، تلقفت هذا السلاح الجديد لتبدأ مرحلة جديدة من الحرب الإعلامية. وسارعت الأنظمة العربية وبعض الدول الأجنبية خاصة الولايات المتحدة الأمريكية بحشد الأعداد الهائلة من الفضائيات الناطقة بالعربية، باعتبارها الأسلحة الأكثر تأثيرًا فى الصراع الإعلامى لكسب الجماهير لوجهة نظر الأنظمة المهيمنة على هذه الفضائيات، وهكذا قدم البث الفضائى سلاحًا خطيرًا يمكّن الدول المشتبكة فى حروب إعلامية من التغلب على العقبات الكثيرة التى كانت تحول دون وصول صوت هذه الدول إلى الجماهير المستهدفة. وحل سلاح الفضائيات الذى يخترق كل الحدود محل الأسلحة الإعلامية التى تعانى من مشكلات المصادرة «الصحف» أو التشويش «الإذاعة».

وبدأ عصر إعلامى جديد بالبث الفضائى، فكما أنه قدم لأنظمة الحكم سلاحًا قويًا فى حروبها الإعلامية فقد فتح الآفاق أمام الجماهير المحَاصَرة إعلاميا لتتطلع إلى مستقبل تنهار فيه أسوار الحصار الإعلامى. وأصبح فى استطاعة هذه الجماهير متابعة الأخبار والمواد السياسية التى حرمت من متابعتها لزمن طويل بفضل البث الفضائى القادر على اختراق كل الحدود.

البـدايـات

حلم البث العربى المشترك :

يبدو أن أنظمة الحكم العربية قد أدركت مبكرًا مدى خطورة هذا السلاح الجديد فى الحروب الإعلامية فتوافقت رغباتها للسيطرة المبكرة على هذا السلاح وإبقائه تحت وصايتها مجتمعة، حتى لا تنفرد دولة دون أخرى باستخدام هذا السلاح .

ولعل المبادرة التى قدمتها مصر عام ١٩ ٧ لإطلاق قمر صناعى عربى تملكة الدول العربية مجتمعة ويبث برامج مشتركة توافق عليها الدول الأعضاء جـ ميعًا، لعل هذه المبادرة تكشف عن هذا الهاجس الذى راود أنظمة الحكم العربية فى هذا التاريخ المبكر.

وقد تقدم بالفكرة والدراسة الفنية المهندس صلاح عامر رئيس الهندسة الإذاعية المصرية، وتم تدارس الفكرة فى اللجنة الدائمة للإعلام بجامعة الدول العربية. وكانت البداية بالتحديد فى عام ١٩ ٧. وفى اجتماع لمجلس وزراء الإعلام العرب الذى عقد فى مدينة بنزرت بتونس صدرت توصية عن هذا الاجتماع تتحدث عن أهمية الاستفادة من التقدم التكنولوچى فى وسائل الإعلام والاتصال، خاصة بالأقمار الصناعية لمساندة الإعلام العربى على امتلاك القدرة لمخاطبة الرأى العام العربى الذى يكاد يفقد الثقة فى وسائل الإعلام العربية عامة والمصرية خاصة، نتيجة لفشل هذا الإعلام فى كسب ثقة الجماهير بعد هزيمة مصر أمام إسرائيل عام ١٩ ٧[(١)]. وكان التصور أن مخاطبة الجماهير العربية بصوت عربى موحّد عبر أثير فضائى يغطى المنطقة العربية كلها، يمكن أن يستعيد بعض هذه الثقة الجماهيرية المفقودة، وأن يمنع الحروب الإعلامية العربية العربية.

وظلت هذه التوصية تتسكع بين أروقة المؤسسات الإعلامية العربية كالاتحاد العربى للمواصلات السلكية واللاسكية، واتحاد الإذاعات العربية. ويصف الأستاذ حمدى قنديل حالة التخبط التى صاحبت فكرة إطلاق القمر الصناعى العربى

(١) كتاب «عربسات» للأستاذ حمدى قنديل الناشر الهيئة المصرية العامة للكتاب عام ١٩٨٩.

بقوله : «الواقع أن القمر ضل طريقه لفترة فى أروقة الجامعة العربية بعد أن طرح وزراء الإعلام فكرته إثر انتهاء الحرب مع إسرائيل عام ٧ ١٩ . ومضت أعوام من الصمت حتى تلقفه الإذاعيون. ثم مضت أعوام أخرى تنكّر فيها رجال المواصلات للقمر قبل أن يدّعوا بنوته. ولم تنشأ المؤسسة العربية للاتصالات الفضائية سوى بعد مرور نحو عشر سنوات من نشوء فكرة القمر، ولم يُطلق القمر نفسه سوى بعد مرور نحو عشر سنوات أخرى من قيام المؤسسة»(١).

ورغم أن الحلم العربى الذى راود وزراء الإعلام كان يتصور أن تقوم الدول العربية باستثمار هذا القمر العربى لبث مواد إعلامية مشتركة، فقد اكتشف هؤلاء الوزراء بعد إطلاق القمر استحالة استخدام هذا القمر فى بث مشترك على الهواء . ويعلق الأستاذ حمدى قنديل على هذه الهواجس بقوله : « واليوم - وبعد إطلاق القمر - يقول لنا المسئولون فى الإذاعة: إنهم يخشون من دس العبوات السياسية الناسفة فى البرامج المتبادلة. بل إن البعض يخشى بث مباريات كرة القدم على الهواء مباشرة لأن بعض المعلقين يخرجون عن التعليق الرياضى إلى المحظورات السياسية، ولأن اللافتات التى تُعَلّق فى الملاعب لا تتحدث عن المشروبات اللذيذة فحسب وإنما تحمل الشعارات الخطيرة المدمرة»(٢).

وأُطلق القمر الصناعى العربى أخيرًا فى الثامن من فبراير عام ١٩٨٥ لكنه لم يُستخدم لتحقيق حلم وزراء الإعلام العرب، بل ظل القمر سابحًا فى الفضاء تخدم بعض قنواته فى مجال الاتصالات الهاتفية بينما أكثر قنواته تطلق قنواتها غزيرة الإشعاع فارغة دون تحميلها بأى برامج إذاعية أو تلفزيونية.

ويكشف الأستاذ حمدى قنديل فى كتابه الذى حشد فيه الوثائق والدراسات عن مدى الخلل فى العمل العربى المشترك فى مجال الإعلام بقوله : «هذه الحقائق تكشف عن الشكوك المتبادلة بين أنظمة الحكم العربية، وتكشف أيضًا عن رغبة هذه الأنظمة فى الإبقاء على حالة الحصار الإعلامى الذى يفرضه كل

(١) كتاب «عربسات» للأستاذ حمدى قنديل، الناشر الهيئة المصرية العامة للكتاب عام ١٩٨٩.
(٢) المصدر نفسه .

نظام على شعبه، وانزعاج هذه الأنظمة من فكرة كسر هذا الحصار، وتمكين الشعوب من معرفة الكثير من الأحداث الداخلية والخارجية التى تحرص أنظمة الحكم على حجبها عن شعوبها!»[١].

القنوات الحكومية

بدأ البث الفضائى العربى بقنوات حكومية. وكانت القناة الفضائية المصرية هى أول قناة فضائية عربية تلتها قناة «MBC». ورغم أن هذه القناة «MBC» وقنوات أخرى تقدم نفسها كقنوات خاصة مستقلة، إلا أن تبعية هذه القنوات للسعودية أمر يعلمة الجميع. وإطلاق السعودية لهذه القنوات تحت مظلة أنها قنوات خاصة أملته ظروف موضوعية تتعلق بنظام الحكم السعودى.

الفضائية المصرية :

ظل القمر الصناعى العربى هائمًا فى الفضاء لأكثر من خمس سنوات دون أن يستخدم أحدٌ قنواته للبث التلفزيونى. وفى عام ١٩٩٠ تنبه الأستاذ صفوت الشريف وزير الإعلام المصرى إلى أن البث الفضائى قادم لا محالة، وأن الإسراع ببث قناة فضائية مصرية سيمكّن مصر من السّبق فى هذا المجال، وسوف يمنحها هذا السبق فرصة التفوّق فى الصراع الإعلامى العربى ـ العربى وهو الصراع الذى يمكن أن ينفجر فى أى لحظة.

وقرر وزير الإعلام المصرى أن يقتحم هذا المجل متعاقداً مع المؤسسة العربية للاتصالات الفضائية المالكة للقمر الصناعى Arab Sat «عرب سات» لاستئجار قناة فضائية غزيرة الإشعاع لبث فضائية مصرية. وتعاقدت وزارة الإعلام المصرية فى الوقت نفسه مع قمر صناعى أوربى، لتتمكن مصر من بث فضائيتها لتغطية المنطقة العربية والدول الأوروبية التى يغطيها القمران آراب سات والقمر الأوربى. وبدأت الفضائية المصرية بثًا تجريبيًا لفترة قصيرة وأطلقت برامجها المنتظمة فى الثانى عشر من ديسمبر عام ١٩٩٠.

(١) كتاب «عرب سات» حمدى قنديل طبعة الهيئة المصرية للكتاب عام ١٩٨٩.

وتوافقت بدايات البث الفضائى التلفزيونى المصرى مع فترة من فترات المصالحة العربية التى توارت فيها بشكل ملحوظ الصراعات العلنية العربية العربية. وحرصت الفضائية المصرية على أن تبتعد تمامًا عن التعرض للموضوعات التى قد تثير الحساسية لأى نظام حكم عربى، فكانت نشرات الأخبار والبرامج السياسية تحرص على الابتعاد عن الموضوعات التى تعتبرها أنظمة الحكم العربية موضوعات شائكة. وكانت هذه القناة مجرد نسخة من القنوات التى تذاع على الموجات الأرضية، مع اختلاف بسيط يتمثل فى تقديم بعض البرامج التى تعنى باهتمامات الجاليات العربية فى المهجر.

وقد حدد اتحاد الإذاعة والتلفزيون الهدف من إطلاق هذه القناة والمناطق المستهدفة لالتقاط بث الفضائية المصرية والجماهير التى تهتم القناة بجذبها، وهى كما حددها الاتحاد :

١ - ربط المواطنين العرب بالإعلام والثقافة العربية التى تنبع من واقعهم وتعبّر عن وجدانهم وترعى قِيَمهم وأخلاقهم، والإسهام بربطهم فى فلك عربى يساعد على وحدة فكرهم والالتفاف حول القضايا المصيرية المشتركة.

٢ ـ ربط السفارات والمراكز الثقافية والإعلامية المصرية فى المنطقة العربية والإفريقية بالإعلام المصرى للتعرف على ما يتم تحقيقه من إنجازات ونهضة وتوجهات سياسية والمعايشة اليومية الكاملة للواقع المصرى.

٣ - ربط الجاليات المصرية فى المناطق المستهدفة بالإعلام المصرى وبوطنهم الأم، وإطلاعهم على مختلف أوجه التقدم والازدهار، وتزويدهم بأخبار بلدهم.

٤ - الاستفادة من إشعاع القناة القمرية لتغطية المناطق المحرومة من التغطية التلفزيونية داخل مصر.

٥ - التعريف بالنشاط السياحى والتجارى والاقتصادى المصرى والمبادرة باستغلال الفضاء فى نشر الرسالة الإعلامية المصرية على أوسع نطاق، لإثبات التواجد المصرى فى ظل التنافس الإعلامى الذى أتاحة استغلال

الأقمار الصناعية فى البث المباشر الذى تتسابق فيه جميع الدول الكبرى للسيادة وفرض سيطرتها الإعلامية خاصة على منطقتنا العربية[1].

ورغم أن هذه الأهداف ـ كما سجلها الاتحاد فى كتابة السنوى ـ صيغت بعبارات إنشائية فضفاضة، إلا أنها تكشف عن أن هاجس مصر هو استغلال انتشار البث الفضائى لتوسيع دائرة الدعاية لنظام الحكم وسياساته، وهى الدعاية التى كُرِّست لها كل أوقات البث بالقنوات التلفزيونية الأرضية. وقد نجحت الفضائية المصرية فى فترة إطلاقها الأولى فى جذب المشاهد العربى فى مختلف البلاد العربية وأيضًا فى جذب الجاليات العربية من مختلف البلاد العربية التى تعيش فى المهجر، خاصة فى أوربا وإفريقيا. غير أن انفراد الفضائية المصرية بالبث الفضائى وبالتالى بالوصول إلى المواطنين العرب فى جميع البلاد العربية وإلى الجاليات العربية فى أوربا وإفريقيا. هذا الانفراد لم يدم طويلًا عندما بدأت قناة الـ MBC السعودية. ثم قنوات الـ ART بثهما الفضائى الذى استهدف هو الآخر جذب هذه الجماهير.

ورغم هذه البداية الهادئة فقد كان إطلاق الفضائية المصرية بمثابة إشارة التنبيه للعديد من الأنظمة العربية. فقد أدركت هذه الأنظمة أن عصرًا جديدًا من الإعلام العابر للحدود قد بدأ، وأن هذا الإعلام الفضائى سيمثل – دون شك – سلاحًا بالغ القوة إذا نشبت حروب إعلامية من جديد بين بعض الأنظمة العربية، واحتمالات نشوب هذه الحروب يظل هاجسًا لا يبتعد كثيرًا عن دوائر الحكم فى الأنظمة العربية.

وبدأت المنافسة التقليدية المصرية السعودية فى عالم الفضائيات كما كانت فى عالم الصحافة والإذاعة من قبل. ورغم استقرار العلاقات الجيدة بين مصر والسعودية فإن المنافسة التقليدية بين البلدين تظل مستمرة خاصة فى مجال الإعلام. واستطاعت السعودية أن تحقق التفوق فى مجال البث الفضائى نتيجة

(١) هذه الأهداف منقولة نصًا من الكتاب السنوى الذى أصدره اتحاد الإذاعة والتلفزيون عن نشاطه عام ١٩٩٢ ـ ١٩٩٣ ص١٠١.

لإطلاق السعودية عددًا هائلاً من القنوات الفضائية وتخصيص ميزانيات ضخمة للإنفاق على هذه الفضائيات واستقطاب عدد كبير من الكوادر الإعلامية المتميزة ، فى الوقت الذى عانى فيه الإعلام الرسمى المصرى تدهورًا ملحوظًا نتيجة لظروف كثيرة ليس هنا مجال الحديث عنها .

الفشل فى البث لأمريكا :

ساهم فى تفوق القنوات السعودية (ART, MBC وأوربت) أنها نجحت فى البث المنتظم فى الولايات المتحدة الأمريكية لتتمكن من جذب جماهير كبيرة من الجاليات العربية، ومن بينها بطبيعة الحال الجالية المصرية. وكان السبب أن الفضائية المصرية فشلت فى البث المنتظم بالولايات المتحدة الأمريكية. وكان هذا الفشل بسبب تصرفات مثيرة لشبهات فساد. فقد حدث أكثر من تعاقد لبث الفضائية المصرية، مع مؤسسات إعادة بث أمريكية، وقد شابت جميع هذه التعاقدات شبهات فساد بتدخل شخصيات ذات نفوذ فى وزارة الإعلام المصرية فى هذا الوقت. والمؤسف أن هذه التصرفات والتعاقدات المثيرة للشبهات قد تسببت فى تعرض اتحاد الإذاعة والتلفزيون المصرى لخسائر مادية بلغت ملايين الدولارات. ولم تزل بعض القضايا عالقة حتى الآن فضلًا عن الخسارة الأكبر وهى خروج الفضائية المصرية من المنافسة على الساحة الأمريكية[1].

القمر الصناعى المصرى نايل سات Nile Sat :

لم يتوقف طموح وزارة الإعلام المصرية عند حد إطلاق الفضائية العربية الأولى، بل بدأ وزير الإعلام صفوت الشريف فى اتخاذ خطوات تنفيذية لإطلاق قمر صناعى مصرى، رغم وجود العديد من القنوات غير المستغلة فى القمر الصناعى العربى «عرب سات» Arab Sat . وكان المنطق الذى بررت به وزارة الإعلام المصرية إطلاق قمر صناعى خاص بمصر، هو ضرورة دخول مصر

---

(١) حرصت على ذكر أسباب هذا الفشل بشىء من التفصيل، رغم أن هذا التفصيل قد يبدو مجافيًا للسياق، لأن هذا الأسلوب من الفساد تكرر بأكثر من صورة لتمكين أبناء بعض كبار المسؤلين بوزارة الإعلام من الحصول على ملايين الجنيهات، وكثيرًا ما كانت هذه التصرفات سببًا فى تشويه وفشلها أكثر من قناة مصرية.

عصر الفضاء. غير أن هذا المنطق لم يؤيده الواقع العملى. فكل ما فعلته وزارة الإعلام المصرية هو التعاقد مع الفرنسيين لإطلاق قمر صناعى يحمل اسم مصر، لكنه تصميم وصناعة فرنسية خالصة. ولم تشترط مصر عند التعاقد إشراك خبرات فنية مصرية فى مراحل التصميم والتصنيع لاكتساب المعرفة والخبرات العلمية فى مجال صناعة الأقمار الصناعية.

ويبدو أن هاجس التنافس العربى كان وراء الإقدام على هذه الخطوة التى كانت دراسات الجدوى الاقتصادية لا تشجع على الإقدام عليها. فالقمر الصناعى العربى «عرب سات»، والذى تملكه المؤسسة العربية للاتصالات الفضائية. لم تزل به قنوات غير محمله بقنوات فضائية ومعنى هذا ان إطلاق قمر مصرى لن يجد من يستأجر قنواته.

ولكن يبدو أن وضع مصر فى المؤسسة العربية المالكة للقمر عرب سات لم يكن يسمح لمصر بالتأثير فى قرارات هذه المؤسسة، فهذه المؤسسة تشارك فيها جميع الدول العربية بنسب متفاوتة، وكانت نسبة امتلاك الدول العربية للأسهم فيها تضع المملكة العربية السعودية على قمة مالكى الأسهم بنسبة بلغت ٣، ٪ ، بينما لم تتجاوز الأسهم التى تملكها مصر نسبة ضئيلة، وكان ترتيب مصر فى جدول ملكية الأسهم هو الثانى عشر[١] من بين الاثنتين والعشرين دولة عربية وهذا الوضع يسمح للسعودية بالسيطرة على إدارة هذه المؤسسة، باعتبارها صاحبة الأسهم المؤهلة لهذه السيطرة. كما أن المركز الرئيسى للإدارة ومحطة التحكم الرئيسية مقرها الرياض عاصمة السعودية[٢]. هذا الوضع للقمر الصناعى «عرب سات» يجعل وزارة الإعلام فى مصر ـ والتى ترى أنها الرائدة فى مجال الإعلام ـ تفكر جديًا فى إطلاق قمر صناعى مصرى، حتى تكون لها ـ أى مصر ـ السيطرة الكاملة على وسيلة بث فضائى يلبى احتياجاتها وحاجات الدول الراغبة فى استخدام قنواته، وتكون السيطرة الكاملة على هذا

---

(١) كتاب «عربسات» للأستاذ حمدى قنديل الناشر الهيئة المصرية العامة للكتاب عام ١٩٨٩.

(٢) للقمر «عربسات» محطتان أرضيتان: المحطة الرئيسية فى الرياض، والثانية فى تونس. «المصدر السابق».

القمر مصرية خالصة. وكان للوزارة المصرية ما أرادت وأطلق القمر الصناعى المصرى الأول «نايل سات» Nile Sat[١].

المزيد من الفضائيات المصرية الحكومية:

بعد إطلاق القمر الصناعى المصرى ظهر عمليًا أن القنوات غزيرة الإشعاع التى يبثها القمر لا تجد من يستأجرها باستثناء عدد قليل من القنوات. ويعنى هذا أن القمر لن يحقق موارد مالية تكفى لنفقات تشغيله، فضلًا عن تحقيق أرباح، مما يعنى أن إطلاق هذا القمر لم يكن هدفه تحقيق أرباح مادية كما روّجَت لذلك وزارة الإعلام المصرية. وكان على هذه الوزارة أن تقلل بقدر الطاقة الخسائر التى سوف تتحملها الشركة المساهمة التى تملك القمر، والتى يساهم فيها اتحاد الإذاعة والتلفزيون وبعض البنوك المصرية ومواطنون مصريون أقبلوا على شراء أسهم هذه الشركة أملًا فى تحقيق أرباح معقولة.

وهنا عالجت وزارة الإعلام المصرية الموقف بتحميل جميع القنوات المصرية على قنوات فضائية بما فيها القنوات المحلية. كما تم استحداث العديد من القنوات المتخصصة التى أطلقت فضائيًا كقنوات الرياضة والدراما والمنوعات والثقافية والمرأة والأسرة وغيرها. وتم أيضًا تأجير عدد من قنوات القمر المصرى لوزارات التربية والتعليم والتعليم العالى والصحة لإطلاق البرامج التعليمية والبحث العلمى والصحة. وتجاوز عدد الفضائيات المصرية الثلاثين قناة فضائية سواء ما يبثه اتحاد الإذاعة والتلفزيون أو الوزارات المختلفة[٢].

وبدأت موجة من إطلاق الفضائيات العربية الرسمية لكنها ظلت مجرد صور مكررة من الإعلام الرسمى العربى الذى تكبّله محاذير بغير حصر، خاصة فيما يتعلق ببث الأخبار المتعلقة بسياسات الأنظمة العربية سواء فى ذلك أخبار الأحداث داخلية فى هذه الدول أو أخبار لها علاقة بقضايا قومية عربية أو قضايا عالمية .

---

(١) تم إطلاق القمر الصناعى المصرى الأول نايل سات «١» Nile Sat 1 فى ابريل «نيسان» ١٩٩٨ وإطلق القمر الثانى Nile Sat 2 فى أغسطس «آب» عام ٢٠٠٠.

(٢) هذه قنوات خدمات تقدم بثها لفئات محددة من المشاهدين. ولن نتوقف عندها بالتقييم بالمعايير الإعلامية فأهدافها ليست أهدافًا إعلامية، لكنها خدمات تستخدم قنوات تلفزيونية. والتقييم الموضوعى لأداء هذه الخدمات يحتاج إلى دراسات يتولاها متخصصون فى الموضوعات التى تبثها هذه القنوات. وسوف أتعرض بتفصيل أكثر لهذه النوعية من القنوات فى الفصل الخاص بالقنوات المتخصصة.

القنوات السعودية (MBC) :

بدأت المملكة العربية السعودية فى الدخول بسرعة إلى ساحة البث الفضائى، غير أن نظام الحكم السعودى اختار أن يدخل هذه الساحة تحت مظلة قطاع خاص فانطلقت أول فضائية سعودية من لندن وهى الـ MBC، ويملكها بعض أمراء الأسرة السعودية بمشاركة الشيخ صالح كامل رجل الأعمال السعودى والمهتم منذ فترة طويلة بالنشاط الإعلامى.

وكان هذا الاتجاه السعودى متسقًا مع الظروف الموضوعية للمملكة العربية السعودية. فنظام الحكم السعودى يستمد شرعيته من الادعاء بأنه نظام يلتزم بتطبيق الشريعة الإسلامية، ويقوم علماء دين متشددون بتحديد أنماط السلوك والقِيَم التى يرونها معبّرة عن التدين الصحيح. وفى ظل هذه القيم تتسع دائرة تحريم الكثير من الفنون، وتلتزم المرأة بقواعد صارمة فى السلوك والحركة ونوعية الملابس. وتلتزم وسائل الإعلام السعودية الرسمية التزاماً دقيقًا بهذه المعايير. وهذا الالتزام أفقد الإعلام السعودى ـ خاصة الإعلام المرئى ـ الكثير من العناصر الجذابة والمبهرة التى تستهوى المشاهدين. ولهذا قررت السعودية إطلاق فضائياتها من خارج أرضها وتحت مظلة مِلْكَية خاصة لشخصيات سعودية، حتى تستطيع هذه الفضائيات أن تستخدم كل ألوان الجذب والإبهار الفنى الذى ترفضه وتؤثمة المؤسسة الدينية السعودية، وذلك حتى لا يتحمل نظام الحكم السعودى وزر هذا الأسلوب.

وهكذا انطلقت الفضائية السعودية الأولى الـ «MBC» لتقدم ألوانًا من فنون الإعلام الجذّابة بدعوى استقلالها عن النظام السعودى، وبالتالى تحررها من القيود الصارمة للمؤسسة الدينية فى السعودية.

وركزت الـ «MBC» على تقديم البرامج الجذابة خاصة البرامج الترفيهية، وبرامج المسابقات التى رصدت لها جوائز مالية مغرية تتجاوز فى بعض الحالات المليون ريال سعودى. وحظيت هذه النوعية من البرامج بكثافة مشاهدة

عالية. وأولت نفسها القناة إهتمامًا واضحًا للبرامج التى تخاطب عرب المهجر فى أوربا والولايات المتحدة الأمريكية وغيرها. وفى خطابها بهذه البرامج كانت تحرص على أن تقدم نظام الحكم السعودى باعتباره النظام الذى يلتزم بتطبيق الشريعة الإسلامية والذى يدافع عن الإسلام والمسلمين. ولقى هذا الخطاب آذانًا صاغية من قطاعات كبيرة من الجاليات العربية والإسلامية فى المهجر، ففى ظروف الهجرة وشعور المهاجرين بأنهم «أقلية إسلامية» وسط محيط هائل من مواطنى بلاد المهجر المسيحيين، فى مثل هذه الظروف تنجذب الجماهير إلى الخطاب الدينى الذى يرون أنه يساندهم فى مواجهة أى اضطهاد أو تعصب تمارسة بعض فئات المجتمعات التى يعيشون فيها، والتى تعتنق أغلبها الديانة المسيحية.

أما نشرات الأخبار والبرامج السياسية التى تقدمها هذه القناة، فقد التزمت بالمعايير التى يلتزم بها الإعلام السعودى الرسمى إلى حد ما، وإن تمتعت بقدر ضئيل من الحرية النسبية المشروطة بالخطوط الحمراء الكثيرة التى تقيد الإعلام الرسمى السعودى. فلم تسمح ببث الأخبار التى ترى أنها تتعارض مع التوجهات السياسية الداخلية والخارجية للنظام السعودى. كما أنها تمنع بطبيعية الحال استضافة أى شخصيلت يُعرف عنها معارضتها للسياسيات السعودية. وبهذا فإن هذه القناة لم تستطع أن تتعامل مع المادة الخبرية والسياسية بالمعايير المهنية وفقدت بهذا ثقة الجماهير فيما يتعلق بهذه المواد.

وقد أطلقت الـ «MBC» بعد ذلك العديد من القنوات، من أبرزها قناة «العربية»، وسوف نتناول بالتفصيل باقى قنوات الـ «MBC» فى الفصل الخاص بالقنوات المتخصصة.

شبكة قنوات أوربت :

مع بدايات البث الفضائى شعر المسئولون السعوديون بالقلق من هذا الوافد الجديد الذى يخترق الحدود ويصل مباشرة إلى الجماهير، وتصور بعض هؤلاء

المسئولين أن باستطاعتهم منع هذا التدفق للمواد الإعلامية، فطُرحت فكرة عدم السماح للجماهير بالالتقاط الحر للفضائيات بواسطة أطباق الاستقبال المنزلية. وفى هذا السياق شجعوا شخصيات سعودية بإنشاء شبكة قنوات تبث بنظام مشفر، حتى تتمكن السلطات من السيطرة على هذا البث. وتم بالفعل إنشاء شبكة قنوات «أوربت» التى تبث برامجها بنظام القنوات المشفرة والتى يتطلب استقبالها استخدام جهاز خاص لفك شفرة هذه القناة، ومن ثم يسهل السيطرة من المنبع على المادة المذاعة. وأدركت السلطات السعودية أن الاتجاه لمنع المواطنين السعوديين من الالتقاط الحر للفضائيات بواسطة أطباق الاستقبال المنزلى حّلا عمليًا.

ورغم ذلك فقد إتسع نشاط شبكة قنوات «أوربت» فى مجال بث الأفلام والمواد الترفيهية الجذابة العربية والإنجليزية.

محاولة لكسب ثقة الجماهير:

وبقى العنصر المهم الذى يجذب الجماهير وهو تقديم الأخبار والبرامج السياسية بحرية حقيقية ، بقى هذا العنصر غائبًا عن قنوات «أوربت». وفى محاولة لتعزيز الخدمات المتعلقة بالأخبار خطط مسئولو الإعلام السعوديون لكسب ثقة المشاهد العربى بتقديم قناة إخبارية محترمة. ورأى هولاء المسئولون أن يستثمروا ثقة المواطن العربى فى هيئة الإذاعة البريطانية والتى حظيت تاريخيًا بثقة كبيرة لدى المواطنين العرب، الذين تابعوا لسنوات طويلة أخبار وتحليلات البرامج العربية التى تبثها هيئة الإذاعة البريطانية الـ BBC .

وتعاقدت شركة قنوات «أوربت» السعودية مع الـ «BBC» لتبث برامج إخبارية باللغة العربية على شبكة «أوربت»، تقدم الأخبار والبرامج السياسية. وتضمن العقد بندًا التزمت فيه الـ «BBC» باحترام الظروف الخاصة للمجتمع السعودى، وبندًا آخر يُلزم أوربت بعدم التعرض بالحذف أو الإضافة فى الموضوعات السياسية. وفى أحد البرامج تمت استضافة نشطاء حقوق الإنسان السعوديين

المقيمين بلندن والذين تعتبرهم السعودية منشقين معارضين لسياساتها. وقامت «أوربت» بحذف هذه الفقرة استنادًا إلى البند الذى ينص على احترام الظروف الخاصة بالمجتمع السعودى. ورفض مسئولو الـ «BBC». هذا التفسير، واعتبروا ما قامت به «أوربت» إخلالا بأحد أهم بنود العقد وهو الالتزام بعدم التعرض للمادة الخبرية والسياسية بالحذف أو الإضافة. ونشبت أزمة بين الطرفين انتهت بايقاف برامج الـ «BBC» العربية على شبكة «أوربت».

ويكشف هذا التصرف بكل وضوح مدى إيمان أصحاب الفضائيات السعودية بحرية الإعلام. فالحرية يسمح بها إذا تعرضت لأى بلد غير السعودية، ولا بأس من أن تتعرض بعض فضائياتها لقضايا شائكة فى العديد من البلاد العربية، لكنها لا بد وأن تتخلى تمامًا عن أى درجة من درجات الحرية إذا تعلّق الأمر بقضايا لها علاقة بممارسات الحكم بالمملكة العربية السعودية. وتزداد القيود عنفًا إذا تعلق الأمر بأشخاص الأسرة المالكة السعودية.

وفى محاولة لتعويض خسارة «أوربت» لمشاهدى الـ «BBC» العربية بعد توقف بثها على شبكتها قدمت «أوربت»برنامجًا جماهيريًا يتعرض للكثير من الأحداث الجارية فى مصو مستخدمًا نبرة عالية وحادة فى نقد الكثير من ممارسات السلطة فى مصر، وحظى هذا البرنامج بنسبة مشاهدة عالية شجعته على الوصول بنبرة النقد إلى أقصى درجة[١].

الدعاية للسعوديين :

وتؤدى قنوات «أوربت» خدمات جليلة للسعوديين بتجميل وجه نظام الحكم السعودى والأمراء والأثرياء السعوديين. فهذه البرامج قد أصبحت جهة يلجأ إليها المشاهدون طلبًا للمساعدة فى علاج مرضى حالاتهم حرجة، وتحتاج لنفقات ضخمة لا قِبَل لهم بها، أو للمساعدة فى حل مشكلة مادية تواجههم. وهنا تتلقى البرامج اتصالات هاتفية على الهواء من المسئولين السعوديين أو

(١) سوف أتعرض لهذا البرنامج وهو برنامج «القاهرة اليوم» والبرامج المتشابهة وهى كثيرة وتتنافس فى تقديمها قنوات عديدة فى صفحات خاصة بهذه البرامج ضمن الفصل المخصص بعلاقة أنظمة الحكم بالفضائيات.

بعض الأمراء أو الأثرياء يعرضون تحمّل النفقات المطلوبة فورًا وتبدأ هذه البرامج فى العزف على نغمة الكرم السعودى. وينطلق المذيع فى ترديد قصائد المديح فى الكرم السعودى وشهامة الأمراء السعوديين وأثرياء السعودية الذين يسارعون لعمل الخير ونجدة المحتاجين.

قنوات دولة الإمارات العربية المتحدة :

قناة الإمارات :

سارعت دولة الإمارات العربية المتحدة بالدخول فى ساحة البث الفضائى بإطلاق القناة التلفزيونية العامة الرسمية على قناة فضائية. وفى الوقت نفسه سارعت إمارات دبى والشارقة فأطلقت كل منهما قناتها الخاصة بها، ولحقت بهما بعد فترة إمارة عجمان. وتتعدد توجهات الفضائيات التى تطلقها كل إمارة.

فالقناة العامة التى تبث تحت شعار «الإمارات العربية المتحدة» تمثل وجهة النظر الرسمية لدولة الإمارات، وهى بشكل عام وجهة نظر تحرص على ألا تُدْخِل الإمارات فى صراعات أو خصومة مع باقى الدول العربية. وهذا الحرص ينعكس بطبيعة الحال على أداء هذه القناة، فتخضع الأخبار والبرامج السياسية بها لقيود ثقيلة تهبط بسقف الحرية إلى أدنى درجة.

أما القنوات التى أطلقتها الإمارات الثلاث: الشارقة ودبى وعجمان، فتعكس توجهات أمراء هذه الإمارات وهى توجهات سياسية بل واجتماعية واقتصادية مختلفة إلى درجة التناقض فى بعض الحالات مع بعضها البعض .

قناة الشارقة :

تتبنى قناة الشارقة سياسة عربية قومية وتهتم اهماماً ملحوظًا بالقضايا القومية العربية مع الحرص بطبيعة الحال على الحفاظ بدرجة معقولة على عدم التصادم مع الخط السياسى العام للدولة والذى يسير فى نفس الاتجاه القومى، لكنها تحرص على عدم التورط فى الصراعات العربية ـ العربية. ورغم هذا الحرص فإن القناة لا تتردد فى اتخذ موقفٍ واضح وحاسم عندما يتعلق

الأمر بقضية قومية عربية مصيرية، حتى وإن اختلفت لحد ما مع المواقف الرسمية لدولة الاتحاد.

قناة دبى:

تتحرك قناة دبى بقدر أكبر من الحرية، ويعنيها فى المقام الأول الترويج للسياسات الاقتصادية للإمارة، والتى تسعى إلى أن تكون مركزًا مهمًا لتجارة دولية حرة ترث الدور الاقتصادى الذى كانت تمارسه هونج كونج كأحد أهم مراكز التجارة الحرة عالميًا، بعد أن عادت هونج كونج إلى السيادة الصينية. وأطلقت دبى أكثر من قناة فضائية متخصصة كقناة الدراما وقناة الرياضة.

أما القناة العامة فقد منحت بعض برامجها قدرًا من الحرية فى محاولة لجذب المشاهدين، بل إنها فى بعض الحالات سمحت بأن يرتفع سقف الحرية لدرجة كبيرة كما هو حادث بالنسبة إلى برنامج الأستاذ حمدى قنديل «قلم رصاص»[1]، وإن كانت قد اضطرت إلى وقف البرنامج مؤخرًا.

قناة أبوظبى:

تولى أحد أبناء الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان منصب وزير الإعلام، وهو شاب مملوء بالحماس وتوجهاته السياسية تنحاز بقوة إلى الاتجاهات القومية التى تناهض السياسات الأمريكية والصهيونية. وقرر الوزير الشاب أن يطلق فضائية تتجاوز الفضائية الرسمية لدولة الإمارات المتحفّظة. وكانت «قناة الجزيرة» ماثلة فى ذهنه بجاذبيتها التى اعتمدت على سقف عالٍ من الحرية، فأطلق الرجل قناة «أبوظبى» وبدأت القناة بداية مبشرة وواعدة، فسقف الحرية فيها مرتفع وشبكة مراسليها تغطى مناطق كثيرة فى جميع أنحاء العالم. وكانت الانتفاضة الفلسطينية تدفع بالصراع العربى الإسرائيلى إلى بؤرة اهتمام المواطنين فى جميع البلاد العربية. وهنا نزلت قناة «أبوظبى» إلى الميدان، لتكون أحد الأسلحة التى تشد من أزر الانتفاضة الفلسطينية وتهاجم بعنف الانحياز

(١) قامت قناة دبى بإيقاف بث برنامج «قلم رصاص» تحت ضغوط دول عربية وأجنبية فى شهر ديسمبر عام ٢٠٠٨.

الأمريكى لإسرائيل. ونافست القنوات العربية الأخرى بقوة فى نقل وقائع الانتفاضة الفلسطينية من ميدان الصراع ببث مباشر واستحوذت يومها على اهتمام وثقة الجماهير العربية. ونجحت القناة فى أن تجد لنفسها موقعًا جيدًا على خريطة الإعلام العربى الذى ينال ثقة وإعجاب الجماهير العربية. ومارست الولايات المتحدة ضغوطا هائلة على دولة الإمارات للجم هذه القناة. ولم تستطع دولة الإمارات أن تصمد طويلًا أمام الضغوط الأمريكية، فتم وضع القيود على هذه القناة وهبط سقف الحرية بدرجة كبيرة. ولفت هذا التغيير انتباه المشاهدين العرب فانصرف عنها كثيرون من مشاهديها، خاصة أولئك الذين جذبهم توجهها القومى وكشفها للانحياز الأمريكى الإسرائيلى(١).

فضائيات قطر:

أطلقت دولة قطر قناتها الأولى الرسمية على موجة فضائية وكانت هذه الفضائية صورة طبق الأصل من الفضائيات العربية الرسمية. وعند تولى الشيخ حمد بن خليفة مقاليد الحكم بعد الإطاحة بوالده بادر بإصدار قرارات لإلغاء الكثير من القيود الثقيلة التى كانت تكبل الإعلام القطرى. غير أن هذه القرارات ظهر أثرها بوضوح على الصحف المطبوعة، لكن أثرها ظل محدودًا على الإذاعة والتلفزيون.

وكان واضحًا أن مهندس السياسة القطرية الجديدة، الشيخ حمد بن جاسم بن جبر آل ثانى وزير الخارجية فى العهد الجديد، يرى أن أى تطوير للبث التلفزيونى لن يحقق طموحاته فى امتلاك قوة إعلامية مؤثرة.

ورأى الشيخ حمد بن جاسم أن يسير على نهج السعوديين بإطلاق فضائية مملوكة لمؤسسة خاصة لتتحرك بحرية متحاشية القيود التى يفرضها انتسابها رسميًا إلى الدولة القطرية. ولم يمض وقت طويل حتى كان الشيخ حمد بن

(١) قد يتساءل القارئ هنا، لماذا نجحت ضغوط الولايات المتحدة على دولة الإمارات فغيرت قناة أبوظبى من توجهاتها وسياساتها، بينما لم تنجح ضغوط أمريكية مماثلة فى إقناع المسئولين فى دولة قطر بإلزام قناة الجزيرة بتغيير أسلوبها الذى لا تستريح له الولايات المتحدة الإمريكية؟ وهذا سؤال مشروع ومنطقى.. وسوف أتعرض للموضوع فى الصفحات التى أتحدث فيها عن قناة الجزيرة بالتفصيل.

جاسم يبدأ فى تحقيق هذا الطموح بإطلاق قناة «الجزيرة» كقناة متخصصة فى الأخبار والبرامج السياسية ومستقلة شكلًا.

القنوات الكويتية:

تبث الكويت عددًا من القنوات الرسمية، إحداها القناة العامة، وبعضها قنوات متخصصة «رياضية»، وبعضها ناطق بالإنجليزية. كما تبث قنوات خاصة[١] كويتية مثل «المجالس»، ومثل باقى القنوات العربية الحكومية تلتزم هذه القنوات بالدفاع عن مواقف وسياسات الأمير والحكومة التى غالبًا ما يرأسها أحد أفراد الأسرة الحاكمة.

غير أن القنوات الكويتية بشكل عام تتمتع بهامش من الحرية نتيجة للظروف السياسية الكويتية التى تعيش منذ فترة طويلة فى ظل تعددية حزبية تسمح بتعدد الأصوات وبقدر معقول من حرية التعبير.

وهذا المناخ السياسى ينعكس بطبيعة الحال على النشاط الإعلامى، ولهذا نلاحظ أن الفضائيات الكويتية الحكومية والخاصة معًا لا يخضعان للقيود الصارمة التى تخضع لها الفضائيات الحكومية فى مختلف البلاد العربية.

ولا شك أن مناخ حرية الصحافة الذى ساد لسنوات طويلة فى الكويت قد ساهم فى ترسيخ قيمة حرية الإعلام بشكل عام. وفى مثل هذا المناخ يصعب على نظام الحكم أن يستثنى وسيلة إعلامية من الحرية التى تتمتع بها الصحافة المطبوعة.

وأعتقد أن التوازن الاجتماعى والاقتصادى بين قطاعات المجتمع الكويتى المختلفة كان سببًا مهمًا فى عدم قدرة طائفة أو جماعة واحدة من احتكار حرية الإعلام.

ومهما كانت الأسباب التى أدت إلى تمتع الإعلام الكويتى بحرية نسبية فإن النتيجة واحدة، وهى تمتع الفضائيات الكويتية بدرجة معقولة من الحرية شأن باقى وسائل الإعلام فى دولة الكويت.

---

(١) تتم مناقشة وضع هذه القنوات فى الفصل الخاص بالقنوات الخاصة.

القنوات السودانية :

بنفس المنطق الذى سمح بهامش حرية للقنوات الكويتية وقنوات بعض الدول العربية، نلاحظ أن الفضائيات السودانية تتعدد توجهاتها بتعدد توجهات الأحزاب والقوى السياسية. وتتمتع هذه القنوات بحرية نسبية، وبعضها يتجاوز معارضتها للحكومة المركزية كل الخطوط الحمراء، خاصة فضائية جنوب السودان.

الفضائيات الليبية:

ظلت ليبيا حتى نهايات عام ٢٠٠٧ تعتمد على إطلاق قناتها التلفزيونية الرسمية وتطلقها على موجات فضائية. وفى نهايات عام ٢٠٠٧ أطلقت ليبيا ثمانى فضائيات، وبعض هذه الفضائيات قنوات متخصصة فى المنوعات أو الرياضة وغيرها.

وتفتقد القناة الرسمية الحد الأدنى من الالتزام بالمعايير المهنية الإعلامية. وترتفع فى هذه القناة الرسمية نغمة الدعاية المباشرة والصارخة لنظريات العقيد القذافى وآرائه ، وتقدم فقرات من كتابه الأخضر بين فقرات البرامج طوال فترات البث. وهذه القنوات لا تلفت انتباه المشاهد العربى، وغاية ما تسطيع تحقيقه هو متابعة بعض جماهير الشعب الليبى لبرامجها الترفيهية أو الخدمية.

قناة الساعة :

حاولت بعض أجنحة السلطة فى ليبيا أن تسير على نهج السعودية وقطر بإطلاق قنوات خاصة تملكها شخصيات ترتبط بنظام الحكم الليبى برباط وثيق، مما يضمن هيمنة النظام الليبى بالكامل على توجهات هذه القنوات.

ويبدو أن أصحاب هذا الاتجاه نجحوا فى إقناع القيادة السياسية العليا «العقيد القذافى» بهذا الاتجاه. وتنفيذاً لهذا التوجّه قام أحد الصحفيين

اللبنانيين[1] بإطلاق قناة «الساعة» من القاهرة. وبدأت القناة بتقديم عدد من البرامج التى تنافس البرامج الجماهيرية والسياسية فى القنوات الأخرى. ولم تتردد القناة فى نقد الكثير من الممارسات لبعض الحكومات العربية خاصة الحكومة المصرية، كما قدمت العديد من البرامج التى تهاجم إسرائيل وأمريكيا بنبرة عالية وحادة. واستطاعت القناة فى فترة معقولة أن تجذب بهذا الاتجاه نسبة لا بأس بها من المشاهدين. وبطبيعة الحال فإن أى شبهة نقد للسياسات الليبية عامة أو للعقيد القذافى خاصة لم يكن مسموحًا بمجرد الاقتراب منها.

ولكن يبدو أن العقيد القذافى تلقى عتابًا أو إحتجاجًا من القيادة المصرية، ومن عدد من أنظمة الحكم التى نالها بعض النقد فى برامج هذه القناة دفعته إلى اتخاذ قرار باستبعاد الصحفى اللبنانى ونقل ملكية القناة إلى أحد المسئولين الليبيين. وبهذا فرضت القيادة الليبية سيطرتها المباشر على هذه القناة لتصبح قناة «الساعة» إحدى القنوات الحكومية الليبية. وبهذه الصفة الجديدة تخلت القناة تمامًا عن الخوض فى الموضوعات التى جذبت لها كثافة جماهيرية، وهى نشرات الأخبار والبرامج السياسية والبرامج الجماهيرية التى كانت تتمتع بدرجة معقولة من الحرية. كما اختفت برامج نقد السياسات المصرية خاصة ما تعلق منها بالموضوعات الجوهرية. وبدأت القناة ـ شأنها شأن باقى القنوات الليبية ـ تبث مقتطفات من «الكتاب الأخضر» للقذافى بين فقرات برامجها. وكان طبيعيًا أن تفقد القناة فى وضعها الجديد نسبة كبيرة من المشاهدين.

قناة الليبية:

يبدو أن تجربة قناة «الساعة» وإحرازها بعض النجاح النسبى فى بداياتها قد أغرت أجنحة أخرى بالقيادة الليبية لتحاول إطلاق قناة أكثر جرأة وتتمتع بسقف أعلى من الحرية، ورأى أصحاب هذا الاتجاه أن الظرف مناسب لكسب

(١) الصحفى اللبنانى الذى أطلق هذه القناة هو الأستاذ وليد الحسينى، وهو من الصحفيين اللبنانيين الذين يرتبطون بصلة وثيقة بالنظام الليبى فى فترة استخدام الصحف اللبنانية فى الحروب العربية العربية. وأصدر فى تلك الأيام مجلة الكفاح العربى المعبرة عن التوجهات السياسية الليبية.

ثقة جماهير عريضة من المشاهدين فى مختلف البلاد العربية بإعلانهم قبول الإذاعى القدير الأستاذ حمدى قنديل تقديم برنامجه «قلم رصاص» على قناتهم التى أطلقوا عليها اسم «الليبية»، هذا البرنامج الذى كان يجذب كثافة هائلة من المشاهدين من جميع البلاد العربية. وقرر هذا الفريق إطلاق قناة «الليبية» من خلال شركة الغد التى تملكها رابطة الفنانين الليبيين التى تضم النقابات الاتحادات الفنية والثقافية[١].

وقام مسئولو القناة بتنظيم حملة إعلانية كبيرة، تؤكد أن مسئولى القناة وافقوا على أن يتمتع الأستاذ حمدى قنديل بالحرية الكاملة التى يرفض التنازل عنها. وكان لهذه الإعلانات أثرها فى إقبال عدد كبير من المشاهدين فى جميع البلاد العربية على البحث عن هذه القناة ليتابعوا مذيعهم الذى منحوه ثقتهم الكاملة[٢].

وبدأت قناة «الليبية» بالفعل ببث برنامج «قلم رصاص»[٣]. من العاصمة البريطانية لندن، وكعادته أطل حمدى قنديل على مشاهديه ليخاطبهم بالحرية التى رفض دائمًا أن يتنازل عنها أو أن يسمح بالانتقاص منها. وبعد أن عرضت القناة الحلقة الثانية صدر قرار القيادة الليبية بتأميم شركة الغد المالكة للقناة وتم ضم القناة إلى مجموعة القنوات الرسمية الليبية[٤]. وبالطبع تم وقف برنامج «قلم رصاص». وكان واضحًا أن ضغوطًا قوية مورست على القيادة الليبية لوقف برنامج «قلم رصاص» فرأت تجنبًا للحرج أن تستولى على القناة[٥].

(١) المعروف أن هذه الاتحادات والروابط تتمتع بدعم قوى من نجل العقيد القذافى «سيف الإسلام القذافى» وأنها لا تتحرك خاصة فى مثل هذه الأمور الحساسة إلا بعد أن تحصل على الضوء الأخضر من سيف الإسلام القذافى.

(٢) برامج حمدى قنديل بدأها ببرنامج «مع حمدى قنديل» على قناة ART، ثم تركها ليقدم برنامجه تحت مسمى «رئيس التحرير» على شاشات التليفزيون المصرى، ثم تركه ليقدم البرنامج بنفس الإسم على شاشات «دريم» ثم ترك قناة «دريم» وعاد ليقدم برنامجة على شاشات قناة «دبى» تحت مسمى «قلم رصاص»، وبنفس الاسم قدم حلقتين من البرنامج على قناة «الليبية» ثم توقف.

(٣) بدأ بث الحلقة الأولى من برنامج «قلم رصاص» فى الأسبوع الأخير من مارس عام ٢٠٠٩.

(٤) صدر قرار السلطات الليبية بتأميم شركة الغد وإلحاق قناة الليبية بمجموعة القنوات الرسمية الليبية فى أبريل عام ٢٠٠٩.

(٥) فى ديسمبر ٢٠٠٩ صدر قرار السلطات الليبية بإعادة شركة الغد إلى مالكيها ويلاحظ أن هذا القرار صدر فى أجواء عودة سيف الإسلام القذافى إلى الأضواء باعتباره الرجل القوى فى ليبيا قبل شهور من صدور هذا القرار.

وأود هنا أن أشير إلى أننى تناولت قناتَى «الساعة» و «الليبية» فى إطار القنوات الحكومية الليبية رغم أن البدايات كانت تنسبهما إلى القنوات الخاصة، لأن هذه البدايات تم إجهاضها وأصبحا بالفعل ضمن منظومة القنوات الحكومية الليبية.

القنوات السورية :

تطلق سوريا عددًا من القنوات الفضائية، بعضها قنوات رسمية وأخرى تطلقها مؤسسات خاصة. وبعض هذه القنوات عامة وبعضها قنوات متخصصة. والقنوات الرسمية والخاصة معًا لا تختلف فى أسلوبها عن القنوات الرسمية العربية التى تكرس برامجها للدعاية لنظام الحكم. ويبدو أن المؤسسة الرسمية السورية تخطط لإطلاق عدد كبير من الفضائيات دفعة واحدة فى عام ٢٠١٠ تحت مسمى قنوات «أمية» وهى قنوات متخصصة فى الأفلام العربية والأجنبية والأغانى والرياضة وقناة وثائقية وأخرى للأخبار.

الفضائيات العراقية:

قبل الغزو الأمريكى للعراق كان الحصار الخانق الذى فرضته أمريكا وحلفاؤها على العراق قاسيًا، ولم يستطع صدام حسين أن يطلق فضائيات عراقية لتدافع عن سياساته. وكانت الساحة الفضائية خالية من صوت قوى يرد هجمات عديدة أجنبية وعربية تتدفق على العراقيين.

وبعد الغزو الأمريكى للعراق مرت فترة يعتمد فيها العراقيون على استقبال البث الفضائى القادم إليهم من العديد من البلاد العربية والأجنبية.

وفى محاولة لملء هذا الفراغ الإعلامى أطلقت أمريكا قناة «الحرة» للدفاع عن غزوها للعراق وعن الممارسات غير القانونية وغير الإنسانية التى ترتكبها قوات الغزو.

وسرعان ما بدأت بعض القوى السياسية الشيعية فى التنبه إلى أهمية إطلاق قنوات فضائية بغرض الدعاية لمشاريعها السياسية. ولم تلبث بعض القوى السياسية السنية أن أطلقت هى الأخرى فضائيات تنطق باسمها.

ولم يكن الاتجاه لإطلاق الفضائيات بقصد مخاطبة الجماهير العربية فى جميع البلاد العربية، بل أملت هذا الاتجاه ظروف موضوعية. فالبث على قنوات أرضيه يتطلب إقامة الشبكة مبالغ باهظة إذا أريد لها أن تعطى الأراضى العراقية بالكامل. كما أن إقامة هذه الشبكة من محطات التقوية تواجه الرفض من المواطنين المنتمين إلى مذاهب أو قوى سياسية مختلفة مع الحكومة العراقية. وكان الوضع السياسى ـ ولم يزل ـ وضعًا يعانى من تضارب واضح بين تيارات سياسية مختلفة داخل مؤسسات الحكم التى تضم تيارات تختلف فيما بينهاختلافًا حادًا.

وفرضت هذه الظروف الموضوعية العدول عن استخدام البث على قنوات أرضية. سواء القنوات الخاصة التابعة لمختلف القوى السياسية أو القناة الرسمية.

وأطلقت الحكومة العراقية قناة رسمية عانت منذ اللحظة الأولى من الصراع الداخلى بين القوى السياسية المختلفة التى تتشكل منها مؤسسات الحكم.

وكانت النتيجة الطبيعية هى انصراف الجماهير عن متابعة هذه القناة الرسمية. وامتلأ الفضاء بعشرات القنوات الفضائية التى تمثل مختلف القوى السياسية.

ويغلب على هذه القنوات الطابع المذهبى «الشيعى أو السنى»، أما القضايا السياسية والاجتماعية فدائمًا ما يتم تقديمها على خلفيات دينية مذهبية. أو خلفيات عراقية «أكراد وترك وعرب».

وحاولت قناة «الحرة» الأمريكية أن تلعب دور المشاركة فى الشأن الإعلامى العراقى فأطلقت على إحدى قناتيها «الحرة العراقية» على أن ما تقدمة هذه القناة يمثل صوت الشعب العراقى، بل تعاملت مع هذه القناة يمثل بصفتها الحقيقية أى اعتبارها قناة تمثل الغزاة الأمريكيين.

القنوات العربية الرسمية الأخرى :

أطلقت جميع البلاد العربية قنوات فضائية. لكن هذه القنوات كانت نسخة طبق الأصل من القنوات الأرضية بهذه الدول. ونستطيع أن نرصد عددًا من الملاحظات التى تمثل ملامح مشتركة لهذه القنوات :

أولًا: تُكَرّس هذه القنوات كل كلمة فيها للدعاية لنظام الحكم فى هذا البلد أو ذاك. وبدقة أكبر فإن مهمة هذه القنوات الرسمية الأرضية منها والفضائية تنحصر فى الدعاية المباشرة والساذجة فى كثير من الأحيان لشخص الحاكم وحاشيته المقربة، وتقديمه للجماهير باعتباره الحاكم العادل الذى يقود بلاده بالحكمة، والعبقرى الذى يستلهم العالم كله الأفكار والآراء الصائبة منه .

ثانيًا : تتجاهل هذه القنوات أبسط القواعد والمعايير المهنية سواء فى الحياد أو فى الموضوعية أو التدفق الحر للأخبار أو العرض المتوازن لوجهات النظر المختلفة.

ثالثًا : تمنع هذه القنوات الشخصيات المعارضة لنظام الحكم من الظهور على شاشاتها، ليس فقط فى البرامج السياسية بل يمتد هذا المنع عادة إلى جميع البرامج الثقافية وحتى الترفيهية. كما تتجاهل هذه القنوات نشاط هذه الشخصيات وأخبارهم، وبطبيعة الحال تتجاهل نشاط قوى المعارضة السياسية.

ولهذا انصرفت الجماهير عن متابعة هذه القنوات خاصة المواد الخبرية والسياسية، واقتصر إقبال الجماهير على ما تبثه هذه القنوات من برامج ترفيهية، سواء كانت أفلامًا أو مسلسلات أو مباريات رياضية أو كليبات غنائية مثيرة، أو مسابقات تغرى المشاهدين بمكاسب مادية سهلة وسريعة.

ولم أر فيما تقدم الفضائيات الرسمية لهذه الدول العربية تغييرًا عما تقدمه قنواتها الأرضية يستحق أن نتوقف عنده، رغم أن بعض هذه الدول تقدم أكثر من قناة.

الفصل الثاني

❁ القنوات الخاصة .

- قنوات أحزاب وقوى سياسية .
- قنوات استثمار إعلامى .
- قنوات رجال الأعمال .

القنوات الخاصة

نشأت القنوات الخاصة منذ عرفت البلاد العربية البث التلفزيونى فى النصف الثانى من القرن العشرين. وقد نشأت هذه القنوات الخاصة فى لبنان بحكم الحرية الإعلامية التى تتمتع بها لبنان، بينما لم تعرف البلاد العربية الأخرى مثل هذه القنوات نظرًا لعدم السماح بأى نشاط إعلامى بعيدا عن الإعلام الرسمى.

وظل الأمر كذلك إلى أن بدأ عصر القنوات الفضائية، وأدركت أنظمة الحكم العربية أن عدم السماح بإنشاء قنوات تلفزيونية خاصة لم يعد يحقق لهذه الأنظمة القدرة على منع البث التليفزيونى من اختراق حدودها. فلم يعد إحتكار أنظمة الحكم للبث التليفزيونى أمرا يمكن أن يحقق لهذه الأنظمة هدفها فى إرغام مواطنيها على متابعة مصدر واحد للإعلام وهو الإعلام الرسمى.

ولهذا فكرت بعض أنظمة الحكم العربية فى السماح لرجال الأعمال بإطلاق قنوات فضائية خاصة، مطمئنة إلى أن استقبال البث الفضائى يتطلب تكاليف عالية لا تقدر عليها الجماهير العريضة من محدودى الدخل، وبالتالى سيظل مشاهدو هذه القنوات محصورًا فى عدد محدود من النُّخب الثقافية. كما أن الحكومات قادرة على الضغط عند الحاجة على أصحاب هذه القنوات إذا تجاوزوا الخطوط الحمراء التى تضعها الحكومات .

ونستطيع أن نقسّم القنوات الخاصة إلى مجموعات لكل مجموعة ملامح خاصة، ولكل منها أهداف متشابهة.

وبعض هذه القنوات قنوات متخصصة فى الأخبار والبرامج السياسية[١]. والأخرى قنوات عامة. وسأقتصر هنا على التعرض للقنوات العامة.

(١) سيتم تناول القنوات المتخصصة هذه فى الفصل المعنى بهذه النوعية من القنوات.

أولًا : قنوات أحزاب وقوى سياسية : (قنوات تطلق من بلاد عربية) :

هذه النوعية من القنوات يسمح بإنشائها فى لبنان والعراق وفلسطين والسودان دون سائر البلاد العربية الأخرى. ورغم أن النظام السياسى فى مصر قد اعتمد خلال فترة حكم الرئيس السادات نظام التعددية الحزبية، وسمح للأحزاب بإصدار الصحف، فإن نظام الحكم فى مصر يرفض بشكل حاسم السماح «للأحزاب» بإطلاق قنوات إذاعية أو تلفزيونية أرضية أو فضائية.

نماذج من هذه القنوات :

١ - قناة المنار :

هذه القناة يملكها حزب الله اللبنانى ويطلقها من العاصمة اللبنانية بيروت. وقد حظيت هذه القناة باهتمام قطاعات كبيرة من الجماهير العربية عندما بدأت إسرائيل هجومها على لبنان عام ٢٠٠٧ بهدف القضاء على قوات المعارضة المسلحة التابعة لحزب الله والتى استطاعت خلال عام ٢٠٠٥ أن تجبر إسرائيل على الإنسحاب من الأراضى التى ظلت تحتلها بجنوب لبنان لسنوات طويلة. وكان لنشاط المقاومة المسلحة التابعة لحزب الله الدور الأكبر فى إجبار إسرائيل على اتخاذ قرار الإنسحاب.

ومع مواصلة حزب الله تعظيم قواته المسلحة بضم المزيد من العناصر والحصول على أسلحة متطورة مثل صواريخ أرض أرض، رأت إسرائيل أن توجه ضربة إجهاض لقوى المقاومة. وكان أن شنت إسرائيل هجومًا على لبنان ودارت رحى حرب شرسة مع قوات المقاومة التابعة لحزب الله استمرت لأكثر من شهر، تكبدت فيها إسرائيل خسائر اضطرتها للقبول آخر الأمر بوقف إطلاق النار والإنسحاب من الأراضى التى أعادت احتلالها بالجنوب.

وكان لهذا الانتصار الذى حققته قوى المقاومة المسلحة لحزب الله اللبنانى أثرها فى خلق حالة من الإعجاب والشعور بنشوة انتصار عربى على إسرائيل، تجاوز حدود لبنان إلى جميع البلاد العربية.

وكانت قناة «المنار» خلال هذه الفترة هى الصوت المعبر عن هذا الانتصار. ولهذا تابعتها الجماهير العربية بثقة واهتمام حتى بعد أن انتهت الحرب.

وحرصت القناة على أن تنسب هذا الانتصار لكل فصائل المقاومة اللبنانية، بل وأن تشيد بالمساندة العربية والإسلامية التى مكنتها من تحقيق هذا الإنتصار العزيز على العدو الإسرائيلى. وهذه النوعية من الخطاب الإعلامى منحت قناة «المنار» فرصة كبيرة لكسب ثقة قطاعات عريضة من الجماهير العربية.

وبعد فترة بدأت وسائل الإعلام العربية الحكومية فى مصر والسعودية وبعض البلاد العربية التى تلتزم بنفس الخط السياسى الذى ينظر بريبة إلى حزب الله، بالإضافة لقوى سياسية لبنانية معادية لهذا الحزب، بدأت وسائل الإعلام التابعة لهذه القوى فى شن حملة شرسة ضد حزب الله ترتكز على اتهامه بإستخدام سلاح المقاومة لتوريط لبنان فى حرب ألحقت دمارًا واسعًا بالبنية الأساسية للبنان وكبدته خسائر فادحة. كما استخدمت هذه الحملة الصفة المذهبية لحزب الله لاتهامة بأنه يحاول نشر «المذهب الشيعى» فى البلاد العربية التى يعتنق أغلب مواطنيها «المذهب السنى»، وأن حزب الله يتحرك حسب توجيهات إيرانية.

ونتيجة لهذه الحملة الإعلامية المركّزة لتلك الدول والقوى العربية واللبنانية المعارضة لحزب الله بدأت قطاعات من الجماهير العربية التى تابعت قناة «المنار» بثقة واهتمام، بدأت فى التشكك فى أهداف هذه القناة. وفقدت القناة ـ على الصعيد العربى ـ نسبة لا بأس بها من المشاهدين. وإن بقيت القناة جاذبة لنسبة كبيرة من الجماهير اللبنانية خاصة الجماهير الشيعية أو المتعاطفة مع حزب الله وأيضًا من الجماهير التى ترفض التصنيف المذهبى فى العديد من البلاد العربية.

٢ - قناة المستقبل :

هذه القناة هى الوجه المناقض لقناة «المنار» سواء فى الاتجاهات المذهبية أو السياسية. فقناة «المستقبل» التى أطلقها الرئيس اللبنانى الراحل رفيق الحريرى ترتبط برباط وثيق بالتوجهات السعودية «سياسيًّا» وأيضًا دينيًا بالمذهب السنى. وبعد رحيل الرئيس الحريرى وتولى نجله سعد الحريرى رئاسة حزبة والتحالف مع ما سمى تيار الرابع عشر من أزار قادت قناة «المستقبل» هجوما على حزب الله وحلفائه، وبالتالى نشبت حرب إعلامية بين كل من قناة «المنار» التى يملكها حزب الله وقناة «المستقبل» المملوكة لحزب الحريرى[١]. وبعيدًا عن الشئون السياسية تقدم القناة العديد من البرامج الثقافية والترفيهية.

٣ - قناة LBC :

هذه القناة نشأت مسيحية الهوى ومرتبطة إلى حد بعيد بالقوى السياسية المسيحية. وكانت تجنح فى برامج كثيرة إلى نغمة عنصرية يتبناها بعض غلاة المتعصبين المسيحيين والتى تنكر انتماء لبنان العربى وتتغنى بعنصرية فينيقية لبنانية.

وكانت القناة تتبنى بشكل صريح اتجاهات القوى السياسية المسيحية الأكثر تشددًا فى لبنان.

أما فى البرامج الترفيهية فقد توسعت فى نوعية البرامج الأكثر إثارة للشباب، وتحظى القناة بثقة واهتمام قطاعات كبيرة من مسيحيين لبنانيين فى الوطن والمهجر. وبعد أن اشترى أحد الأثرياء السعوديين النسبة الأكبر من أسهم هذه القناة بدأت فى تخفيف النغمة العنصرية نسبيًّا، وإن ظل توجهها السياسى الموالى للقوى المسيحية المتشددة قائمًا، خاصة وأن السعودية ترغب فى الإبقاء على علاقات جيدة بهذه القوى سياسيًّا.

(١) خفت حدة هذه الحرب فى شهر ديسمبر «تشرين الثانى» عام ٢٠٠٩ بعد تشكيل الحكومة اللبنانية التى يرأسها سعد الحريرى ويشارك فيها حزب الله.

٤ - قنوات عراقية :

تتزاحم فى الفضاء العراقى قنوات يصعب حصرها، فما أكثر الأحزاب والقوى السياسية فى العراق. ويطلق كل حزب أو فصيل سياسى قناة فضائية أو أكثر من قناة، كما تطلق الأحزاب الكردية قنوات ناطقة باللغة الكردية وتُخصَّص مساحات زمنية لا بأس بها ببعض هذه القنوات لبرامج ونشرات أخبار باللغة العربية. وأكثر القنوات العراقية تركز على قضايا سياسية ولها صبغة دينية، وأغلبها قوى تتبع المذاهب الشيعية، وهذه نتيجة طبيعية بعد انهيار نظام صدام حسين وهيمنة قوى الاحتلال الأمريكى، فقد حصل الشيعة فى هذه الظروف على النصيب الأكبر من مؤسسات الحكم فى العراق. ويمكن أن نرصد سمات مشتركة للقنوات العراقية على النحو التالى :

أ - ارتفاع النبرة المذهبية سواء الشيعية أو السنية، ويصل الخطاب المذهبى فى بعض الحالات إلى إذكاء الصراع بين المواطنين العراقيين على أساس الانتماء إلى هذا المذهب أو ذاك.

ب - بعض هذه الفضائيات تقدم دولاً إسلامية مجاوره باعتبارها «الوطن الأم» لاتباع هذا المذهب أو ذاك. فالقنوات الشيعية تقدم «إيران» بهذه الصفة، والقنوات السنية تقابلها بتقديم «السعودية» باعتبارها حامية أهل السنة.

جـ - أغلب هذه القنوات تقدم خطابًا إعلاميًا يشجع على الاتجاهات السياسية المنادية بحكم لا مركزى يتمتع بدرجة كبيرة من الاستقلال وتُقَسّم فيه المناطق والمحافظات على أساس مذهبى «سنى شيعى» وعنصرى «عربى / تركى / كردى».

٥ - قنوات فلسطينية :

بعد أن استولت حركة حماس على قطاع غزة سمح الانفصال الجغرافى بين غزة والضفة الغربية لحماس بأن تحكم قبضتها على قطاع غزة، وأن تحكم «فتح» قبضتها على الضفة الغربية معتبرة نفسها السلطة الفلسطينية الشرعية.

وفى ظل هذه الظروف انفجرت الصراعات الحادة بين الفريقين ونشبت حرب إعلامية بينهما. واستنفر كل فريق قناته الفضائية التلفزيونية[1] لتكون سلاحة فى هذا الصراع.

وكل فقرة فى هاتين القناتين مكرسة لهذا الصراع بدءًا من نشرات الأخبار التى تتخيّر أخبارًا تكشف أخطاء الطرف الآخر أو تعزز وجهة نظر الطرف الذى يسيطر على القناة، مرورًا بالبرامج التى تتغنى بإنجازات كل طرف وانتهاء بتبادل الاتهامات بالخيانة.

وحتى فى الفترات التى هدأ فيها الصراع بين الفريقين نتيجة لوساطات عربية طالبت بوقف الحملات الإعلامية المتبادلة، فإن هذا التوقف لم يدم لأكثر من أسابيع وعادت قنوات الفريقين لتكريس موادها للحرب الإعلامية.

قنوات قوى المعارضة السياسية : (تبث من عواصم أجنبية) :

لجأت بعض القوى السياسية المعارضة لأنظمة الحكم العربية إلى إطلاق فضائيات تعبّر عن توجهاتها من بلاد أوربية خاصة من العاصة البريطانية لندن. وبعض هذه الفضائيات تقدم نفسها بوضوح باعتبارها قنوات تمثل قوى معارضة لأنظمة الحكم فى بلادها، بينما تقدم فضائيات أخرى نفسها على أنها قنوات خاصة مستقلة.

وأبرز أمثلة لهذه القنوات القنواتُ التى تطلقها بعض قوى المعارضة السعودية والمصرية والتونسية والجزائرية والسورية من العاصمة البريطانية لندن.

وهذه القنوات أنشأتها شخصيات معارضة لأنظمة الحكم فى أوطانها، ولا تمكّنها أنظمة الحكم فى هذه الدول من امتلاك أداة تعبير عن رأيها فى بلادها. ووجدت هذه القوى فرصتها فى البث الفضائى الذى يمكّنها من وصول صوتها إلى المواطنين فى بلادها والتعبير عن آرائها بحرية، وعن توجيه النقد الحاد لأنظمة الحكم فى أوطانها، وهى فى مأمن من المطاردة والمصادرة.

(١) السلطة الفلسطينية فى رام الله تسيطر على قناة فلسطين ، وتسيطر حماس فى غزة على قناة القدس.

نماذج من هذه القنوات :

• قناة المستقلة :

وتحاول أن تستخدم نبرة هادئة نسبيًا عند تقديم موضوعات تنتقد أنظمة الحكم العربية المختلفة. ورغم هذا الحرص فإنها غالبًا ما تستضيف شخصيات معارضة لها مواقف حادة فى نقدها لأنظمة الحكم خاصة من الشخصيات التى تقيم فى المهجر ولا تُخفى معارضتها القوية لأنظمة الحكم ببلادها. وتحرص إلى جانب ذلك على أن تقدم بعض البرامج الثقافية، سواء فى الموضوعات الدينية أو الأدبية.

• قناة الحوار :

ونبرة المعارضة فى هذه القناة مرتفعة نسبيًا. ومع ذلك فإنها تحرص على أن يبتعد الحوار عن الهبوط إلى مستوى استخدام العبارات الطائشة أو الجارحة، خاصة إذا تعلق الأمر بشخص الحاكم فى البلاد التى تنتقد سياستها. وهذا الحرص يجعلها تبدو أكثر موضوعية عند طرح موضوعاتها النقدية.

• قناة الإصلاح «السعودية»(١) :

وتعتمد هذه القناة على بث أخبار وتعليقات تكشف عن الفساد فى المملكة العربية السعودية. وتركز بشكل خاص على ما تراه فسادًا يمارسه أعضاء الأسرة المالكة. وتتحدث بإسهاب عن حصول أعضاء هذه الأسرة على النسبة الأكبر من عائدات الثروات النفطية والمعدنية وإنفاق هذه الأموال فى مظاهر ترف سفيهة ومستفزة. وتحاول القناة أن توثق هذه الأخبار سواء بذكر مصادر تحددها أو باتصالات هاتفية من مواطنين يذكرون عند اتصالهم أنهم يجرون هذه الاتصالات من داخل المملكة العربية السعودية،ليتحدثوا عن قضايا فساد كانوا شهودًا عليها أو علموا بتفاصيلها.

(١) تتعرض هذه القناة لضغوط قوية من النظام السعودى تحاول أن تقنع الحكومة البريطانية بإغلاق مكاتب هذه القناة ووقف بثها. وقد نجحت هذه الضغوط فى منع هذه القناة من البث أكثر من مرة لكن المسئولين عن هذه القناة استطاعوا فى كل مرة أن يعاودوا البث.

والسمات المشتركة لهذه القنوات هى :

أ - تستضيف هذه القنوات فى برامجها السياسية الشخصيات الأكثر عنفًا فى معارضتها لأنظمة الحكم ببلادها، وتسمح لهم بالتعبير عن هذه المعارضة بحرية تامة.

ب - تقدم بعض هذه القنوات أغلب موادها فى صورة برامج حوارية تستضيف أكثر من شخصية مع تلقى اتصالات هاتفية، وتكاد تخلو تمامًا من البرامج الثقافية والترفيهية التى تستخدم وسائل الإبهار الجذابة. بل إن بعض الفقرات تمتد لساعة أو أكثر، يحتل فيها الشاشة مذيع يقرأ ما يمكن أن نصفة بأنه منشور سياسى. ونتيجة لهذا فإن مثل هذه القنوات لم تستطع أن تجذب الجماهير العريضة بل يتابعها جمهور محدود من المعنيين بدرجة كبيرة بالشئون السياسية.

جـ - هذه القنوات لا تلتزم فى أغلب ما تقدمة من مواد بالمعايير العلمية للإعلام، ومن أهمها الالتزام بالتدفق الحر للأخبار، وعدم اتخاذ موقف مسبق تحاول القناة فرضه على المشاهد، سواء بحجب الأخبار أو تشويهها، أو انتقاء نوعية خاصة من الأخبار لخدمة أهدافها، وأيضا الالتزام بالتوازن عند تقديم الموضوعات الخلافية بالسماح للاراء المتعارضة بشرح وجهة نظرها فى الأمور محل الخلاف.

ونستطيع أن نعتبر هذه القنوات مجرد «قنوات دعاية سياسية» وليست قنوات إعلامية.

ثانيًا: قنوات تجارة وخدمات إعلامية :

(خدمات سياسية)

وتتركز هذه القنوات فى لبنان ولندن وهذه القنوات ـ كما ذكرت ـ هى الصورة الحديثة للصحافة اللبنانية المطبوعة التى عرفناها فى الخمسينيات والستينيات من القرن العشرين. وأغلب هذه القنوات يعتمد على «اتفاقيات» مع أنظمة حكم عربية وأجنبية تحصل القناة بموجبها على «دعم مالى» كبير مقابل

الدفاع عن سياسات هذه الأنظمة أو على الأقل عدم التعرض لها بالنقد. أى أنها عملية «تجارة إعلامية سياسية». وكثيراً ما تغير هذه القنوات مواقفها من أنظمة الحكم فتؤيد من عارضته أو تعارض من أيدته من قبل، نتيجة لتلقيها دعما أكبر من الجهة التى تعارضها أو توقّف الدعم من الجهة التى كانت تقدم لها الدعم المادى.

ومن النماذج التى تمثل الاستثمار الإعلامى فى المجال السياسى عدد من القنوات اللبنانية وأمثالها، وتحاول هذه القنوات استغلال الخلافات العربية العربية فتعرض خدماتها على الأنظمة المتصارعة أو على الدول الأجنبية التى تريد أن تبرر سياساتها تجاه الدول العربية، خاصة إذا كانت هذه السياسات مرفوضة جماهيريًا. وتقدم هذه القنوات البرامج والأخبار التى تدعم وجهة نظر من تم الاتفاق معه، وتوجه إلى خصومة أو معارضيه أعنف الاتهامات.

وتؤدى هذه القنوات نفس الدور الذى كانت تؤديه بعض الصحف اللبنانية فى مرحلة تصاعد الحروب الإعلامية العربية العربية[١].

ويلاحظ أن هذه النوعية من القنوات المعنية بالاستثمار فى «مجال الحروب السياسية» لم تعد تلقى رواجًا، وتقلصت أعدادها بشكل كبير، حيث بدأت أنظم الحكم المختلفة تفضّل إطلاق فضائيات مملوكة لشخصيات من مواطنيها ممن تربطهم صلات وثيقة بالحكلم ضمانًا لإستمرار ولائهم، بعد أن أدركت من تجارب سابقة أن الإعلام «المستأجَر» كثيرًا ما يغيّر ولاءاته تحت إغراء تقديم الخصوم لدعم أكبر.

(خدمات ترفيهية)

تم إطلاق عدد كبير من القنوات المعنية «بالتجارة الإعلامية الترفيهية»، وهذه القنوات الموجودة بكثرة فى لبنان ومصر، وتعتمد على تقديم مواد ترفيهية مثيرة وتجنح لاختيار المواد «الساخنة» والتى تجذب المراهقين والمراهقات، وتركز على تحقيق الأرباح من الإعلانات التى تستهدف هذه

(١) حرصت على عدم ذكر أسماء هذه القنوات، لأن الأدلة المادية لتلقيها أموالًا من حكومات أو جهات عربية أو أجنبية من الصعب الحصول عليها، رغم أن أمر هذا الدعم المادى معلوم لكل من له صلة بالنشاط الإعلامى.

النوعية من المشاهدين، وعلى ما تحصل عليه من نسبة من أجور الاتصالات الهاتفية التى يدفعها جمهور المشاهدين، سواء عند الاتصال للمشاركة فى البرنامج أو المشاركة فى المسابقات، وهذه العائدات تمثل نسبة كبيرة من الدخل المادى لتلك القنوات.

وحاولت بعض هذه القنوات تقديم نماذج لبرامج غربية مثيرة، على غرار البرامج التى تقدم الحياة اليومية لشابات وشباب، من خلال بث حى وهم يمارسون حياتهم اليومية لعدة أيام، ومن خلال حوارات عفوية بين هؤلاء الشباب أو حوارات مع مذيعين. ويتعرف المشاهد من خلالها على كثير من جوانب الحياة الخاصة لهؤلاء الشباب والشابات بقصد ترشيح البعض من الفتيات أو الشباب لاختيار زوج أو زوجة من هذه المجموعات. وبشكل عام تلجأ هذه الفضائيات إلى كل ما تراه جاذبًا للمشاهد مهما بلغت درجة إثارته. واحتمال تضاده مع التقاليد والقيم الاجتماعية السائدة فى المجتمعات العربية التى تجنح عادة إلى المحافظة.

وتركز بعض هذه القنوات على تقديم «الكليبات الغنائية» التى تُصَوَّر بطريقة تجنح إلى الإثارة الساخنة التى تجذب قطاعات كبيرة من المراهقات والمراهقين[١]، وتقدم نصوص رسائل بعضها يتجاوز حدود الآداب العامة يتبادلها المشاهدون على شاشات هذه القنوات.

كما تقدم بعض هذه القنوات مسابقات تافهة، تطلب من المشاهدين المشاركة فيها عبر الهاتف، وتغريهم بجوائز كبيرة، مما يدفع أعدادًا كبيرة من المشاهدين إلى إجراء الاتصالات الهاتفية، وتحصل القناة على عائدات مادية ضخمة ممثلة فى النسبة التى تحصل عليها من أجور هذه الاتصالات الهاتفية.

كما تتخصص بعض هذه القنوات فى عرض رسائل المشاهدين و«الدردشة» معهم بطريقة تغلب عليها العبارات الأكثر إثارة للغرائز.

(١) المراهقة التى أعنيها ليست مرتبطة فقط بالمرحلة السنية للإنسان، ولكننى أعنى بها المراهقة العاطفية والعقلية.

ثالثًا: قنوات رجال الأعمال[١]:

أطلق العديد من رجال الأعمال فضائيات متخصصة، وهى نوعية من القنوات تختلف أهدافها عن «القنوات العامة» التى تحدثنا عنها.

ويتجاوز عدد القنوات التى يطلقها رجال الأعمال سواء «القنوات العامة» أو «القنوات المتخصصة»[٢] مئات القنوات، وأغلب مالكى هذه القنوات هم من المصريين والسعوديين والعراقيين واللبنانيين والسوريين والخليجيين.

وقنوات رجال الأعمال المصريين لها خصوصية اكتسبتها من الظروف السياسية فى مصر. ففى مناخ سمح فيه نظام الحكم بهامش من الحرية الإعلامية أطلق عدد من رجال الأعمال المصريين قنوات فضائية متعددة لتكون «قوة إعلامية» يمكن استخدامها لخدمة نشاطهم فى مجالات الاستثمار. وبطبيعة الحال فإن هذه الفضائيات يمكن أن تكون «ورقة إعلامية» لها وزنها فى علاقات رجال الأعمال بالحكومة، سواء للتخفيف عن ضغوط يتعرضون لها أو للحصول على مزيد من الامتيازات. وأيضًا لتجميل صورتهم فى مجتمع ارتبطت فيه الصورة الذهنية لرجال الأعمال بألوان شتى من الفساد ونهب المال العام.

وتحتاج هذه القنوات إلى حديث أكثر تفصيلاً، لأنها استطاعت أن تحقق قدرًا كبيرًا من النجاح فى جذب نسبة هائلة من المشاهدين من مختلف الاتجاهات الفكرية والسياسية، ومن مختلف الفئات الاجتماعية والمستويات الثقافية. وأعتقد أن هذا النجاح يعود فى المحل الأول لارتفاع سقف «الحرية» الذى سمح لهذه القنوات باقتحام موضوعات ظلت لسنوات طويلة من المحظورات، وهى موضوعات تمثل حرجًا بالغًا لنظام الحكم لمجرد إثارتها فما بالنا إذا تمت إثارتها بجرأة وطرحت خلال عرضها الآراء التى تكشف عن عجز أو فساد تشارك فيه الحكومة أو بعض كبار المسئولين.

---

(١) سبق وتناولت بعض القنوات العامة المملوكة لأشخاص أو شركات خاصة عند الحديث عن القنوات الحكومية مثل قنوات «الساعة» و «MBC» و«أوربت». وذلك لأنها تنتمى عمليًا إلى منظومة الإعلام للدول التى أشرت إليها رغم استقلالها الشكلى كقنوات خاصة.

(٢) هذه القنوات المتخصصة سوف أتعرض لها بالتفصيل فى الفصل الثالث.

حرصت أن أؤكد على أن هذا التوجه وهذه «الحرية» هما سر نجاح هذه القنوات، لأننا سوف نرى فى الصفحات التالية كيف تعاملت أنظمة الحكم مع هذه الفضائيات لوقف هذه الموجة من «الحرية»، سواء فى «اختيار» الموضوعات أو فى طريقة عرضها ومناقشتها.

قناة المحور:

قناة «المحور» من أوائل القنوات الخاصة ، وقد شاءت الظروف أن أكون شاهدًا على فكرة إنشاء هذه القناة فى وقت مبكر لم تكن فيه هذه النوعية من القنوات قد أُطلقت بهذه الأعداد الكبيرة. وسأقدم شهادتى هذه لأنها تكشف عن «هدف» رجال الأعمال من إطلاق فضائياتهم كما ورد فى أحاديثهم.

فقد دعا رجل الأعمال الدكتور حسن راتب إلى اجتماع فى مكتبه حضره عدد من رجال الأعمال من جمعية مستثمرى السادس من أكتوبر، ودعا إلى الاجتماع بعض الفنانين منهم الأستاذ عزت العلايلى، وبعض الصحفيين منهم الأستاذ مصطفى بكرى، وبعض الإذاعيين وكنت أحدهم.

وبدأ الاجتماع بحوارات حول رأس المال المطلوب للقناة، وتحمس رجال الأعمال فأعلنوا إمكانية تغطية المبلغ المطلوب فورًا، وهو فى تقديرهم يومها عشرون مليونا من الجنيهات. واستمر الحوار حول سرعة التمويل والحديث عن الرغبة فى تقديم قناة متميزة. دون أن يتطرق الحديث إلى مفهوم هذا التميز أو إلى الهدف من إنشاء القناة، وهى الموضوعات التى أتصور أنها أولى بالحوار والتوضيح.

وطلبت الكلمة لأقول : إن البداية الطبيعية فى مثل هذه الظروف هى تحديد «الهدف» من إنشاء هذه القناة، وعلى ضوء تحديد هذا الهدف يتم التحاور حول الأساليب الأكثر ملائمة لتحقيق هذا الهدف.

وجاء الرد من رجال الأعمال قائلين إنهم يريدون قناة ممتازة وجذابة، تقدم «صورة إيجابية لرجال الأعمال الذين تعرضوا للتشويه فى الأعمال الدرامية»[1]، وفى برامج كثيرة تعرضت لبعض الموضوعات التى اتهم فيها رجال أعمال بممارسة عمليات فساد كبرى حصلوا فيها على الملايين من المال العام بغير وجه حق، وهرب بعضهم بهذه الأموال إلى الخارج. وفى رأى هؤلاء أن هذا التناول الإعلامى ألحق ضررًا بليغا بصورة رجال الأعمال وأنهم يرغبون فى تصحيح هذه الصورة عبر وسيلة إعلام يملكونها. ولم يحدث أن كانت لى بعد هذا الاجتماع أية صلة بالموضوع.

ولدت قناة «المحور» فى أحضان الإعلام الرسمى، فقد ساهم اتحاد الإذاعة والتلفزيون بنسبة صغيرة فى رأس مال القناة. ولم يكن هدف مالكى القناة تغطية عجز مالى، بل كان هدفهم الحصول على دعم عملى من الإعلام المصرى بتقديم مواد من مكتبة التلفزيون المصرى بأسعار مخفضة أو على سبيل الإهداء. كما حرصت القناة فى فترات البث الأولى على أن تنقل على الهواء نشرات الأخبار التى يبثها التلفزيون المصرى. ويبدو أن د. حسن راتب أراد أن يطئمن النظام منذ اللحظة الأولى لإطلاق قناته إلى أنها ستكون إضافة للإعلام الرسمى تحت شعار أنها قناة مستقلة. وكانت النتيجة الطبيعية أن القناة لم تجذب الجماهير التى رأت فيها نسخة مهزوزة من قنوات التلفزيون المصرى الرسمى.

ومع تكاثر الفضائيات الخاصة، واتجاه عدد منها إلى تقديم البرامج الجماهيرية التى تتعرض لسياسات وممارسات الحكومة بالنقد، سارعت قناة «المحور» لتلحق بهذه الموجة، وحتى تنافس فى هذا المجال الأكثو جذبًا للجماهير. كما أضافت القنلة عددًا من البرامج السياسية التى تطرح موضوعات تشغل الرأى العام.

---

(١) يكشف هذا الحوار بوضوح الغرض من إطلاق هذه القنوات. أما الهدف الثانى وهو استخدامها كقوة ردع إعلامية فلم يتم الحديث عنه صراحة فى هذا الاجتماع.

ويلفت الانتباه أن مالكى القناة اختاروا لتقديم برامجهم السياسية عددا من الصحفيين الموالين للحكومة، فى إشارة لا تخفى على المهتمين بالشأن الإعلامى إلى أن القناة عندما تقدم بعض النقد ببرامجها الجماهيرية، فإنها تفعل ذلك وهى متدثرة بعباءة النظام، ويؤكد هذا الحرص أن قناة المحور تقوم وحدها دون باقى القنوات، حتى القنوات الحكومية، ببث مباشر لمؤتمرات الحزب الوطنى الحاكم.

أما البرنامج الجماهيرى الذى حقق نجاحًا ملحوظًا فهو برنامج «٩٠ دقيقة» الذى يقدمه الإذاعى معتز الدمرداش، وشاركته فى البداية الإذاعية مى الشربينى. وكان الإختيار الموفق لمقدمى برامج محترفين أثره فى تحقيق البرنامج نجاحات ملحوظة[١].

تشجيع الخرافة:

أولت القناة البرامج الدينية اهتمامًا كبيرًا بمنطق الإقبال الجماهيرى على مثل هذه البرامج، وهذه حقيقة. لكن الخطاب فى هذه البرامج الدينية تراوح بين «الدروشة» والترويج للخرافة والدجل باسم الإسلام.

فعدد من البرامج حرص على أن يستغل العواطف الدينية لدى الجماهير فامعن فى تقديم الموضوعات التى تقدم الفتاوى حول أمور هامشية. تتعلق بطقوس العبادات واختزال الإسلام فى هذه الموضوعات الهامشية. أما الكارثة الحقيقية فهى تشجيع الدجل والخرافة بتقديم برامج مثل برنامج «تفسير الأحلام»، وفى هذا البرنامج يقوم مفسر الأحلام الذى تستضيفه القناة وتضفى عليه من الصفات ما يجعل المشاهد يتصور أنه يشاهد عالمًا جليلاً. ويقوم هذا الشخص بتفسير أحلام المشاهدين الذين يتصلون هاتفيًا به على الهوا تفسيرًا يثبّت كل المفاهيم المتخلّفة والخرافات الشائعة بين العوام. وينسب التفسير إلى الرسول ﷺ والقرآن الكريم باستشهاده بآيات قرآنية وأحاديث نبوية يدعى أنها تؤيد هذا التفسير.

(١) سيتم الحديث المفصل عن هذا البرنامج فى الفصل الخاص بعلاقة أنظمة الحكم بالفضائيات .

قنوات دريم[1]:

بدأت قنوات «دريم» بداية واعدة. فقد بدأت بتقديم عدد من البرامج الحوارية المتميزة، من أبرزها «صالون دريم»، واقتحم البرنامج الكثير من الموضوعات المسكوت عنها والتى يحيطها نظام الحكم بسياج من «التحريم»، خاصة الموضوعات السياسية الساخنة المتعلقة بحقوق الإنسان والديمقراطية وشرعية الحاكم. وكان أحد أهم عناصر الجذب فى هذا البرانامج - إلى جانب الموضوعات المهمة - الاختيار الذكى والموفق لمن يقدمون هذا البرنامج[2]، فاختارت القناة عددا من المثقفين المتمتعين بقدر كبير من إحترام الجماهير وثقتهم، والذين لا يظهرون على شاشات التلفزيون المصرى الرسمى، لأنهم من الشخصيات التى تحترم استقلال رأيها والتى عرف عنها إنها صاحبة مواقف نقدية صريحة لكثير من الممارسات السياسية والاقتصادية لنظام الحكم.

ولم يكن هذا هو البرنامج الوحيد الذى كسب ثقه الجماهير، بل قدمت «دريم» عدداً من البرامج المتميزة والجذابة، والتى تقتحم الكثير من المناطق المحرمة التى تجذب جماهير عريضة من المشاهدين مثل برنامج «فى الممنوع» الذى كان يقدمه الراحل الأستاذ مجدى مهنا. وبرنامج «الحقيقة» الذى يقدمه الأستاذ «وائل الإبراشى» وبرنامج «العاشرة مساء» الذى تقدمه منى الشاذلى.

الصدام مع الحكومة:

عندما اعتذر الأستاذ حمدى قنديل عن تقديم برنامجة «رئيس التحرير» على شاشات التلفزيون المصرى نتيجة للتضييق الشديد والرقابة الصارمة، عندئذٍ سارعت قنوات «دريم» لتعرض عليه تقديم البرنامج على شاشاتها، وتلقى الأستاذ حمدى قنديل وعداً من المسئولين فى القناة بالسماح له بالحرية التى يطلبها لتقديم البرنامج بمستوى محترم.

(١) تقدم مؤسسة «دريم» قناتين «دريم ١» و «دريم ٢».

(٢) تناوب على تقديم حلقات البرنامج الدكتور يحيى الجمل، والأستاذ فهمى هويدى، والمرحوم صلاح الدين حافظ، والدكتور ميلاد حنا، والروائى جمال الغيطانى، وغيرهم. ولم يستمر البرنامج لفترة طويلة، فقد اختفى بعد بضعة شهور.

وبدأ الأستاذ حمدى قنديل بالفعل بتقديم برنامجه على قنوات «دريم». وحقق البرنامج نسبة مشاهدة جماهيرية عالية للغاية.

ولكن لم يلبث البرنامج أن توقف، فقد تراجعت الوعود التى بُذلت للإستاذ حمدى قنديل بسقف حرية معقول. ويبدو أن ضغوطًا حكومية لوّحت للدكتور أحمد بهجت مالك قنوات «دريم» بفتح ملفات تملكها الحكومة ويمكن أن تؤثر سلبا على استثمارات الرجل الكبيرة، فآثر السلامة، ولم يقبل الأستاذ حمدى قنديل شبح القيود الجديدة فتوقف عن تقديم البرنامج على قنوات «دريم». وخسرت القوات عددًا هائلًا من المشاهدين مع خسارتها لبرنامج متميز.

أزمة الأستاذ هيكل:

ويبدو أن مالكى قنوات «دريم» لم يستسلموا للدروس السابقة، وظلوا يحلمون بتقديم البرامج والموضوعات التى تجذب أكبر نسبة من الجماهير، وقد عثروا على ضالتهم فى اتفاق مع الأستاذ محمد حسنين هيكل ليكون متحدثًا على قناة «دريم» فى لقاء منتظم. وقام الأستاذ هيكل بالفعل بتسجيل بعض الحلقات، وأعلنت القناة عن هذا الحدث المهم فى حملة إعلانية ضخمة سبقت تقديم أولى حلقات الأستاذ هيكل.

وأطل الأستاذ هيكل على مشاهدى قناة «دريم» فى حديث امتد لساعة كاملة. ورصد المراقبون الإقبال الهائل فى جميع البلاد العربية على مشاهدة حلقات الأستاذ هيكل. وكان سبقًا إعلاميًا تربعت به «دريم» لفترة على القمة بين قنوات كثيرة. وأغرى هذا النجاح المسئولين بقنوات دريم، فاستزادوا من أحاديث الأستاذ هيكل، وتابعوه وهو يلقى محاضرة بالجامعة الأمريكية، فسجلوا المحاضرة وتم بثها كاملة. وأثارت المحاضرة موجة عارمة من الاهتمام الجماهيرى وطالب الملايين بإعادة بث المحاضرة ليتمكن من مشاهدتها من لم يشاهدها فى البث الأول[1].

(١) تعرضت المحاضرة بصراحة ووضوح لموضوع توريث الحكم المثار بقوة فى تلك الفترة. وحذّر هيكل من خطورة هذا الاتجاه.

وأعلنت القناة أنها ستعيد بث المحاضرة، وكررت إعلان موعد الإعادة أكثر من مرة. وعندما حان موعد بث الإعادة اعتذرت القناة عن عدم بث الإعادة مبررة هذا الاعتذار بأسباب فنية؟! وفهم الجميع أن القناة تلقت تحذيرًا حكوميًا لم تستطيع أن تتجاهله.

ولم يستسلم مسئولو قناة «دريم»، فقد أغراهم النجاح فى جذب ملايين المشاهدين بأحاديث الأستاذ هيكل، أغراهم هذا النجاح بتكرار المحاولة. ونجحوا فعلاً فى إقناع الأستاذ هيكل بتسجيل حديث جديد. وحرصوا على أن يتم التسجيل بأستديو خاص تم إنشاؤه فى «دريم لاند»[1]، بعيدًا عن أستديوهات مدينة الإنتاج الإعلامى التى كانوا يستخدمونها. وتم التسجيل بالفعل وكان المسئولون فى «دريم» يتصورون أنهم سيفاجئون الحكومة ببث الحديث. وهم يعلمون ـ من تجاربهم السابقة ـ أن الحكومة ستغضب، لكنهم تصوروا أنهم قادرون على امتصاص هذا الغضب الحكومى بالاعتذار وعدم إعادة بث الحديث.

ولكن الأجهزة الأمنية ـ على ما يبدو ـ استطاعت بوسائلها الخاصة أن تحصل على نسخة من الحديث خلال التسجيل، وتم الاتصال بالدكتور أحمد بهجت وطُلب منه عدم بث الحديث أو على الأقل إجراء مونتاچ لحذف عبارات حدّدها المسئول الذى اتصل به. وحاول الدكتور بهجت أن يقنع الأستاذ هيكل بأن العبارات المقترح حذفها لا تُخِلّ بمضمون الحديث، لكن الأستاذ هيكل رفض بحسم حذف أى حرف، وطلب من الدكتور بهجت اعتبار التسجبل كأن لم يكن مؤكدًا أنه لا يريد أن يسبب حرجًا للدكتور بهجت، أو أن يتسبب فى مواجهه بين الحكومة والدكتور بهجت.

وتسربت أنباء عن تهديدات حكومية بفتح ملفات الضرائب وقروض البنوك وتخصيص أراضى أكتوبر للدكتور بهجت. وتستطيع الحكومة أن تجد عشرات

(١) تصور مسئولو القناة أن الأجهزة الحكومية المعنية تحصل على نسخة من التسجيلات التى تتم بأستديوهات مدينة الإنتاج الإعلامى التى تستخدمها القناة. وتصوروا أن إنشاء أستديو خاص للقناة بمنطقة «دريم لاند» المملوكة للدكتور بهجت سيضمن الحفاظ على سرية التسجيل حتى يتم بثه.

الثغرات القانونية التى تدمر بها استثمارات الدكتور بهجت إذا أصر على المواجهة واستمر فى بث أحاديث الأستاذ هيكل. ويبدو أن التهديد كان جادًّا وأن الدكتور أحمد بهجت أدرك بخبرته ـ كرجل أعمال ـ قدرة الحكومة على تنفيذ تهديداتها. واستسلم الدكتور بهجت ولم يُبَث حديث الأستاذ هيكل، وامتنع الأستاذ هيكل بعد هذه الواقعة عن الظهور على شاشات «دريم»[1].

برامج مشاغبة:

لم يستسلم المسئولون بقناة «دريم» وقدمت القناة عددا من البرامج التى كسرت الكثير من «الخطوط الحمراء»، وتعاملت مع موضوعات تثير غضب الحكومة. وأهم هذه البرامج فى رأيى برنامج «العاشرة مساء» الذى تقدمه منى الشاذلى، وبرنامج «فى الممنوع» الذى كان يقدمة المرحوم مجدى مهنا وبرنامج «الحقيقة» الذى يقدمه الأستاذ وائل الإبراشى، وبرنامج «على المقهى» الذى كان يقدمه الأستاذ إبراهيم عيسى.

وجذبت هذه البرامج عددًا هائلاً من المشاهدين. ليس فقط لأهمية وسخونة الموضوعات التى تتعرض لها هذه البرامج، وإنما أيضًا للاسلوب المحترم الذى يلتزم به مقدمو هذه البرامج.

وواصلت الحكومة وقناة «دريم» لعبة «القط والفأر» فالقناة تتحايل لتستمر برامجها فى اقتحام مناطق «محظورة» بأساليب كثيرة، منها استضافة من يمثل وجهة النظر الحكومية ويدافع عنها، لكن الحكومة كانت فى حالات كثيرة تغضب وتحاول منع القناة من التطرق أصلا لهذه الموضوعات أو على الأقل تعترض على استضافة «شخصيات» معينة معروفة بموقفها المعارض بعنف لسياسات وممارسات الحكومة.

ومن يتابع قناة «دريم» يستطيع أن يلاحظ نتائج هذه المباراة بين القناة وبين الحكومة، فقد أوقفت القناة برنامج «على المقهى» الذى كان يقدمه الأستاذ

(١) بعد توقف هيكل تمت تسوية ديون الدكتور بهجت مع البنوك بطريقة مرضية للدكتور بهجت. وتساءل من قرأ خبر التسوية إن كانت هناك علاقة بين منع هيكل من الظهور على شاشات دريم وبين هذه التسوية.

إبراهيم عيسى، ويستخدم فيه عبارات ساخرة تملئ هجوماً قاسياً على ممارسات الحكومة وسياستها. وفى الوقت نفسه نجحت قناة دريم فى إستبقاء الأستاذ إبراهيم عيسى كأحد مقدمى برامجها، لكنها أسندت إليه تقديم برامج فنية أو دينية تطمئن الحكومة إلى أنها لن تتعرض لنقدها بطريقة «مباشرة».

أما برنامج «العاشرة مساء» فتبذل مقدمته القديرة منى الشاذلى جهداً خارقا للإفلات من الحصارالحكومى، وكذلك يفعل الأستاذ وائل الإبراشى وتنجح محاولاتهما مرات وتفشل مرات أخرى، لكنهما يستمران فى المحاولة كلما سمحت الفرصة[١].

وهكذا تبقى قناة دريم والحكومة فى صراع مكتوم، تحاول القناة الإفلات من الحصار الحكومى، وتحاول الحكومة سد الثغرات التى تنجح القناة فى الإفلات منها. وأعتقد أن هذا الصراع سيستمر، لأن الدكتور أحمد بهجت مالك القناة يشجع محاولات المسئولين بالقناة على الاستمرار فى محاولاتهم تقديم ما يجذب الجماهير، رغم اعترافه بما تسببه له هذه البرامج من مشكلات[٢].

قناة OTV :

ولدت هذه القناة فى ظروف يشتبك فيها صاحبها المهندس نجيب ساويرس فى صراعات مع عدد من الصحفيين ومع تيارات سياسية وقطاعات من الجماهير المشحونة بتوجسات يثيرها البعض حول الأهداف الحقيقية من إطلاق هذه القناة. وأشعل هذا الإشتباك تصريحات له حول «الحجاب» وحول استخدام القناة «اللهجة العامية» المصرية معتبراً أن مخاطبة الجماهير بهذه اللهجة هو الاتجاه الصحيح للوصول إلى عقول الجماهير وقلوبهم. وساهمت بعض المواد التى تبثها القناة، واعتبرها البعض مواد مثيرة للغرائز، ساهمت هذه المواد الدرامية والغنائية فى تقديم عناصر لتسخين الاشتباك بين القناة ومنتقديها.

(١) سيتم تناول هذه النوعية بالتفصيل فى الفصل الخاص بعلاقة أنظمة الحكم بالفضائيات.

(٢) فى تصريحات صحفية للدكتور بهجت أكد أنه يتعرض لضغوط مستمرة من مسئولين فى الدولة بسبب قناة دريم. «نشرت التصريحات مفصلة بجريدة المصرى اليوم عدد السبت ٢٠٠٩/٩/٥ نقلًا عن حوار مع الدكتور بهجت ببرنامج البيت بيتك».

وبعيدًا عن هذه الاشتباكات فإن التقييم الموضوعى للقناة يضعها فنيًا فى منطقة بعيدة عن منطقة الامتياز أو حتى الإجادة. فأداء العاملين بها أداء متواضع وفى كثير من الأحيان أداء هزيل، وتحاول القناة جذب فئة معينة من المشاهدين وهى فئة «الشباب» فى مرحلة المراهقة، بتقديم موضوعات تثير إهتمام هذه الفئة وبأسلوب وعبارات شائعة بين هذه الفئة. وكثير من هذه العبارات أو الأساليب محل انتقاد من كثير من المثقفين وعلماء الاجتماع والشخصيات الحريصة على الارتقاء بلغة الخطاب وبالذوق العام.

وتقديم هذه المواد بمنطق محاكاة «الواقع» الذى يعيشه هؤلاء المراهقون يكرّس أساليب خطاب تتعارض مع المعايير المهنية للإعلام، والتى تقيّم الأداء المهنى بمدى ما يساهم به فى الارتقاء بأذواق الجماهير وسلوكياتهم، باعتبار أن الإعلام «رسالة» معنية بالارتقاء بسلوكيات المجتمع. والأخذ بيد هؤلاء الشباب إلى الطريق السوى الذى يرتقى بأساليب الخطاب المتدنية، ويهذب حاسة التذوق لديهم.

أما الدعوة لهجر الفصحى وإعتبار اللهجة العامية أسلوبًا للخطاب بهذه القناة فهى دعوة مشبوهة. وأظن أن المهندس ساويرس لم ينتبة إلى أن مثل هذه الدعوة تبناها منذ عقود غلاة المتعصبين فى لبنان، حيث ظهرت شخصيات تدعو لهجر الفصحى واستخدام اللهجة العامية اللبنانية فى الإبداعات الأدبية والكتابات الثقافية، وتعميق هذا الاتجاة حتى تنفصل «اللهجة العامية» تمامًا عن الفصحى العربية بهدف فصل لبنان عن عروبته ومحيطه العربى، وهى دعوة لم تستطع الصمود فى مواجهة المشاعر القومية العربية الراسخة لدى اللبنانيين.

ولأننى أُحسن الظن بالمهندس نجيب ساويرس فإننى أتصور أن هذه التجربة غابت عنه، وإنه لو راجع نفسه لأدرك أن الشعب المصرى - وهو أحد أبنائه - تترسخ فى نفسة المشاعر القومية العربية بدرجة لا تقل عن شقيقه الشعب اللبنانى، وبالتالى فإن أى محاولة لتجاهل الفصحى فى الخطاب العام

وفى الإبداع الثقافى محكوم عليها بالفشل، كما فشلت من قبل دعوات مماثلة تبنتها شخصيات لبنانية متعصبة.

ولا يعنى هذا رفضًا لإستخدام العامية فى المواطن التى يكون فيها هذا الاستخدام ملبيًا لضرورات فنية أو مهنية، لكن الاعتراض أن يكون إستخدام اللهجة العامية هو «الهدف» وأن يكون ذلك مقترنا بإهمال «الفصحى» باعتبارها لغة خطاب «غريبة» أو لغة غير قادرة على الحياة فى هذا العصر.

قناة On TV :

وهى القناة الثانية التى يطلقها رجل الأعمال المهندس نجيب ساويرس، وهى لا تختلف عن قناته الأولى «O TV»، ولعل وجه الخلاف فى حرص هذه القناة على تقديم بعض البرامج الجادة التى تقدم بطريقة محترمة، وأهمها برنامج «مع المعارضة» الذى يقدمه الدكتور عبد المنعم سعيد.

غير أن قناتى ساويرس تثيران الكثير من الشبهات بتقديم برامج تصب فى مجرى التعصب، حتى وإن كانت تبرر هذا التوجه بأنه رد على تعصب بعض المسلمين(١).

ولا يعترض أى مواطن على أن تكون هذه القنوات صوتًا للمواطنين المسيحيين يعوّضهم عن نقص المساحات المتاحة لهم كمواطنين مصريين فى الإعلام الرسمى أو حتى الإعلام الخاص، ويوازن العدد الكبير من القنوات الدينية الإسلامية. وكل العقلاء من المواطنين لا يمكن أن يروا فى هذا أمرًا غير مقبول، بل إن كل العقلاء فى تصورى يرحبون ترحيباً شديداً بإتاحة الفرصة للمواطنين المصريين المسيحيين، بأن يكون لهم صوت مسموع ومساحة مناسبة للتعبير عن الرأى، شريطة أن يلتزم الجميع، مسلمون ومسيحيون بأن يكون الخطب بعيدًا عن التعصب وإثارة النعرات الطائفية.

(١) ويقود الدكتور وسيم السيسى اتجاهاً فكرياً يجنح إلى تبنى بعض الأفكار الممعنة فى التعصب ضد كل ما هو عربى وإسلامى، بمنطق أن مصر فرعونية الأصل وأن إحياء هذه الأصول الفرعونية ضرورة لفرز «الغرباء العرب» الذين وفدوا إلى مصر. هذه الاتجاهات المتعصبة تتسرب فى الكثير من برامج قنوات ساويرس.

ويبقى بعد ذلك أن نرى قنوات «OTV» و «On TV» مجرد قنوات عادية ليست لهما ملامح خاصة بالمعايير المهنية، سوى أنهما قناتان معنيتان بالشأن المسيحى فى مصر. وتركزان على المواد الترفيهية التى تخاطب فئه الشباب عامة والمراهقات والمراهقين خاصة.

قنوات الحياة[1] :

هذه القنوات هى المولود الحديث نسبيًا بين القنوات المصرية التى ذكرتها، ومن سوء حظها أن صاحبها الدكتور السيد البدوى رجل الأعمال والقيادى بحزب الوفد تقدم بطلب الترخيص لإطلاقها فى توقيت كان فيه وزراء الإعلام العرب قد ضاقوا تمامًا بما تقدمه بعض الفضائيات، مما اعتبروه كسرًا لكل الخطوط الحمراء التى تحمى أنظمة الحكم.

وفى ظل هذا المناخ جرت المفاوضة بين الدكتور البدوى والسلطات المصرية للحصول على رخصة بث القناة من القاهرة. وفشلت المفاوضات أمام القيود الثقيلة التى حاولت السلطات فى مصر فرضها على القناة. ولم يجد الدكتور البدوى بدًا من التوجه إلى إطلاق القناة من منطقة حرة بالأردن.

بدا واضحًا من بدايات القنوات أنها ستركز على بث المواد الترفيهية وبشكل خاص المسلسلات والأفلام والرياضة. وحاولت أن تنافس فى مجال البرامج التى تهتم بالأحداث اليومية الجارية على نمط برامج: العاشرة مساء «قناة دريم»، و٩٠ دقيقة «المحور»، والقاهرة اليوم «أوربت»، والبيت بيتك «التلفزيون المصرى».

قدمت قناة «الحياة» برنامجًا تحت مسمى «الحياة اليوم» واسندت تقديمه إلى الثنائى لبنى عسل وشريف منير. واستطاع البرنامج أن ينافس البرامج المشابهة بدرجة معقولة وإن كانت نسبة المشاهدة لا تؤهله ليحجز لنفسه مكانًا ثابتًا بين البرامج التى سبقته. وتملك مقدمة البرنامج لبنى عسل ومقدمه

(١) عدد قنوات الحياة حتى الآن ثلاث قنوات تركز إحداها على الرياضة والثانية على المسلسلات، وإن كانت القنوات الثلاث تقدم إلى جانب هذه البرامج الرياضية والدرامية العديد من البرامج المنوعة، مما يجعلها تنتمى إلى «القنوات العامة».

شريف منير، يملكان قدرات مهنية جيدة، ويديران الحوار مع الضيوف بكفاءة مهنية تشى بخلفية مهنية وثقافية واضحة.

ورغم الجهد المبذول من مقدمى هذه البرامج لجذب المشاهدين إلا أن نجاحها كان محدودًا لأن، مشاهد هذه النوعية من البرامج تعوّد على متابعة البرامج التى أشرت إليها، ويصعب على هؤلاء المشاهدين متابعة عدة برامج تبث كلها فى مواعيد مسائية متقاربة وأيضًا تتعرض تقريبًا لنفس الموضوعات. ورغم ذلك فقد استطاعت قنوات الحياة أن تنافس بقوة فى المجالات الترفيهية التى ركزت عليها، وأولت البرامج الرياضية عناية خاصة لجذب الكتلة الكبيرة من المشاهدين المهتمين بكرة القدم. وأضافت برامج مسابقات شهيرة لمزيد من جذب المشاهدين.

ملامح مشتركة للقنوات الخاصة

بالإضافة للملامح الخاصة لكل قناة من القنوات التى أشرت إليها عند الحديث بشىء من التفصيل عن كل قناة . فهناك بعض الملامح المشتركة بين جميع هذه القنوات :

١- تقدم هذه القنوات عددًا كبيرًا من البرامج التى تجذب كثافة مشاهده عالية، ومنها :

(أ) **البرامج الجماهيرية «برامج الـ Tock Show»**[1] : بعض هذه القنوات استطاع أن يجذب ملايين المشاهدين خاصة المصريين بتقديم «البرامج الجماهيرية» التى تعرضت للأحداث اليومية فى حياة المواطنين وصلتهم بالحكومة ومختلف المؤسسات. وركزت هذه البرامج على معاناة جماهير البسطاء الذين لم تكن تتاح لهم أية فرصة للشكوى خاصة فى مواجهة بطش أمنى عنيف. كما تابعت هذه البرامج قضايا الفساد الكبرى وكشفت عن تورط مسئولين فى مواقع حساسة بالحكم بمافيا الفساد.

(١) سيتم تناول هذه النوعية من البرامج وآثارها بالتفصيل فى الفصل الخاص بعلاقة أنظمة الحكم بالفضائيات.

هذه البرامج كانت بمثابة «كلمة السر» التى جذبت ملايين المشاهدين لهذه القنوات، والتى دفعت هذه القنوات للتنافس على تقديم العديد من هذه البرامج تحت مسميات مختلفة.

(ب) **البرامج الدينية:** وتغيب عن هذه البرامج رؤية واضحة تحدد نوعية خطابها. فبعضها يقدم خطاباً معتدلاً ويحاول أن يتسق مع روح العصر. وبعضها مُغْرِق فى التعصب، وكثير منها يروّج للدجل والخرافات كبرامج قراءة الأبراج وتفسير الأحلام وغيرها. ومعنى هذا أن هذه البرامج لا تهدف لبث رسالة محددة لكنها خليط من اتجاهات متناقضة ومتضاربة.

(جـ) **البرامج الرياضية** : وبالذات بث مباريات كرة القدم خاصة فى المسابقات المحلية أو الإقليمية أو الدولية.

(د) **برامج ترفيهية** : فى مختلف فنون الغناء والموسيقى والسينما والمسلسلات وغيرها.

(هـ) **برامج مسابقات:** تقدم هذه القنوات عشرات المسابقات التافهة والتى لا تحفز على التفكير أو على تحصيل معلومات. وتقدم جوائز مالية أو عينية مغرية. والكثير من هذه المسابقات تتم باتصالات هاتفية. وتستنزف هذه الاتصالات الهاتفية مبالغ مالية كبيرة من ميزانيات الجماهير محدودة الدخل التى تتابع هذه المسابقات، وتغريها الجوائز للمشاركة على أمل فوز لا يتحقق إلا نادرًا.

ومثل هذه المسابقات تنشر «ثقافة الكسب بالحظ» على حساب الثقافة التى يجب أن تتبناها وسائل الإعلام وهى «ثقافة الكسب بالعمل».

٢- يتدنى الأداء المهنى إلى درجة كبيرة فى عدد غير قليل من هذه القنوات. وبعض هذا التدنى يعود إلى حالة عامة تسود فى هذه القنوات، وهى إسناد تقديم وإعداد الكثير من البرامج إلى شخصيات لا تملك الحد المعقول من الثقافة والموهبة التى تؤهلهم للتصدى لتقديم البرامج، أو إسناد تقديم

البرامج لصحفيين أو ممثلين تصور أن الشهرة التى ينالها هؤلاء فى مجالات عملهم ستجذب الجماهير لمشاهدتهم[1].

وفى هذا المجال فإن من يتابع «التقارير» التى تُقَدَّم فى العديد من البرامج، سوف يكتشف حجم الأخطاء البشعة التى تجعل الأذن تنفر تمامًا من متابعة مثل هذه التقارير. وكثيرًا ما يضاف الأداء الردىء إلى كثرة الأخطاء اللغوية فى النحو وفى تركيب الجُمَل ليصل مستوى هذه التقارير إلى الحد الذى يدفع المشاهد إلى عدم متابعة البرنامج.

٣ - تبلغ المأساة ذروتها عندما تفرض بعض هذه القنوات مقدمى برامج تنحط أساليب خطابهم إلى الدرك الأسفل باستخدام العبارات السوقية والإشارات التى تحمل إيحاءات منحطة وأسلوب خطاب يتعمّد استظرافا مبتذلا. ومع الإلحاح بهذه النماذج وتركيز الدعاية لهم فى صفحات الفن الصفراء تتوج هذه القنوات مثل هذه النوعية« نجومًا » على شاشاتها.

ويتجاوز التأثير السلبى لمثل هؤلاء الانحطاط بمستوى الأداء إلى ما هو أخطر وهو التأثير سلبًا على أجيال قادمة من الإذاعيين الجدد. فهؤلاء قد يتأثرون بالدعاية الواسعة التى تسوّق هؤلاء على أنهم «نجوم الإعلام»، وتصبح هذه النماذج هى المثل الذى تحاول الأجيال الجديدة من الإذاعيين أن تقلدة. ومعنى هذا أن يمتد تأثير هذا الانحطاط فى الأداء إلى الأجيال الجديدة من الإذاعيين.

ويبدو أن إطلاق المئات من هذه الفضائيات فى فترة زمنية لا تتجاوز بضع سنوات، يبدو أنه كان سببًا مباشرًا فى عدم توفر الكوادر الإذاعية المؤهَّلة والمدرَّبة جيدًا للعمل فى مثل هذه البرامج. ويضاف إلى هذا أن كثيرين من أصحاب هذه القنوات ليست لهم خبرة أو دراية كافية بمتطلبات العمل الإعلامى عامة والعمل التلفزيونى خاصة. والنتيجة الطبيعية فى مثل هذه الحالة تدفق أعداد هائلة من الأدعياء لسد هذا النقص.

(١) نجح بعض هؤلاء الصحفيين والنجوم، ولكن الكثيرين لم يوفقوا، لأن لكل مجال مهاراته التى تمكنه ولا تكون مناسبة فى مجال آخر يتطلب مواصفات خاصة.

الفصل الثالث

❁ القنوات المتخصصة

- القنوات الترفيهية .
- القنوات الثقافية .
- القنوات التعليمية .
- قنوات التسوق .
- قنوات الأخبار .

والبرامج السياسية :

- ❑ قناة الجزيرة
- ❑ قناة العربية
- ❑ قناة الإخبارية
- ❑ قناة النيل
- ❑ قنوات أخرى

القنوات المتخصصة :

من بين أكثر من خمسمائة قناة فضائية عربية، تمثل القنوات المتخصصة، بكل نوعيات التخصص النسبة الأكبر من هذا العدد. ولا يملك من يتصدى للكتابة عن الفضائيات إلا أن يقف طويلًا أمام هذه النوعية من الفضائيات ليس فقط لأنها تضم أحد أهم القنوات التى أحدثت آثارًا هائلة على الساحة السياسية وهى «قنوات الأخبار» بل لأن الكثير من هذه النوعيات - خاصة القنوات الدينية والترفيهية - أحدثت آثارًا اجتماعية واضحة فى العديد من المجتمعات العربية. كما أن الكثير منها رغم أنه لا ينتمى «عمليًا» للنشاط الإعلامى بل ينتمى إلى نشاط أوسع وهو «الاتصال الجماهيرى» إلا أن له آثارًا عميقه على المشاهدين.

الاتصال الجماهيرى[1] :

مُصطلح «الاتصال الجماهيرى» يطلق علميًا على العديد من ألوان النشاط الإنسانى الذى عرفته المجتمعات البشرية منذ البدايات المبكرة للتاريخ. وهو نشاط يلبى حاجات هذه المجتمعات لمعرفة ما يجرى حولها من أحداث، أو لنقل خبرات هذه المجتمعات البشرية إلى أجيالها المتعاقبة.

ولأن الإنسان استخدم وسائل الاتصال الجماهيرى منذ بداياتها المبكرة لنقل «الأخبار» المختلفة إلى قطاعات كبيرة من الجماهير، ثم واصل إستخدام كل وسيلة جديدة كالطباعة والموجات اللاسلكية لنقل هذه الأخبار إلى أكبر عدد من الجماهير، فقد اصطلح الكثيرون على إطلاق «صفة النشاط الإعلامى» على مجمل عمليات «الاتصال الجماهيرى» عندما يتم استخدام هذا النشاط لأحد الوسائل التى تستخدم فى النشاط الإعلامى سواء الصحف المطبوعة أو البث الإذاعى أو التلفزيونى.

ومع التطور فى علوم الإنسانيات، بدأ علماء «الإعلام» فى وضع النظريات التى تحدد ماهية «النشاط الإعلامى» وتضع المعايير العلمية التى نتعرف بها على صفة كل نشاط من ألوان «الاتصال الجماهيرى».

(١) رأيت أن العرض المبسط والموجز لبعض الأمور النظرية فى الاتصال الجماهيرى والإعلام قد يفيد فى مثل هذا المجال، وحرصت أن أوجز إلى أبعد حد حتى لا أخرج عن سياق الكتاب.

لماذا القنوات المتخصصة ؟

أعتقد ان الظروف الموضوعية ساعدت على أن يتجه الكثيرون إلى بث القنوات المتخصصة. وأبرز هذه الظروف الموضوعية ما يأتي :

أولًا: هذه القنوات تلبى حاجات حقيقية لنسبة كبيرة من المشاهدين الباحثين عن مواد ترفيهية غنائية أو درامية أو رياضية. أو الراغبين فى متابعة أكثر تفصيلًا لموضوعات اقتصادية أو علمية أو راغبى مواصلة التعلم بمتابعة المناهج الدراسية فى مختلف المراحل أو الراغبين فى التسوق عبر التلفزيون. وغير ذلك من الاهتمامات الجماهيرية الكثيرة.

ثانياً : الإقبال الجماهيرى الكبير على هذه القنوات يشجع المعلنين على عرض إعلاناتهم على هذه القنوات مما يحقق لهذه القنوات موارد مالية كبيرة.

وقد تبارت هذه القنوات فى تقديم العديد من البرامج الترفيهية كما ذكرت، مثل البرامج التى تستضيف النجوم فى مختلف المجالات الفنية والرياضية وتقديم مسابقات حول هذه الموضوعات، ويقوم المشاهدون بالاتصال بهولاء النجوم أو بالمشاركة عبر الاتصالات الهاتفية فى المسابقات، أو بتحميل الأغنيات على الهواتف المحمولة. وكل هذا يحقق لتلك القنوات عائدًا ماديًا كبيرًا، لأن هذه القنوات تحصل على نسبة كبيرة من قيمة هذه الاتصالات الهاتفية.

تأثير هذه القنوات :

رغم أننى أرى عدم انتماء هذه النوعية من القنوات إلى النشاط الإعلامى بالمعايير العلمية، إلا أننى لا أستطيع أن أتجاهل الآثار التى تحدثها فى الجماهير التى تتابعها.

من هنا فإننى أتعرض لهذه القنوات من زاوية رصد هذا التأثير دون تقييم أدائها فى موضوعات تخصصها الذى يتولاه ـ كما ذكرت ـ خبراء فى موضوعات تخصص هذه القنوات.

القنوات الرياضية :

لا يخفى على أى مراقب مدى الإقبال الجماهيرى الواسع على متابعة

مباريات كرة القدم. وهذا الاهتمام بل والحماس الذى يبلغ فى كثير من الأحيان حد الهوس، شجّع جهات كثيرة على إطلاق فضائيات متخصصة فى الرياضة.

وتنافست هذه القنوات على احتكار مباريات بعض المسابقات العربية والإفريقية والعالمية، لتترجم هذا الاحتكار إلى عائد مادى هائل يجذب أعدادًا كبيرة من الجماهير للاشتراك فى هذه القنوات المشفّرة مثل الـ ART[١] التى احتكرت بث مباريات المسابقات الإفريقية. وفى صفقة أثارت الكثير من علامات الإستفهام اشترت شبكة قنوات «الجزيرة» من شبكة «ART» حقوق بث مسابقات كرة القدم الأفريقية وغيرها مما تحتكرة شبكة «ART» وتجاوزت قيمة الصفقة مليارى دولار. وبدأ تنفيذ هذه الصفقة فى شهر ديسمبر «كانون ثانى» ٢٠٠٩. وقد فسر البعض هذه الصفقة بأنها «صفقة سياسية» أرادت بها شبكة الجزيرة أن تستأثر بالملايين العربية التى تحرص على مشاهدة هذه المباريات، وإن هذه الملايين بعيدًا عن متابعة القنوات المنافسة سترتبط بشبكة «الجزيرة»، وإن نسبة مشاهدى مباريات كرة القدم سوف يرتبطون بقنوات «الجزيرة» الأخرى. ويعزز هذا التفسير فى رأى البعض وضع شبكة «الجزيرة» شروطًا تعجيزية للسماح ببث هذه المباريات على القنوات العربية عامة وقنوات التلفزيون المصرى خاصة. وقد تصادف بالفعل موعد بدء تنفيذ الصفقة مع موعد إقامة مسابقات البطولة الإفريقية التى يشارك فيها المنتخب المصرى لكرة القدم، والتى يحرص ملايين المصريين على مشاهدتها[٢].

أما القنوات الرياضية غير المشفرة فتعتمد على إقبال المعلنين على بث إعلاناتهم بكثافة على هذه القنوات .

كان من الممكن لهذه القنوات أن تتبنى رسالة إعلامية تحقق نتائج باهرة فى مجال التنمية البشرية، فتوجه رسالتها الإعلامية فى إطار الشعارات التى رفعتها المجتمعات لتشجيع الرياضة مثل «العقل السليم فى الجسم السليم» «والرياضة ساحة للتنافس الشريف»« وَتَقبّل الهزيمة بغير مرارة والفرح بالنصر بغيرغرور».

(١) تنافست بعد ذلك العديد من القنوات الرياضية لشراء حق البث الحصرى لمسابقات إقليمية وعالمية .

(٢) وضعت «الجزيرة» شروطًا قاسية وصفها اتحاد الإذاعة والتلفزيون المصرى بالشروط التعجيزية للسماح للقنوات المصرية ببث هذه البطولة، وأضيفت هذه الأزمة إلى باقى الأزمات التى تراكمت بين مصر وقطر.

مثل هذه الشعارات التى كانت تصاحب الدعوة للاهتمام بالرياضة، كانت تجعل من الرياضة وسيلة لقوة الجسد وسلامته، وتهذيب الروح وصقل المشاعر الإنسانية .

تشجيع روح التعصب :

كان هذا الخطاب الإيجابى هو الخطاب الإعلامى السائد فى البرامج الرياضية قبل أن تقتحم المؤسسات المالية خاصة وكالات الإعلان مجال الرياضة لتحولها إلى «صناعة» هدفها تحقيق أكبر عائد مادى ممكن لأصحاب هذه المؤسسات. وكان طبيعيًا مع تغير الأهداف الاجتماعية والإنسانية للمعنيين بشأن الرياضة، أن ينتقل هذا التغيير إلى توجهات تلك القنوات وأن تُختزل كل الرياضيات فى «كرة القدم»، وأن يغذّى خطاب هذه القنوات كل ألوان الإثارة والتعصب لجذب المزيد من الجماهير، وبالتالى الإعلانات التى تسعى للتوجه إلى المواد التى تحقق نسبة مشاهدة عالية. كما يحرّض هذا الخطاب المشاهدين للتنافس الصاخب الذى تترجمه هذه القنوات إلى تنافس فى الاتصالات الهاتفية المحمومة من الجماهير لتجنى أكبر قدر ممكن من الأرباح .

السياسة والرياضة :

ويفسر البعض هذه الظاهرة بأنها نتيجة طبيعية لانسداد آفاق العمل السياسى، الذى يعتبر فى الأوضاع الطبيعية للمجتمعات، النشاط الأكثر جذبًا للشباب . ويضيف هذا التفسير أن أنظمة الحكم العربية ترتاح إلى لاتساع نطاق هذه الظاهرة وتشجعها لتفريغ طاقات الشباب فى هذا الاتجاه ، وحتى لا يوجه الشباب طاقته فى اتجاه أى نشاط سياسى يمكن أن تستثمره قوى معارضة.

والأمر المؤكد سواء اتفقنا مع من يرى أن أصابع أنظمة الحكم ليست بعيدة عن تحريك مثل هذا الاتجاه، أو لم نتفق مع القائلين بهذا الرأى ، فالأمر المؤكد فى تصورى أن هذه القنوات برغم ما تقدمه من مادة ترفيهية مطلوبة ، إلا أن أسلوب الخطاب بهذه القنوات له آثار جانبية سلبية للغاية من ذلك :

أولًا : تكريس روح التعصب بحجة تشجيع بعض الفرق المتنافسة فى كرة القدم ، وقد بلغ هذا التعصب حد التطور إلى عنف متبادل بين أنصار الفرق المتنافسة. ومثل هذه الروح عندما تتكرس فى نفوس الشباب فإنها لن تقتصر على التعصب فقط فى مجالات كرة القدم، بل ستفرض نفسها «كحالة سلوكية» على هذا الشباب المتعصب فى تعامله مع مختلف القضايا والأحداث[1].

ثانياً: تقديم لاعبى كرة القدم باعتبارهم النجوم التى تمثل مكانة بارزة فى الهرم الاجتماعى ، مما يجعل الشباب يعتبرهم المثل الأعلى الذى يصبو كل شاب لأن يبلغ منزلة ماليًا واجتماعيًا. وينصرف الشباب عن الإعجاب بنماذج العلماء والمثقفين، وبالتالى يفقد المجتمع الحوافز القوية التى تدفع الشباب لارتياد آفاق العلوم والثقافة بمختلف فروعها .

ثالثًا : امتد تأثير هذه الظاهرة إلى مختلف البرامج بالقنوات العامة فأصبح الضيوف المتميزون هم لاعبى كرة القدم بالإضافة إلى نجوم الفن ، وأصبح استضافة العلماء والمثقفين فى البرامج التلفزيونية والإذاعية قاصرًا على بعض البرامج التى تتعرض لموضوعات تخص هؤلاء العلماء وهى برامج يتراجع اهتمام القنوات التلفزيونية بها بدرجة كبيرة .

رابعًا : تسير هذه القنوات على نفس الطريق الذى تسير عليه القنوات الباحثة عن الربح السريع، بتشجيع المشاهدين على الاتصالات الهاتفية سواء للاشتراك فى مسابقات أو للحديث مع أحد نجوم كرة القدم. وتحقق هذه الاتصالات عائدًا ماديًا كبيرًا للقناة.

القنوات التعليمية :

تطلق مصر العديد من الفضائيات المتخصص، مثل قنوات الأسرة والطفل، والقنوات التعليمية وقنوات التعلم العالى، والقناة الصحية .

(١) كشفت أحداث التعبئة الإعلامية التى بلغت ذروة غير مسبوقة فى الإعلام المصرى والجزائرى حول مباريات كرة القدم المؤهلة للمشاركة فى كأس العالم خلال شهر نوفمبر «تشرين ثانى» ٢٠٠٩، كشفت هذه التعبئة الإعلامية عن مدى التأثير السلبى الخطير لخطاب الإثارة الذى تتبناه القنوات الرياضية وبعض القنوات العامة عند التعرض لأحداث كرة القدم ، وقد كادت حملات التعبئة الإعلامية هذه تسبب صدامًا خطيرًا بين مصر والجزائر.

غير أن بعض هذه القنوات تحقق أهدافًا مهمة، رغم أنها لا تنتمى ـ كما ذكرت ـ للنشاط الإعلامى. ومن هذه القنوات، القنوات التى تقدم التعليم الجامعى المفتوح والذى بدأ منذ عام ٢٠٠٩ فى توسيع نشاطه ليجذب أعدادًا هائلة من الشباب الراغبين فى مواصلة التعلم بعد المرحلة الثانوية ، ولم تسعفهم ظروف مادية أوغيرها من الالتحاق بالتعليم الجامعى المنتظم.

وجذبت هذه القنوات منذ اللحظة الأولى أعدادًا هائلة من الشباب الراغبين فى الحصول على دراسات جامعية. وأعتقد أن البث الفضائى لهذه القنوات له أهمية خاصة، لأنه يتيح الفرصة لأعداد هائلة من الشباب العاملين بالبلاد العربية أو الأجنبية، الذين لم تسمح لهم ظروفهم بأن يواصلوا دراستهم حتى المرحلة الجامعية ويرغبون فى مواصلة هذه الدراسة.

وأود هنا أن أشير إلى أن مثل هذه القنوات تعتبر فى تقديرى «قنوات خدمة عامة» أكثرمنها «قنوات إعلامية».

قنوات الأفلام والمسلسلات والأغانى :

هذه القنوات تعنى بالترفيه بكل صورة. وتعتبر الأفلام والمسلسلات من أهم المواد الترفيهية التى تجذب جماهير المشاهدين. ولا تولى أنظمة الحكم هذه النوعية من القنوات اهتمامًا لأنها بعيدة فى نظرها عن التأثير السياسى المباشر.من هنا فقد تركت أنظمة الحكم أمر هذه القنوات للمهتمين بالاستثمارات، وإن كانت بعض الدول العربية ـ خاصة مصر ـ قد دخلت هذا المجال وتتجه سوريا أيضا عبر مؤسسة رسمية لبث مثل هذه النوعية من القنوات، أما السعودية فقد تكفل رجال الأعمال الذين أنشأوا الفضائيات السعودية ببث عدد كبير منها. وقام عدد من مالكى الفضائيات السعوديين والمصريين والخليجيين وغيرهم بإطلاق هذه النوعية من القنوات بعد دراسات جدوى اقتصادية يطمئنون بها إلى أن هذه القنوات ستحقق لربحًا ماديًا مجزيًا.

وتتحقق أرباح هذه القنوات من عائدات الإعلانات التجارية التى تجد فى هذه المواد الترفيهية مواد جاذبة للجماهير العريضة. وأيضًا من خلال مسابقات

وبرامج يشارك فيها نجوم الفن، تستقبل هذه البرامج الاتصالات الهاتفية من الجماهير التى تُقبل بكثافة على إجراء هذه الاتصالات. وكما ذكرنا سابقًا تحصل القنوات على نسبة مجزية من قيمة الاتصالات الهاتفية هذه.

أهداف هذه القنوات :

رغم أن الهدف الذى حددته هذه القنوات بكل وضوح هو تحقيق الأرباح المادية المجزية باعتبار هذه القنوات عملية استثمار اقتصادى بحت، إلا أن أحد رجال الأعمال السعوديين وهو الوليد بن طلال حدد لقنواته «روتانا» هدفًا إضافيًا ذكره فى تصريحات متحديه يقول فيها : إنه سيجعل الجماهير العربية خلال بضع سنوات قليلة تغنى باللهجات السعودية والخليجية.

ولتحقيق هذا الهدف تبنى الملياردير السعودى خطة احتكار عدد كبير من المطربات والمطربين، وقدم الإغراءات المادية التى لا تقاوم ليقدم عدد كبير من هؤلاء أغنيات باللهجة السعودية والخليجية.وكرّس وقتًا كبيرًا من ساعات البث على فضائياته الغنائية والموسيقية لبث أغنيات بهذه اللهجات، بل وخصص فضائية للغناء الخليجى هى قناة «خليجية».

ومضت السنوات ولم تستطع مليارات الوليد بن طلال أن تحقق له هدفه. ويبدو أن الملياردير السعودى صوّر له غرور المال أن تغيير أذواق الجماهير عملية سهلة إذا توفرت الأموال التى تقدم لهذه الجماهير كمّا هائلاً من الأغانى باللهجات التى يريد نشرها. ولم يدرك الملياردير السعودى أن أذواق الجماهير تتشكل عبر سنوات طويلة يتم خلالها تأثر الجماهير بتراكم الاستماع والمشاهدة للأعمال الموسيقية والغنائية، وأن هذه المتابعة طوال سنوات هى التى تشكّل أذواق الجماهير. وقد كانت الأغنية العربية والموسيقى والفيلم لسنوات طويلة أعمالاً مصرية. ولم تفرض هذا الوضع قوة سياسية أو اقتصادية، بل فرضته ظروف موضوعية.

فمصر هى البلد العربى الذى يملك الإمكانات البشرية التى تفرز العدد المناسب من المواهب الثقافية والفنية والقادرة على تقديم أعمال فنية متميزة.

واللهجة العامية المصرية هى اللهجة الأكثر سهولة فى نطقها.

ومصر هى الوطن الحاضن لكل موهبة عربية فنية متميزة، وهى بوابة العبور الطبيعية لهذه المواهب إلى الوطن العربى كله.

كل هذه الظروف الموضوعية هى التى جعلت الغناء المصرى والموسيقى المصرية والفيلم المصرى هى المواد التى تتقبلها أذواق الجماهير العربية من أقصى المشرق العربى إلى أقصى المغرب.

ورغم أن رهان الملياردير السعودى لم يتحقق حتى الآن، إلا أن الاطمئنان إلى استقرار الظروف الموضوعية وحدها لا يضمن أن تظل هذه الظروف ضامنة لعدم تغيير أذواق الجماهير العربية، خاصة إذا واصل الملياردير السعودى وأمثاله المحاولات وأنفقوا الأموال الطائلة وكرسوا مساحات زمنية كبيرة على شاشات الفضائيات التى يملكونها وواصلوا الإلحاح على المشاهدين بنوعية الفنون التى يريدون لها أن تكون الفنون المهيمنة على أذواق الجماهير العربية.

مسئولية المثقفين والفنانين المصريين تحتم عليهم أن ينتبهوا لمثل هذه المخططات. ولا يدفعنى لهذه المناشدة تعصب لمصر، فأنا ممن يؤمنون ايمانًا راسخا بتشجيع ومؤازرة كل مثقف وكل فنان عربى متميز فى أى قطر عربى كان. لكن يدفعنى لهذه المناشدة إدراك لحقائق الجغرافيا والتاريخ، وهى حقائق تؤكد أن مصر هى الحاضنة الطبيعية لكل ألوان الثقافة والفنون العربية عبر تاريخ يمتد لقرون وفى كل الظروف المواتية والصعبة التى مرت بها البلاد العربية. وهذه حقائق لا تستطيع أن تغيرها مليارات الوليد بن طلال أو سواه.

وهنا أيضًا أود أن أؤكد أننى أرحب كل الترحيب ببث الفنون العربية بكل تنويعاتها على الفضائيات، لتتاح للمشاهد العربى فرصة التعّرف المباشر على هذه الفنون وتذوقها.

ومن خلال هذا البث تتقارب اللهجات العامية وتلتقط الجماهير بحاسة التذوق الفطرية كل ما هو جميل وأصيل من هذه الفنون. وتتفاعل هذه الفنون تـ أثيرًا وتأثرًا، وأخذًا وعطاءًا. وتنصهر فى بوتقة التذوق الجماهيرى العربى

لتُخرج لنا سبيكة من «فنون عربية» تتشكل من أنقى وأفضل العناصر فى الفنون المكّونة لها. وأعتقد أن الفضائيات العربية ساهمت بدرجة كبيرة فى تقريب الأذواق بل واللهجات المحلية العربية. وهذا التقارب هو الطريق الطبيعى لوحدة عربية فنية تتشكل بها كل الفنون العربية وتحت عباءتها يزدهر التنوع.

وإذا كانت البدايات قد اقتصرت فى الغالب على القنوات الدينية والرياضية والأفلام والغناء والمسلسلات. إلا أن السنوات الأخيرة شهدت تنوعًا كبيرًا فى المجالات التى اقتحمتها القنوات لمتخصصة. منها قنوات متخصصة فى التسّوق وفى العقارات والسيارات والسياحة وغيرها، ويظل الباب مفتوحًا للكثير من ألوان النشاط الذى يمكن أن يبث من خلال قنوات فضائية متخصصة.

قنوات متنوعة:

من القنوات التى أُنشئت لتقديم ألوان من النشاط الذى يجذب قطاعات من الجماهير فى المجتمعات العربية ، القنوات المعنية بالنشاط المالى والاقتصادى ، والنشاط العقارى ، والسياحى . ومع تزايد اهتمام الجماهير بنشاط ما ، نرى أن بعض المعنيين بهذا النشاط يسارعون بإطلاق فضائيات متخصصة فى متابعة هذا النشاط.

وهذه القنوات تلبى حاجات حقيقية على ساحة الإعلام العربى. فالنشاط المالى والعقارى والسياحى والصناعى وغيره من ألوان النشاط الاستثمارى لم يعد محدودًا فى المكان أو التأثير على قطر عربى دون آخر، بل أصبح نشاطًا عابرًا لحدود الأقطار العربية ، بل وتجاوز ذلك ليعبر إلى ساحات عالمية.

ويبدو أن فوائض البترول فى دول الخليج والسعودية التى تحققت خلال قفزات أسعار البترول فى نهايات القرن العشرين وبدايات القرن الواحد والعشرين، قد خلقت فرصًا كبيرة للاستثمار فى مختلف المجالات. ولم تعد الظروف الموضوعية فى هذه الأقطار قادرة على استيعاب هذا الكم الهائل من الأموال ، فانطلقت رءوس الأموال العربية للاستثمار فى مختلف البلاد العربية كلما وجدت فرصة مناسبة لاستثمار يحقق أرباحًا مناسبة وآمنة فى الوقت

نفسه. وساهم الخوف من الاستثمار فى أمريكا وأوربا فى ظل ظروف وقرارات هذه الدول بتجميد أموال مؤسسات بل وشخصيات عربية ، ساهم هذا الخوف فى ترشيح البلاد العربية لتكون الساحة المناسبة لاستثمار فوائض الأموال العربية. وهنا كان إطلاق فضائيات عربية معنية بشئون النشاط المالى والاستثمارى فى كل صوره ضرورة تفرضها هذه الأوضاع ويشجعها اهتمام جماهير عريضة فى البلاد العربية بهذا النشاط .

ومن الطبيعى أن يكون مشاهدو هذه القنوات من الفئات المعنية بهذا النشاط وهى فئات لا تمثل نسبة كبيرة من المواطنين. لأنها فى أغلب الأحيان من المعنيين بالاستثمار وبالنشاط المالى بشكل عام، وهذه فئة محدودة فى دائرة رجال الأعمال والخبراء المتخصصين فى الأمور المالية والاقتصادية.

وسواء أنجحت هذه المحاولات أم لم تحقق النجاح الذى يتوقعه المسئولون عن هذه القنوات، فإن استمرار هذه القنوات يظل مرهونًا بقدرة المؤسسات المالية التى أطلقت هذه القنوات على تحمل نفقات تشغيلها دون انتظار لعائدات مالية كبيرة من الموارد التى تعتمد عليها القنوات الأخرى، وهى «إعلانات» الاتصالات الهاتفية من الجماهير، وإن كانت بعض هذه القنوات قادرة على الحصول على إعلانات لها علاقة بألوان النشاط الاستثمارى الذى تخصصت فيه.

القنوات الثقافية :

القنوات الثقافية تُبث بأشكال عدة. منها القنوات التى تعتمد على تقديم الندوات والبرامج الحوارية التى تناقش قضايا ثقافية منوعة. ومنها القنوات التى تقدم برامج وثائقية أو برامج خاصة.

القنوات الثقافية المصرية :

أطلق اتحاد الإذاعة والتلفزيون فضائيتين ثقافيتين من منطلق الاهتمام التقليدى بتخصيص قنوات ثقافية توجه إلى النخبة المثقفة. فقد أطلقت الإذاعة

المصرية فى الخمسينيات من القرن العشرين «البرنامج الثانى» لتقديم هذه النوعية من البرامج[1].

والمتابع لهاتين القناتين يلاحظ مدى نقص الإمكانات المتاحة لهما، هذا النقص الذى لا يمكّن القائمين على أمرهما من جعل هاتين القناتين ساحة لمتابعة ألوان النشاط الثقافى بكل صوره فى مختلف البلاد العربية.

وأعتقد أن الهدف من إطلاق القناتين المصريتين ليس فقط متابعة النشاط الثقافى المصرى. بل إن الهدف هو نفسه الهدف الذى حددته الإذاعة المصرية يوم أطلقت «البرنامج الثانى» فى النصف الثانى من القرن العشرين، والهدف هو أن تكون بعض قنوات التلفزيون المصرى ساحة لتفاعل النشاط الثقافى العربى، وأن تكون هذه القنوات البوتقة التى تتفاعل فيها الإبداعات العربية من كل منابعها، وأن تساهم فى بعث الحيوية فى الحياة الثقافية فى جميع البلاد العربية، وهى قنوات تُوجّه للنّخب الثقافية.

وقيام « قناة مصرية » بهذا الدور هو الوضع الطبيعى الذى يضع على كاهل مصر مسئولية احتضان ورعاية الإبداعات الثقافية والفنية العربية. وإذا كان هذا هو الهدف المأمول، فإن الواقع لم يحقق هذا الهدف حتى فى حده الأدنى.

والملاحظة التى تستحق التسجيل أن هذه النوعية من البرامج عنيت فى المحل الأول بالثقافة الأدبية بكل فروعها.

غير أن ألوانًا أخرى من الثقافة المهمة غابت بدرجة كبيرة فى هذه البرامج وهى برامج الثقافة العلمية التى أتصور أن يكون لها مكان متميز بين هذه البرامج وهى برامج تكاد تختفى أو تظهر على استحياء فى برامج تُقدّم بطريقة لا تتناسب مع أهمية هذه النوعية من الثقافة. أو بعض البرامج العلمية التى تعتمد على برامج أجنبية مترجمة.

(١) تم تغيير الاسم إلى البرنامج الثقافى بعد ذلك بسنوات.

الثقافية العلمية :

تطلق هذه النوعية من القنوات شبكة «الجزيرة» وشبكة «MBC». وتقدم هذه القوات أفلامًا وبرامج وثائقية أجنبية مترجمة إلى اللغة العربية[١].

كما تنتج الجزيوة أفلامًا وبرامج وثائقية خاصة بها تتعرض للأحداث العربية والإسلامية، التى لا تتعرض لها عادة المؤسسات الأجنبية التى تنتج الأفلام والبرامج الوثائقية.

وقد سجلت «الجزيرة» سلسلة مهمة من هذه البرامج التى قدمت للمشاهد العربى معلومات بالغة الأهمية عن الأقليات المسلمة التى تعيش فى مناطق عديدة من العالم، وبعضها لم يكن المشاهد العربى يعرف عنها شيئًا. وذلك من خلال حلقات برنامج «نقطة ساخنة» كما قدم برنامج «سرى للغاية» حلقات حول موضوعات مهمة تتعلق بأحداث عربية أو إسلامية.

كما تقدم قناة «العربية» السعودية مساهمات المهمة فى هذه النوعية من البرامج الوثائقية. وتشارك قنوات كويتية بنصيب فى هذه النوعية من القنوات الوثائقية .

وتقدم بعض البلاد العربية ضمن قنواتها الرسمية قنوات متخصصة فى البيئة وتعتمد أيضًا على مواد فيلمية أجنبية فى أغلب الأحيان.

القنوات الدينية[٢]

تكاثرت القنوات الدينية بسرعة كبيرة بعد أن أطلقت شبكة ART قناة «اقرأ»، كما أطلقت بعض القوى المسيحية خاصة المصرية قنوات دينية مسيحية[٣].

ولم تطلق أية حكومة عربية قنوات دينية ضمن منظومة قنواتها الرسمية، بل اكتفت بتقديم عدد كبير من البرامج الدينية فى قنواتها. وظل إطلاق القنوات الدينية قاصرًا على المؤسسات الخاصة.

(١) تخطط سوريا لإطلاق فضائية وثائقية.

(٢) بلغ عدد القنوات الدينية الإسلامية حتى صدور هذا الكتاب قرابة المائة قناة، والعدد قابل للزيادة بمعدلات كبيرة.

(٣) هذه القنوات المسيحية لا تطلق من مصر بل تطلق من بعض البلاد الأوربية .

القنوات الإسلامية :

حالة التدين التى تصاعدت فى العقود الأخيرة فى المجتمعات العربية عامة والمجتمع المصرى خاصة، كانت حافزًا لمالكى القنوات الخاصة لإطلاق قنوات مكرسة للشأن الاسلامى، وكانت قناة «اقرأ» إحدى قنوات ART هى الأسبق بين هذه النوعية من القنوات.

ولفت نظر المهتمين بالاستثمار فى مجال البث التلفزيونى والمهتمين أيضًا بالتأثير على التوجهات الفكرية للجماهير ،لفت نظر هؤلاء وأولئك كثافة المشاهدة الهائلة لقناة «اقرأ».

وهنا إندفع هؤلاء لإنشاء القنوات المتخصصة فى الشأن الإسلامى، وتنافست هذه القنوات لجذب الجماهير باستخدام شتى الوسائل التى تحقق لها السبق فى هذا التنافس. وكان طبيعيًّا أن تختلف الوسائل باختلاف أهداف مالكى هذه القنوات.

الترويج لاتجاهات فكرية

القنوات المملوكة للسعوديين شركات أو أفراد، عنيت بالموضوعات التى تروّج للفكر الوهابى فى صيغته الأكثر تشددًا، خاصة فى الأمور المتعلقة بقضايا هامشية فى طقوس العبادات. كما اهتمت بإبراز نمط الحياة فى السعودية باعتباره النموذج الإسلامى «الذى يجب أن يُحتذى والذى يحقق الحكم بالشريعة الإسلامية». وهو المطلب الذى تتبناه حركات إسلامية كثيرة فى جميع البلاد العربية والإسلامية.

أما القنوات التى أطلقتها مؤسسات أو أفراد يؤمنون بالمذاهب الشيعية، والتى بدأت البث بعد احتلال العراق وصعود النفوذ الشيعى وتكاثرت بسرعة، فقد ركزت على الموضوعات التى تروّج للفكر الشيعى، وقد بالغ بعضها فى التركيز على نقاط الخلاف بين المذاهب الشيعية والمذاهب السنية. ولجأت بعض هذه القنوات إلى المبالغة وتضخيم هذه الخلافات، وبالمقابل سارت بعض

القنوات التى يملكها أهل السنّة على نفس الطريق ليشعل الطرفان حربًا مذهبية إسلامية، وينفخ بعض الدعاة على الجانبين فى نيران هذه الخلافات المذهبية.

ولم تنجح محاولات مخلصة من «عقلاء» سنة وشيعة تتحرك تحت شعار التقريب بين المذاهب الإسلامية ،وتوحيد الصف الإسلامى، لم تنجح هذه المحاولات فى وقف هذا الصراع المذهبى المتصاعد على الفضائيات ٠

التجارة بالإسلام :

تلقف «تجار الإعلام» والمتاجرون بعواطف الجماهير الدينية، تلقفوا نجاح الفضائيات الإسلامية فى جذب الجماهير، فدخلوا بقوة مجال الاستثمار فى هذا المجال. فأُطلقت عشرات الفضائيات الاسلامية التى لا يعنيها إلا تحقيق أكبر قدر ممكن من الربح المادى. وبحث مالكو هذه القنوات عن الوسائل الأكثر إثارة للعواطف الدينية لجذب الجماهير العريضة، خاصة البسطاء الأكثر تقبلاً للخرافات وأساليب «الدروشة»، فانطلقوا فى تقديم هذه المواد، واستغلوا العواطف الدينية للجماهير «لبيع» الفتاوى المتخلّفة عبر الاتصالات الهاتفية التى تحقق لهذه القنوات أرباحًا خيالية تتمثل فى النسبة التى تحصل عليها هذه القنوات من أجور الاتصالات الهاتفية.

وظهرت قنوات تروّج للخرافات والدجل وترتدى مسوحًا إسلامية، كقنوات العلاج بالقرآن، وقنوات تقرأ الطالع وتفسر الأحلام وتصنع الأحجبة.

كما تنافست هذه القنوات فى الترويج للأفكار الأكثر تشددًا وتزمتًا، واعتلى منابر الإفتاء فى هذه القنوات من أطلقوا على أنفسهم «الدعاة» الذين تفننوا فى الأداء التمثيلى الذى يدغدغ عواطف الجماهير. وركز هؤلاء الدعاة على الأمور الهامشية التى تتعلق بطقوس العبادات أو بتحريم نوعيات معينة من الملابس ومظاهر السلوك اليومى للمسلم، سواء فى سعيه لعمله وفى الدخول والخروج من دورات المياه ؟! أو فى طريقة تناول للطعام.

وتبارت هذه القنوات فى تقديم من أطلقت عليهم وصف «الدعاة» ليقدموا الفتاوى ويعظوا الجماهير بالرضا بما قسمه الله لهم، ويبشرونهم بأنهم سيحصلون فى الجنة على النعيم الذى ينتظرهم. وتنافس هؤلاء الدعاة فى إقناع الجماهير بأن الزهد فى الدنيا هو الطريق إلى النعيم فى الآخرة، كما تنافسوا فى إصدار الفتاوى التى تهبط بمكانة المرأة إلى مستوى الجوارى والإماء. سواء فى علاقتها بزوجها أو فى ملبسها أو فى سلوكها فى المجتمع بشكل عام.

تأثير هذه القنوات :

يبدو التأثير الخطير لهذه القنوات على الجماهير العربية بدرجة واضحة فى المجتمع المصرى. فمحاولة «التدين» الشكلى تسود هذا المجتمع مثل انتشار ظاهرة الحجاب والنقاب وتقصير الثياب للرجال. وترك العمل فى المصالح والمؤسسات لإقامة صلاة الجماعة على حساب أوقات العمل سواء فى الإنتاج أو تقديم الخدمات المستحقة للجماهير. والمفارقة أن الانتشار الكثيف لمظاهر التدين الشكلى هذا يقابلة انهيار كامل فى منظومة القيم الأخلاقية التى تمثل جوهر الاسلام، كإتقان العمل والالتزام بالصدق والبعد عن الغش ورفض كل ألوان الفساد من رشاوى ونصب ونهب. هذا التناقض بين أهداف ومقاصد الإسلام العليا التى يُفترض أن تسود فى مجتمع متدين، وبين هذا الحرص على مظاهر شكلية باسم التدين، هذا التناقض يكشف عن تأثير بالغ الخطورة فى اتجاه هذه الفضائيات لتشجيع الفكر الذى يتناقض تمامًا مع صحيح الإسلام ومع جوهره.

محاولة لتفسير الظاهرة :

يحاول الكثيرون تفسير هذه الظاهرة، ويرى البعض أن البداية ترجع إلى زلزال الهزيمة الكبرى فى عام ١٩٦٧، فالشعب المصرى الذى حلّق فى السماء مع إعلامٍ يبشّره بنصر مؤكد، ثم أفاق على هزيمة مذِلّة ولم يجد من يقدم له تبريرًا منطقيًا لما حدث، هرب إلى أمجاد انتصارات للمسلمين فى سنوات كانوا ملتزمين فيها بتعاليم الشرع. وساهم دعاة الفضائيات فى إقناع الجماهير بأن الهزيمة التى لحقت بنا ترجع إلى أن الشعب المصرى تهاون فى الالتزام بهذه التعاليم.

ووجد هذا التفسير من يشجعه من الشيوخ، الذين رأوا أن اللحظة مناسبة ليكونوا القيادة التى تهدى الجماهير إلى السلوك القويم الذى يلتزم بمبادئ الشريعة الإسلامية.

ورغم موقف نظام الحكم فى مصر خاصة وأنظمة الحكم فى الدول العربية عامة الرافض لأى نشاط يرفع راية الإسلام، فقد رحّبت هذه الأنظمة كلها بهذا الاتجاه وشجعته حتى تقنع الجماهير بأنها ـ أى الجماهير ـ هى المسئولة عن الهزيمة لأنها لم تلتزم فى حياتها بالسلوكيات التى يرتضيها الإسلام. كما أن تكريس هذه الاتجاهات التى تُعنى بالتدين الشكلى وتحضّ على التواكل والاستسلام الذليل للبؤس والظلم بحجة الرضى بقضاء الله وقدره، هذه الاتجاهات تضمن لأنظمة الحكم مناخًا مناسبًا لممارسة كل ألوان الطغيان والقهر دون أن تخشى من غضب الجماهير أو سخطهم.

ويرى البعض أن هجرة المصريين الكبرى إلى بلاد الخليج والسعودية بشكل خاص وعودتهم بثروات معقولة، وكثير منهم من العامة محدودى الثقافة تأثروا بالحياة فى هذه البلاد وحاولوا تقليد نمط السلوك فى تلك البلاد. كما أنهم سمعوا هناك فتاوى المؤسسة الدينية التى تفسر الإسلام بالمنظور الأكثر تشددًا وتخلفًا.

ويضيف هؤلاء أن المملكة العربية السعودية رأت أن تستغل هذا المناخ لتصوّر نظام الحكم السعودى على أنه الحكم الذى يلتزم بتعاليم الإسلام وينفّذ الشريعة الإسلامية تنفيذا أمينا. ويستشهد هؤلاء بمئات الكتب التى تتضمن هذه الدعوات المتخلّفة والتى تباع فى مصر بأقل من تكلفتها بكثير، مما يؤكد أن وراء انتشار هذه النوعية من الكتب قوى لها من القدرة المالية والنفوذ الذى يمكّنها من تنظيم مثل هذه العملية، كما أن بداية هذه الفضائيات بفضائية سعودية ليس من قبيل المصادفة.

وأعتقد أن ظاهرة التدين الشكلى هذه لا ترجع إلى سبب واحد، لكنها نشأت بتضافر وتكامل هذه الأسباب جميعها، وأنها ـ أى هذه الأسباب ـ وكثير غيرها ساهمت فى انتشار هذه الظاهرة.

فى هذا المناخ تنمو بذور كل دعوات الفتنة المذهبية. فقد حرصت بعض القنوات العراقية فى تقديم مواد وموضوعات تتعرض للمذاهب السنية وتهاجمها. وجاء الرد عنيفًا من بعض الفضائيات التى تملكها جهات سنية كما ذكرنا من قبل. وزاد من حدة الاشتباك الصراع السياسى الذى تقوده بعض البلاد العربية - وفى مقدمتها مصر والسعودية - ضد إيران، واختلطت الأهداف السياسية بالأمور المذهبية فى الخطاب الإعلامى على الجانبين.

وعندما أتوقف بهذا التفصيل أمام ظاهرة التدين الشكلى فإننى لا أبتعد عن الحديث المباشر عن الفضائيات الدينية الإسلامية، لأنها - أى هذه القنوات - ما كانت لتنتشر بهذا العدد الكبير وبسرعة مذهلة إلا إذا كانت تلبى حاجة حقيقية لجماهير عريضة تأثرت بدعوى التدين الشكلى، وأخذت تبحث عن كل صوت يزيّن لها هذا الاتجاة ويداعب عواطفها الدينية.

القنوات المسيحية:

أطلقت قوى مسيحية من المهاجرين إلى أوربا وأمريكا عددًا من الفضائيات المُكرّسة للتبشير بالمسيحية، وبعضها يلتزم فى نشاطة التبشيرى بالدعوة لاعتناق المسيحية دون التعرض مباشرة لمهاجمة الإسلام، وإن كانت بعض الفقرات التى تقدمها هذه القنوات - المعتدلة نسبيًا - تستفز المصريين المسلمين مثل تقديم بعض الفتيات أو الشبان المصريين المسلمين الذين تحولوا إلى المسيحية ليقص حكاية هذا التحول، وكيف واجهوا رفضًا عنيفًا من عائلاتهم لكنهم بالإصرار واصلوا طريقهم. ويدعو هؤلاء الشباب المسلم بالتحول إلى المسيحية مثلهم.

ومن بين هذه القنوات تتبنى قناة اسمها «الحياة»(١) خطابًا إعلاميًا يصل إلى ذروة الاستفزاز لجموع المسلمين. ففى هذه القناة يتولى أحد القساوسة الأرثوزكس(٢) تقديم برنامج يومى يكرسة للهجوم على الرسول محمد ﷺ وعلى القرآن الكريم. ويستخدم هذا القسيس عبارات بذيئة وسوقية فى وصف الرسول ﷺ والصحابة والمسلمين عامة.

(١) هذه القناة لا علاقة لها بقنوات «الحياة» التى أطلقها رجل الأعمال المصرى الدكتور سيد البدوى وتبث برامجها من قبرص.

(٢) هذا القسيس يدعى زكريا بطرس، وقد أعلنت الكنيسة الأرثوزكسية المصرية براءتها مما يقدمه هذا القس من هجوم على الإسلام.

وتتبنى كل هذه القنوات دعاوى تتحدث عن إضطهاد المسيحيين فى مصر، وتتصيد أية أحداث مهما كانت صغيرة لتضخمها وتصورها على أنها حلقة من إضطهاد منظم يمارسه كل المصريين المسلمين ضد المصريين المسيحيين.

كما يركز عدد من هذه القنوات فى خطابها على وصف الفتح الإسلامى فى مصر بأنه «غزو واحتلال عربى لمصر» وأن المصريين المسلمين «غرباء» فى مصر التى هى وطن للمسيحيين وحدهم.

وتدافع هذه القنوات عن مطالب للمسيحيين المصريين تتبناها منظمات من المصريين المسيحيين بالمهجر. ومع اختلاف الخطاب فى هذه القنوات بين خطاب معتدل نسبيًا وخطاب بالغ العنف والتطرف، فإن هذه القنوات جميعًا تضرب على نغمة الاضطهاد الذى يعانى منه المصريون المسيحيون. كما تفرد هذه القنوات مساحات لعدد من المسيحيين المصريين الذين يشكلون فى البلاد الأوربية وأمريكا جاليات قوية تتهم الحكومات المصرية بأنها تهدر حقوق المسيحيين فى مصر، وينادى هؤلاء بضرورة تحقيق مطالب المسيحيين. وبعض هذه المطالب تتعلق بحرية بناء الكنائس والحصول على مواقع قيادية فى مؤسسات الحكم تتناسب مع عدد المواطنين المسيحيين وغيرها من المطالب.

والحقيقة أن بعض هذه المطالب تمثل بالفعل مطالب مشروعة، ويتحمس لتحقيقها كل العقلاء من المواطنين المصريين مسلمين ومسيحيين.

فى هذه الأجواء من التعصب والانقياد الجماهيرى لعواطف دينية تفتقر إلى معرفة حقيقية بصحيح الإسلام والمسيحية تنفخ بعض القنوات الدينية الاسلامية والمسيحية فى نيران الفتنة الطائفية، وتجد استجابة لدى الجماهير العريضة التى تتابع هذه القنوات، خاصة فى مصر.

الخطر الأكبر:

تصاعد هذه الموجة من التعصب المستند إلى التدين الشكلى يفتح الباب أيضًا أمام دعوات العنف والتطرف الخطير، الذى يتبنى أفكارًا مغلوطة على

كلا الجانبين المسلم والمسيحى، وتصبح الأرض مهيأة لأن تنمو فيها الأفكار المتطرفة التى تجعل الأجواء فى مصر مُهيأة فى أى لحظة لانفجار عمليات عنف طائفى لأتفه الأسباب[1].

أهداف هذه القنوات :

لهذه القنوات أكثر من هدف، ومن أهمها هدفان :

الأول : تكريس ثقافة الاستسلام للواقع، والرضوخ للقهر والظلم بمنطق الرضا بقضاء الله وقدره، وقبول كل ما يصدر عن الحاكم من قرارت أو تصرفات مهما كانت ظالمة أو خاطئة بالتفسير الخاطئ للآية الكريمة ﴿وأطيعوا الله ورسوله وأولى الأمر منكم﴾. وتكريس هذه الثقافة تضمن لأنظمة الحكم العربية عدم مواجهة معارضة جادة وقادرة، لأن الأغلبية الساحقة من الجماهير مستسلمة لهذه الاتجاهات التى تُلبس الاستسلام والرضا بالمهانة والمذلّة لَبُوسًا إسلاميًّا.

الثانى: تسعى الدول التى تعتبر نفسها حامية لمذهب إسلامى معين سنى أو شيعى إلى إقناع الجماهير العريضة فى جميع البلاد العربية والإسلامية بأنها تقدم النموذج المثالى الصحيح للإسلام، وأنها بتطبيق هذا المذهب تطبق الشريعة الإسلامية الحقة. وتقوم السعودية بدور كبير فى هذا الاتجاه بالنسبة إلى جماهير المذهب السنى.

وعلى الجانب الآخر تتبنى الفضائيات العراقية التى تطلقها قوى سياسية شيعية الترويج للمذهب الشيعى، وتقدم نماذج النجاحات السياسية لبعض هذه القوى فى العراق وإيران ولبنان كشاهد على أن هذه النجاحات السياسية وراءها إيمان بالمذهب الشيعى.

وتهدف كل من السعودية وإيران إلى كسب تعاطف وتأييد الجماهير العريضة فى البلاد العربية لهذه التوجهات المذهبية، لتقوم بعد ذلك بترجمة هذا الاقتناع إلى نفوذ أدبى وسياسى، حيث ترى الجماهير المؤيدة للمذهب

(١) شهدت مصر بالفعل أحداث عنف طائفى خطيرة خاصة فى بعض قرى ومدن الصعيد فى عام ٢٠٠٩ وبداية عام ٢٠١٠ ، لعل من أخطرها ما حدث فى مدينة نجع حمادى محافظة قنا.

الوهابى أن السعودية هى راعية وحامية السنة الصحيحة وأنها الوطن الأم لأهل السنة. أما إيران فتكسب نفوذًا هائلا فى أوساط الشيعة والنفوذ الإيرانى فى أوساط الشيعة أعمق وأكبر بكثير من أى نفوذ للسعودية فى أوساط السنة، لأن طبيعة المذهب الشيعى الذى يتبنى منطق «ولاية الفقيه» يجعل لرأى رجل الدين منزلة خاصة لدى المشاهد المعتنق للمذهب الشيعى ويراه مرجعية لا تقبل الجدل. هذا المنطق يجعل ارتباط الشيعة فى كل مكان بإيران ارتباطًا وثيقًا خاصة بعد قيام نظام الحكم الإسلامى الحالى فى إيران، واعتبار المرجعية الشيعية العليا هى المرجعية الإيرانية فى «مدينة قم الإيرانية».

هذه هى الأهداف الرئيسية للفضائيات التى تملكها وتهيمن عليها أنظمة الحكم العربية[١].

أما الفضائيات الإسلامية التى أطلقها رجال أعمال أو مؤسسات خاصة فإن هدفها الأوحد هو تحقيق أرباح مادية كبيرة.

وتحقق هذه القنوات أرباحًا مادية ضخمة سواء من خلال تقديم مسابقات تشارك فيها الجماهير بالاتصالات الهاتفية وجوائزها رحلات حج أو عمرة، أو من خلال برامج تقدم الفتاوى أو تفسر الأحلام وذلك أيضًا عبر الاتصالات الهاتفية. والنسبة التى تحصل عليها أى قناة فضائية من قيمة الاتصالات الهاتفية تكفل للقناة دخلاً ماديًا كبيرًا. وفى حالة القنوات الدينية فإن كثافة الاتصالات تبلغ درجة هائلة مما يحقق للقنوات الإسلامية أرباحًا مادية ضخمة. ولا تتوفر أية معلومات تفصيلية عن التمويل الذى يُمكّن هذه القنوات من الاستمرار فى البث دون أن تواجه مشكلات مالية رغم كثرة ما ينفقة أصحابها وعدم وجود موارد مادية طبيعية سواء من إعلانات أو نسبة الاتصالات الهاتفية. وهذه الظاهرة دفعت البعض إلى تفسير ذلك بأن هذه القنوات تتلقى «دعما ماليًا» هائلاً من بعض الدول لتقوم بأداء دورها فى نشر روح التعصب وتكريس المفاهيم المتخلّفة. ويعزز هذا التفسير تكاثر هذه القنوات بدرجة لافتة للنظر.

(١) رغم عدم إطلاق هذه الأنظمة قنوات دينية رسمية إلا أن عددًا كبيرًا من هذه القنوات تهيمن عليه بشكل كامل أنظمة الحكم العربية خاصة النظام السعودى.

قنوات الأخبار والبرامج السياسية :

عندما بدأ البث الفضائى، كان الوصول إلى الجماهير العربية على امتداد الوطن العربى هو الهاجس الذى يداعب خيال وزراء الإعلام فى البلاد العربية المختلفة.

وهذا الهاجس أمر طبيعى فى ظل أوضاع عربية كثيرًا ما تنشب فيها خلافات عربية عربية، ويحتاج كل نظام إلى ذراع إعلامية طويلة تدافع عن سياساته وتهاجم خصومه.

وعندما بدأ البث الفضائى العربى كانت العلاقات العربية ـ العربية علاقات هادئة، ولم تفكر الدول التى بدأت البث الفضائى، مصر والسعودية، فى استخدام هذا البث فى مجال الخلافات المكتومة، لأنها تدرك أن فتح هذا الباب ربما يشجع آخرين على استخدام البث الفضائى للوصول إلى الجماهير العربية على امتداد الوطن العربى كله. وفى هذه الحالة يخشى أن تقوم تلك القنوات بتقديم الأخبار والمعلومات التى لا يريد أى نظام حكم عربى أن يطلع عليها شعبه. وظلت هذه الفضائيات مجرد «أداة ردع» إعلامية. وبقيت الجماهير العربية أسيرة التعتيم الإعلامى الذى تفرضه عليها أنظمة الحكم. وقد ظلت الساحة العربية منذ عرفت البلاد العربية الإعلام المسموع «الإذاعة» والإعلام المرئى «التلفزيون» تعانى من فراغ تام فيما يتعلق بالأخبار والبرامج السياسية التى تتعرض لسياسات أنظمة الحكم ، خصوصًا تلك التى تتعرض لقضايا داخلية حساسة أو قضايا قومية أو إقليمية أو حتى قضايا عالمية. فقد كانت أنظمة الحكم تفرض رقابة صارمة على الإعلام عامة والإعلام المسموع والمرئى خاصة ليظل مجرد أداة دعاية لشخص الحاكم. وكانت الأخبلر تُمنعِ أ تُحَرّف إذا كانت بها شبهة نقد. أما البرامج السياسية فتستضيف الشخصيات التى تفسر كل شىء بالطريقة التى تمجّدالحكلم وتُسْبغ عليه كل الصفات النبيلة. ولا يسمح للشخصيات التى لا تؤيد نظام الكم تأييداً مطلقًا بالظهور فى هذه لبرامج مهما بلغت المنزلة العلمية والثقافية لهذه الشخصيات. وقد يحاول البعض القول إن لبنان كلت استثناءً من هذه القاعدة بمنطق أن القنوات التلفزيونية بها والصحف كانت مملوكة لأفراد، وأن القانون فى لبنان يمنح

وسائل الإعلام حرية كاملة. غير أن النظرة الفاحصة لا تستثنى وسائل الإعلام اللبنانية من التبعية لأنظمة الحكم العربية التى تهيمن على النسبة الأكبر من الإعلام اللبنانى، بما تنفقه من الأموال بسخاء لدعم هذا الإعلام اللبنانى، وقد أشرت إلى هذا فى الحديث عن الحروب الإعلامية العربية العربية.

الفراغ الإعلامى :

وشعر المواطن العربى بفراغ إعلامى لسنوات طويلة فيما يتعلق بالأخبار، وكان هذا الفراغ الإعلامى هو المناخ الملائم الذى يسمح لأى وسيلة إعلامية تتمتع بقدر مناسب من الحرية والاستقلال أن تملأه، وأن تجذب الجماهير العربية العريضة التى تتوق إلى إعلام يقدم لها أكبر قدر من الأخبار المحجوبة عنها، ويقدم لها الموضوعات السياسية بقدر معقول من الموضوعية.

ولا أعنى بهذا الفراغ الإعلامى أن هذا الفراغ كان يشمل جميع المواد التى يقدمها الإعلام العربى. فقد كانت وسائل الإعلام العربية عامرة بالكثير من المواد الترفيهية والخدمية والثقافية، إلى حد ما، وبعض هذه المواد كان يقدم بمستوى فنى جيد.

قنوات الأخبار :

لا ينكر منصف أن الفضائيات المتخصصة فى الأخبار والبرامج السياسية هى القنوات التى أحدثت زلزالاً هائلًا فى جميع البلاد العربية، وأنها سلطت أضواء كاشفة على الكثير من المناطق التى حرصت أنظمة الحكم أن تبقيها خلف ستائر كثيفة من التعتيم الإعلامى.

وقد أحدثت هذه القنوات بدرجات متفاوتة موجات من التحركات الشعبية التى أتاحت لها هذه القنوات الفرصة لمعرفة الكثير من المعلومات والأخبار المحجوبة عنها، والتى تكشف عن سياسات أنظمة الحكم العربية التى ساهمت

(١) من الشواهد المهمة على أشواق الجماهير العربية لمتابعة إعلام يقدم لها حقائق تحجبها الحكومات العربية الإقبال الواسع لمتابعة قناة «CNN» الأمريكية، وهى تبث وقائع حرب تحرير الكويت. ورغم حاجز اللغة الذى لا يسمح لكثير بالمتابعة الدقيقة فقد كانت نسبة مشاهدة هذه القناة خلال هذه الحرب نسبة عالية للغاية.

فى تردى الأوضاع بالبلاد العربية سياسياً واقتصادياً واجتماعيًا، وفى انتشار الفساد بدرجة بشعة. وكان طبيعيًا نتيجة لما تبنته هذه الفضائيات من التصدى لهذه القضايا أن تشهد البلادالعربية موجات من التحركات الجماهيرية بدرجات متفاوتة تنادى بالتصدى لكل مظاهر الفساد المالى والسياسى. وكان لقنوات الأخبار الفضل فى هذا التحرك الذى أخذ يتصاعد باستمرار حتى بلغ درجة أفزعت أنظمة الحكم فت،حركت وبوسائل شتى لمحاصرة الحرية التى مكنت هذه القنوات من نيل ثقة الجماهير.

وأظن أن كثيرين يتفقون معى فى أن هذا التأثير الهائل لقنوات الأخبار يحتاج لوقفة مفصّلة، نتعرف فيها على ما أحدثته هذه القنوات من تأثيرات على الجماهير العربية.

والبداية الطبيعية فى تصورى تضع «قناة الجزيرة» فى مقدمة هذه القنوات. ولا تعنى البداية بالجزيرة أى تفضيل لها بل تفرض هذه البداية حقيقة سَبْقِ قناة الجزيرة فى الظهور كقناة متخصصة فى الأخبار والشئون السياسية. مما اعتبره كثيرون البداية الحقيقية لظهور هذه القنوات، وأنها ـ أى القنوات التى ظهرت بعدها ـ كانت محاولات لمنافسة «الجزيرة» بعد أن ظهر جليًا إقبال الجماهير الواسعة على هذه النوعية من القنوات.

قناة الجزيرة

قناة الجزيرة ظاهرة فى الإعلام العربى، وقد أحدث انطلاقها تحولاً مهمًا فى النشاط الإعلامى العربى، لا يمكن لمنصف أن ينكره حتى وإن خالف الجزيرة فى توجهاتها.

وتحتاج الجزيرة إلى وقفة نتناول فيها الظروف الموضوعية التى سمحت لقناة الجزيرة بالانطلاق واقتحام موضوعات كانت قبل أن تتعرض لها الجزيرة من المحرمات التى لا يقترب منها الإعلام العربى.

(١) معرفة توجهات قناة «الجزيرة» وأهدافها تحتاج لمعرفة توجهات وأهداف الرجل الذى أطلقها ووفر لها التكاليف الماليه، والأهم الرعاية والحماية السياسية. وهذا الرجل هو الشيخ حمد بن جاسم بن جبر آل ثانى، وكان يشغل آنذاك منصب وزير الخارجية ويشغل حاليًا منصب رئيس وزراء قطر.

لماذا قطر؟

ولدت فكرة إطلاق قناة فضائية تليزيونية تتمتع بأعلى سقف ممكن من الحرية فى ذهن الشيخ حمد بن جاسم بن جبر آل ثانى[1] ، وهو يشغل منصب وزير خارجية قطر فى عهد الأمير الحالى الشيخ حمد بن خليفة. وكان الشيخ حمد بن جاسم بن جبر آل ثانى الشاب القطرى الذى تلقى تعليماً متميزًا، وينتمى إلى أحد فروع الأسرة الحاكمة، كان يرى أن دولة قطر تستحق أن يكون لها مكانة معقولة فى محيطها الخليجى بل وفى المنطقة العربية كلها.

وهو يدرك أن هذه الأحلام والطموحات لا يمكن أن تتحقق فى ظل الظروف الموضوعية. فدولة قطر لا تملك من الثروات الطبيعية ما يمكّنها من استخدام هذه الثروة لكسب نفوذ معقول فى منطقة الخليج، وبطبيعة الحال فيما يتجاوز الخليج، فالعديد من دول المنطقة التى حققت هذا النفوذ تملك من الثروات الطبعية خاصة البترول ما يحقق لها فائضاً ماليًا هائلًا تستطيع أن تستخدمه لكسب النفوذ فى المنطقة. كما أن قطر إمارة صغيرة لا يتجاوز عدد سكانها الأصليين المليون نسمة فضلًا عن وجود نزاعات حددوية مع جارتيها البحرين والسعودية. وهذه النزاعات تضغط بقوة على قطر، خاصة عندما تتحول هذه النزاعات إلى صراع مسلح لا تمتلك قطر القوة العسكرية أو الدبلوماسية التى تمكنها من الانتصار أو حتى مجرد الصمود فى مثل هذا الصراع. وكان الشيخ خليفة آل ثانى الأمير السابق يعى جيدًا هذه الحقائق، ولهذا حرص طوال فترة حكمه على أن يُجنَّب قطر التورط فى أى صراعات عربية ـ عربية، وحاول أن ينتهج سياسة محافظة، لإبقاء قطر معنيّة فقط بتحقيق مستوى معقول من المعيشة لسكانها دون التطلع لأبعد من ذلك، وأن تكتفى عربيًا بعلاقات طيبة مع جميع الدول العربية مبتعدة بنفسها عن التورط فى أى نزاعات عربية عربية. وأيضًا مبتعدة عن أى طموح لتجاوز دور الدولة الصغيرة التى لا تطمح فى لعب دور موثر فى محيطها القريب « الخليج » ، أو محيطها الأوسع «البلاد العربية».

وعندما تمت الإطاحة بالشيخ خليفة وتولى نجله الشيخ حمد بن خليفة إمارة قطر، كان الشخ حمد بن جاسم بن جبر آل ثانى ـ مهندس هذا التغيير ـ قد وصل إلى موقع الرجل الأقوى فى هذه الإمارة متجاوزًا حدود منصب وزير الخارجية الذى يشغله. وللرجل أحلام وطموحات لنقل إمارة قطر من منطقة الهوامش التى تقبع فيها العديد من الدول والإمارات العربية الخليجية إلى المنطقة التى تشغلها الدول العربية، التى تملك القدرة على التأثير فى القرارات العربية.

أما كيف يتمكن الشيخ حمد بن جاسم بن جبر من تحقيق أحلامه فى ظل هذه الظروف الموضوعية غير المواتية، فقد تكفلت الظروف الدولية والإقليمية فى هذه الفترة بتقديم الحل السحرى لهذه الاشكالية لتفتح الطريق أمام الشيخ حمد بن جاسم لتحقيق طموحاته بأكثر مما توقع.

الحل .. قاعدة أمريكية.. وإعلام قطرى قوى :

نحتاج هنا لوقفة نلقى فيها نظرة فاحصة على الظروف الدولية والإقليمية وهى ظروف فى تقديرى قدمت لكل من قطر والولايات المتحدة الأمريكية فرصة لعقد صفقة تسمح لكل منهما أن يحقق أهدافًا مهمة.

على الجانب الأمريكى كانت الإدارة الأمريكية قد بدأت فى اتخاذ الخطوات العملية لتحقيق مخططاتها للسيطرة بقوة على المواقع الإستراتيچية فى منطقة الشرق الأوسط، خاصة الجبهة الشرقية لتحقيق أكثر من هدف.

الأول: السيطرة الكاملة على المناطق التى تحتوى على نسبة هائلة من مخزون البترول والغاز الطبيعى فى العالم، وهى دول الخليج كالسعودية والكويت وقطر والعراق والجمهوريات التى استقلت بعد انهيار الاتحاد السوڤييتى.

الثانى: السيطرة على مناطق وسط آسيا، هذه السيطرة التى تسمح لأمريكا بأن تراقب عن كثب القوة النامية للهند التى تخطو تجاه منطقة الدول الكبرى، والصين التى تنطلق كعملاق دولى تناطح الدول العظمى. وروسيا التى بدأت تفيق من صدمة انهيار الاتحاد السوڤييتى وتسترد عافيتها كدولة عظمى.

وهذه القوى كلها تهدد انفراد أمريكا بموقع القطب الأوحد عالميًا. ولهذا فإن وجودًا أمريكيًا عسكريًا قويًا على مقربة من هذه القوى يصبح ضرورة إستراتيجية أمريكية.

الثالث: إحكام الطوق لحصار إيران التى أصبحت منذ الإطاحة بالشاه - صديق أمريكا - بؤرة تسبب قلقًا بالغًا للإدارة الأمريكية، أولًا بامتلاكها - أى إيران - لقوة عسكرية متنامية تُطِلّ مباشرة وعلى مرمى البصر على مناطق إنتاج البترول بالبلاد العربية على الشاطئ المقابل من الخليج وثانيًا: بإعلانها الصريح عن سياسات معادية لإسرائيل الحليف الاستراتيجى لأمريكا وأيضًا مناهضتها علنًا للسياسات الأمريكية فى المنطقة، سواء فى البلاد العربية مثل العراق أو الدول الإسلامية الواقعة فى وسط آسيا، مثل أفغانستان والدول الإسلامية التى استقلت بعد انهيار الاتحاد السوفييتى.

ولأن الخطط الأمريكية تهدف إلى السيطرة المباشرة والقوية على المواقع الإستراتيجية بهذه المنطقة فإن احتمال استخدام القوة العسكرية الأمريكية يظل أمرًا غير مستبعد، ويجب أن توضع الخطط العملية التى تسمح عند الضرورة باستخدام هذه القوة العسكرية بدرجة عالية من الكفاءة. هذه الأهداف والخطط الأمريكية أصبحت أمرا يفرض نفسه بقوة على الإدارة الأمريكية. واستخدام قوة عسكرية كثيفة وقادرة من القوات المتمركزة عل بعد آلاف الأميال فى القواعد العسكرية الأمريكية الرئيسية فى أمريكا أو جنوب شرق آسيا أو أوربا لا يفى بالغوض تمامًا. ولهذا فقد بحث العسكريون الأمريكيون عن أنسب المواقع لإنشاء قاعدة عسكرية أمريكية ضخمة فى قلب هذه المنطقة.

السعودية:

استبعد العسكريون الأمريكيون القواعد الأمريكية فى المملكة العربية السعودية من أداء هذا الدور لأن السعودية لا ترغب فى التورط علنًا فى استخدام أراضيها لشن هجمات عسكرية على بلاد عربية أو إسلامية، مما يسبب حرجًا بالغًا للنظام السعودى الذى يبنى شرعيته على أنه يحمى الأماكن

الإسلامية المقدسة، وأنه يناصر المسلمين فى كل مكان، وأنه أيضًا المدافع عن العرب والمسلمين. ولهذا تم استبعاد القواعد الأمريكية فى السعودية كقاعدة أساسية قادرة عى تحقيق الدور الخطير الذى يفترض أن تقوم به قاعدة عسكرية أمريكية تتمتع بكفاءة وحرية حركة وقدرة تماثل أكبر القواعد العسكرية على الأراضى الأمريكية. وتبقى القواعد العسكرية الأمريكية فى السعودية مجرد قواعد معاونة تساند بشكل غير علنى القاعدة الأكبر المزمع إنشاؤها.

تركيا :

نفس الموقف ينطبق على القواعد العسكرية الأمريكية فى تركيا، خاصة التوجهات الجديدة للحكومات التركية التى ولت وجهها شطر البلاد العربية والإسلامية بعد أن وضع الأتراك العديد من القيود التى تقلل إلى درجة كبيرة من حرية أمريكا فى استخدام هذه القواعد.

دولة الإمارات العربية المتحدة :

تم استبعاد دولة الإمارات العربية المتحدة رغم، صداقتها لأمريكا، لأنها ـ أى الإمارات ـ تنتهج سياسات عربية تتعارض نسبيا فى كثير من الأحيان مع السياسات والأطماع الأمريكية، وهى ظروف لا تسمح باستخدام أراضى الإمارات لشن هجمات عسكرية على أى بلد عربى وإسلامى.

سلطنة عمان :

أما سلطنة عمان فلا تصلح هى الأخرى رغم صداقتها لأمريكا، لأن موقف السلطان قابوس له نفس التحفظات المشابهة لتحفظات السعودية. كما أن السلطان قابوس يأخذ فى اعتباره موقف إيران القوى الذى يتحكم فى مضيق هرمز.

الكويت :

تبقى الكويت التى تدين بالعرفان لأمريكا، لأنها طردت قوات صدام حسين التى احتلت الكويت، وقد سمحت الكويت بإقامة قواعد عسكرية أمريكية على أراضيها. واستبعدت الدراسات الكويت أيضًا رغم هذه الصداقة والعلاقة

المتميزة، لأن الكويت تتمتع بقدر من الحكم الديمقراطى الذى يسمح لقوى إسلامية وأيضًا قوى قومية عربية باحتلال مقاعد بعدد لا بأس به فى البرلمان الكويتى القوى الذى يملك تقييد حركة الحكومات. ومن هنا فإن القواعد العسكرية الأمريكية فى الكويت تظل أيضًا مقيدة الحركة نسبيًا.

البحرين:

أما البحرين فرغم أنها تسمح باستخدام موانيها لإيواء سفن الأساطيل الأمريكية ، إلا أنها لا تستطيع أن تسمح بإقامة قواعد برية ضخمة على أراضيها، سواء للظروف الجغرافية أو الظروف السياسية التى تجعل البحرين تتحسب بدرجة كبيرة لمواقف إيران، ولا ترغب فى تقديم مبررات تستفز إيران التى تملك نفوذًا قويًا داخل البحرين من خلال نسبة الشيعة الكبيرة، ومن خلال الوضع الجغرافى المتداخل مع الأراضى الإيرانية.

وهنا تبرز قطر كأنسب موقع لإقامة هذه القاعدة العسكرية الضخمة، والتى يمكن أن تعتمد عليها أمريكا اعتمادًا كبيرًا فى تنفيذ عملياتها العسكرية فى المناطق التى تقرر التدخل فيها عسكريًا.

الصفقة:

هذا عن أمريكا.. فماذا عن قطر؟ كان نظام الحكم الجديد فى قطر يبحث عن قوة تحميه من قوى تتربص به، سواء تمثلت هذه القوة فى الأمير المخلوع الشيخ خليفة وأبنائه الذين آزروه وخرجوا معه أو كانت قوى جيران ينازعون قطر على أراضى حدودية. وفى مقدمتهم السعودية والبحرين.

وكانت أمريكا تدرك جيدًا هذه الظروف، فتحركت لعقد صفقة تحقق لكل من الطرفين أهدافه. فأمريكا تقيم قاعدتها العسكرية الأكبر على الأراضى القطرية مطمئنة إلى أنها ستملك الحرية الكاملة فى استخدام هذه القاعدة. والشيخ حمد بن جاسم الرجل القوى فى قطر[1] ومهندس الصفقة سيحصل

(١) يؤكد كثيرون أن الشيخ حمد بن جاسم بن جبر آل ثاني هو مهندس الانقلاب الذى جاء بالشيخ حمد بن خليفة آل ثانى إلى منصب أمير قطر ليحسم صراعاً بين أبناء الشيخ خليفة لصالح الشيخ حمد بن خليفة. وأنه ـ أى الشيخ حمد بن جاسم بن جبر آل ثانى ـ هو رجل قطر القوي الذى يتمتع بنفوذ يفوق المنصب الرسمى الذى يشغله.

على مظلة حماية أمريكية تردع أى قوة تحاول الدخول فى صراع مع النظام الجديد فى قطر. سواء فى موضوع النزاعات الحدودية مع الجيران أو محاولات الأمير المخلوع للعودة. وأقيمت القاعدة استنادًا إلى معاهدة دفاع مشترك بين قطر وأمريكا تسمح بنودها للطرف القطرى أى يقدم تبريرًا له شبهة من المنطق بادعاء أن استخدام هذه القاعدة فى العمليات العسكرية الأمريكية ضد الدول العربية أو الإسلامية يخضع لمعاهدة دفاع مشترك واجبة الاحترام تعطى لأمريكا حرية استخدام هذه القاعدة.

إسرائيل تدخل على الخط :

أدرك الإسرائيليون أن باستطاعتهم استغلال هذه الفرصة فطرحوا فكرة كسر المقاطعة العربية على قطر عبر وسطاء أفهموا المسئولين الجدد فى قطر أن كسر طوق المقاطعة العربية لإسرائيل سيمنح قطر فرصة كبيرة فى إتمام الصفقة، لأن إسرائيل سوف تستخدم نفوذها القوى لدى الإدارة الأمريكية لدعم مطالب قطر وتوفير الحماية والدعم الذى تحتاجة قطر فى كل المجالات. ويبدو أن إسرائيل تمكنت من استغلال الفرصة بنجاح[1].

التفكير فى امتلاك القوة الإعلامية :

بعد أن اطمأن نظام الحكم القطرى ـ خاصة رجله الأقوى الشيخ حمد بن جاسم بن جبر ال ثانى ـ إلى أن الحماية الأمريكية تضمن له ردع أى قوة تفكر فى العدوان على قطر أو إعادة الأمير المخلوع، بدأ الرجل فى التفكير جديًا فى امتلاك الأدوات التى يرى أنها كفيلة بتحقيق هدفه بنقل دويلة قطر من منطقة الهوامش عربيًا وإقليميًا إلى منطقة الدول التى يصعب تجاهل رأيها وموقفها.

وكان امتلاك قوة إعلامية مؤثرة هو الهاجس الأكبر لدى الشيخ حمد بن جاسم باعتبارها القوة الأكثر والأسرع تأثيرًا فى الأنظمة والجماهير العربية.

(١) تصدى الشيخ حمد بن جاسم بن جبر آل ثانى لكسر طوق المقاطعة العربية لإسرائيل، فأعلن عن فتح مكتب «تجارى إسرائيلى» فى الدوحة يرفع عليه علم إسرائيل ويصبح رمزًا لكسر المقاطعة العربية لإسرائيل. ومارس المكتب الإسرائيلى نشاطه فى العاصمة القطرية رغم معارضة داخلية وعربية لم يعرها الشيخ حمد اهتمامًا وواصل اتصالاته بالإسرائيليين وفتح الباب للمسئولين الإسرائيليين للقيام بزيارات رسمية إلى الدوحة.

وهى القوة التى تفوق بعض القوى الأخرى القادرة على تحقيق هذه النقلة، وهى القوة المالية والعسكرية.

وهذا التوجه أراه توجهاً سليمًا، فالساحة العربية تعانى فراغاً إعلاميًا، رغم إصدار مئات الصحف وإطلاق مئات القنوات الإذاعية والتلفزيونية. فهذا الكم الهائل من وسائل الإعلام تسيطر عليه سيطرة تامة أنظمة الحكم العربية، التى لا تسمح لوسائل الإعلام هذه بقدر معقول من الحرية، لكنها تكبلها بقيود ثقيلة من الرقابة والخطوط الحمراء.

هذا الفراغ الإعلامى لو تقدم من يملك الشجاعة لملئه بإطلاق فضائية تتمتع بدرجة عالية من الحرية، فسوف يتمكن من جذب الملايين من المشاهدين فى جميع البلاد العربية، وسوف يكسر أسوار العزلة الإعلامية التى تفرضها أنظمة الحكم العربية على شعوبها. والنتيجة الطبيعية فى هذه الحالة أن تدرك الأنظمة العربية مدى النفوذ الجماهيرى لهذه القناة فتضع فى حسابها موقف الدولة التى تطلقها. وأعتقد أن التعبير الذى شاع استخدامه فى الساحة الإعلامية والسياسية خاصة من جانب منتقدى قناة «الجزيرة»، هذا التعبير الذى يقول : «إن قناة فضائية خلقت دولة» يمكن أن يكون مُعبّرًا بدرجة ما عن الواقع الذى فرضته قناة «الجزيرة».

فكرة الجزيرة :

شاءت الظروف أن أكون شاهدًا على ميلاد فكرة إطلاق قناة الجزيرة، وأن أسمع من صاحب الفكرة مباشرة تصوره لإطلاق هذه القناة. فقد كنت فى الدوحة لمباشرة بعض أعمالى(١) ، وبعد أن انتهيت من إنجاز هذه الأعمال وحددت موعدًا للعودة إلى القاهرة فى نهاية الأسبوع، اتصل بى الأستاذ «أحمد الحُمر» مدير الوكالة الوطنية القطرية للأنباء ليطلب منى تأجيل العودة إلى

(١) فى هذه الفترة كنت أقوم بإنتاج أعمال إذاعية وتلفزيونية لإذاعات وتلفزيونات عدد من دول الخليج، ومن بينها إذاعة وتلفزيون دولة قطر. وامتد هذا التعامل لسنوات طويلة منذ بدايات السبعينيات من القرن العشرين. وكانت لى صلة أيضًا بجامعة قطر، فقد توليت تدريس مادة الإعلام بهذه الجامعة كأستاذ زائر لمدة ثلاث سنوات، كما كنت أكتب مقالاً أسبوعيًا فى جريدتين قطريتين، هما : الشرق ثم الراية.

القاهرة؛ لأن الشيخ حمد بن جاسم بن جبر آل ثانى وزير خارجية قطر يرغب فى مقابلتى لأمر مهم. طلبت من الأستاذ أحمد أن يتم اللقاء الخميس أو الجمعة، فأكد لى أن الشيخ حمد بن جاسم مرتبط مسبقًا بمواعيد مهمة خاصة بولى عهد اليابان الذى يزور الدوحة فى إطار التعاون القطرى اليابانى فى مشروعات تسييل الغاز الطبيعى.

وفى الموعد المحدد ذهبت إلى وزارة الخارجية القطرية فى صحبة الأستاذ «أحمد الحُمرُ»، واستقبلنا الشيخ حمد بن جاسم فى مكتبه بحضور المدير الصحفى لمكتبه الأستاذ أحمد على. وكان استقبال الشيخ حمد بن جاسم متدفقًا بمشاعر الود، وكان الرجل يتحدث بعبارات صريحة بل صادمة أحيانًا بعيدًا تمامًا عن العبارات الدبلوماسية أو العبارات الإنشائية المطاطة. وفى لحظات قليلة ساد جو من الألفة انطلق فيها كلٌّ منا بالحديث عن سجيته، فالرجل يشعرك بعد لحظات قليلة أنك صديق قديم.

تطرق الحديث إلى موضوعات كثيرة أول الأمر، وكنت أسمع لرأى الشيخ حمد بن جاسم، وكأننى أسمع رأى بعض المثقفين العرب، الرافضين لكل مظاهر الضعف والتخلف العربى. وأدركت أن الموضوع المهم هو موضوع الإعلام عندما تطرق إلى معاناة قطر من تحيّز الإعلام العربى ضد قطر فى حادثة الاجتياح العسكرى السعودى لمخفر الخفوس القطرى[1]. وتحدث الرجل عن أهمية الإعلام فى هذا العصر، وكيف أن الإعلام يمكن أن يحرّك الرأى العام، وأن يوجه الجماهير الوجهة التى يريدها إذا قدم مواده ببراعة واستطاع أن يكسب ثقة الجماهير العريضة. وبعد الحديث تفصيلًا عن هذا الموضوع من الناحية النظرية، قال الشيخ حمد بن جاسم: إنه يرغب فى إطلاق قناة فضائية تلفزيونية، وعندما اقترحت عليه تطوير قنوات قطر التلفزيونية الرسمية

(١) اجتاحت القوات المسلحة السعودية مخفر الخفوس القطرى على الحدود الفاصلة بين الدولتين، واستطاعت السعودية أن تفرض وجهة نظرها عملياً على الأرض بالقوة المسلحة وأدبياً باستخدام آلتها الإعلامية الضخمة ونفوذها فى مؤسسات إعلامية عربية كثيرة. وكان لهذا الحادث أثره فى لفت انتباه الشيخ حمد بن جاسم بن جبر إلى أهمية التأثير الإعلامى.

وإطلاقها على قنوات فضائية، اعترض مؤكدًا أن أى تطوير لقنوات رسمية لن يحقق هدفه، فالرجل يريد قناة تلفزيونية فضائية مستقلة استقلالًا حقيقيًا عن الحكومة القطرية ـ حسب قوله ـ ويسألنى المشورة كيف يمكن إنشاء مثل هذه القناة؟ أجبت الشيخ حمد بن جاسم بأننى أطلب منه أولًا الإجابة عن سؤال أو اثنين بكل صراحة. وأبدى الرجل الاستعداد للإجابة بصراحة تامة سألته، إلى أى مدى يمكن أن تتمتع هذه القناة بالحرية والاستقلال والالتزام بالقواعد والمعايير المهنية والعلمية.

أجاب الرجل: أريد قناة حرة تمامًا وبغير أى قيود أو رقابة أو خطوط حمراء. وأن تلتزم فقط بالمعايير المهنية المحترمة للإعلام. وعدت لأسأله: وماذا عن موقفها من نظام الحكم فى قطر؟ قاطعنى الرجل مؤكدًا أن الحرية التى يتحدث عنها لا تتجزأ، وأن هذه القناة يريدها أن تتعامل بحرية كاملة مع كل ما هو قطرى كما تتعامل مع أى قضية فى أى بلد عربى.

وأجبته، إذًا ابدأ فورًا فى تركيب التجهيزات الهندسية، وتخيّر بعض الكوادر الإعلامية المؤهلة مهنيًا بشكل متميز، وابدأ البث، وأضمن لك النجاح مائة بالمائة.

وطلب الرجل منى أن أقدم دراسة تفصيلية فوعدته بأن أفكر فى الموضوع، وأضفت إن الأمر لا يحتاج لدراسات إذا صحت عزيمته فعلًا فى إطلاق قناة مستقلة استقلالًا حقيقيًا وتتمتع بالحرية الكاملة كما وعد، مؤكدًا له أن «الحرية» هى المفتاح السحرى لنجاح أى مؤسسة إعلامية خاصة فى بلادنا العربية التى يحاصر حكامها بعنف الحرية الإعلامية.

وانتهى اللقاء، وغادرت مكتب الشيخ حمد بن جاسم وفى رأسى سؤال يلح علىّ: هل يمكن فعلًا أن تُطلق فضائية تلفزيونية عربية لتتعرض لكل القضايا العربية الحساسة بحرية كاملة؟ وكانت الإجابة عن هذا السؤال بمقدار ما أعرفه عن الأنظمة بالعربية وعن موقف هذه الأنظمة من الإعلام، هذا الموقف الرافض تمامًا لمنح الإعلام أى حرية حقيقية واعتباره مجرد أداة دعاية لشخص

الحاكم، كانت هذه الحقيقة ترجّح أن يكون حديث وزير الخارجية القطرى مجرد تمنيات طيبة وأحلام يصعب تحقيقها على أرض الواقع.

غير أن شعورًا بالثقة فى صدق الرجل وهو يتحدث بعفوية وصراحة وبعبارات غير مألوفة فى أحاديث المسئولين العرب، كان يرجّح إمكانية تحقيق هذا الحلم.

وتأرجح موقفى بين شك وأمل فى تحقيق مثل هذا الحلم الذى يُسعد كل مهتم بأمور الإعلام. ولم أتحمس لكتابة الدراسة التفصيلية التى طلبها الشيخ حمد بن جاسم(١).

الفرصة الذهبية .. وبداية البث :

بعد هذا اللقاء ببضع شهور وقعت مشكلة بين هيئة الإذاعة البريطانية الـ «BBC» وشبكة قنوات «أوربت» السعودية، كانت الـ «BBC» تقدم فترة باللغة العربية على قنوات «أوربت» بموجب عقد تتضمن بنوده بث مواد الـ «BBC» بحرية كاملة دون تدخل من إدارة «أوربت». ونشب خلاف انتهى بقرار وقف البث الـ «BBC» باللغة العربية على قنوات «أوربت»(٢).

وهنا وجد عدد كبير من العاملين بهذا البرنامج أنفسهم بغير عمل. وفى تلك الأيام كان الشيخ حمد بن جاسم بن جبر آل ثانى قد بدأ بعض الخطوات العملية لإنشاء القناة الفضائية المستقلة التى يحلم بها. ووجد الرجل أنه أمام كنز من الكوادر المدربة جيدًا فى أحد أهم المؤسسات الإعلامية وهى هيئة الإذاعة البريطانية، وهذه الكوادر جاهزة للتعاقد مع أى مؤسسة إعلامية تقدم لها عروضًا معقولة للعمل. وبالفعل تم الاتصال بهذه المجموعة وقَبِلَ عدد كبير منهم التعاقد للعمل بالقناة الوليدة التى أطلق عليها اسم «الجزيرة».

وبدأت الخطوات العملية لإطلاق هذه الفضائية تتسارع، فتم بناء «هنجر»

(١) وانقطعت صلتى بهذا الأمر بعد هذا اللقاء، إلى أن عرفت كغيرى أن قناة فضائية قطرية اسمها «الجزيرة» قد انطلقت وأنها تخاطب المشاهدين بحرية لم نعهدها فى أى إعلام عربى من قبل.

(٢) هذا الحدث ورد بشكل مفصل فى الفصل الأول، وفى الصفحات الخاصة بقنوات «أوربت».

فى أرض فضاء بجوار مبنى الإذاعة والتلفزيون القطرى، وكان الاهتمام الأكبر بتوفير أحدث ما توصلت إليه التكنولوچيا فى مجال التسجيل والمونتاچ والبث، والأهم هو تشكيل شبكة من المراسلين تغطى أهم مناطق الأحداث الساخنة فى العالم، وتم اختيار المراسلين من العناصر التى تتمتع بكفاءة مهنية ممتازة، وحرصت إدارة «الجزيرة» على توفير أحدث وسائل الاتصال التى تمكّن شبكة المراسلين هذه من البث المباشر وبوضوح من أى موقع يشهد أحداثًا مهمة.

ولم تمضِ سوى بضعة شهور حتى كانت قناة «الجزيرة» قد استكملت المقومات البشرية والهندسية التى تمكنها من البث. وكان الفريق الذى تم التعاقد معه قد سجل بالفعل العديد من البرامج التى سوف تُبث فى الأيام الأولى. واستغل العاملون بالقناة فترة الانتهاء من التجهيزات الهندسية لوضع خريطة البوامج اعتمادًا على دراسة جيدة لمواعيد البث المناسبة لعادات المشاهدة فى جميع البلاد العربية وفى أوربا وأمريكا، حيث توجد تجمعات كبيرة للجاليات العربية المهاجرة. والتى استندت إلى خبرتهم السابقة فى العمل ببرنامج الـ «BBC» العربى على قناة «أوربت».

بدء البث :

لاحظ من التقط بث قناة «الجزيرة» منذ اليوم الأول أن هذه القناة تقتحم الكثير من المحاذير والمُحَرّمات التى لا تقترب منها القنوات التلفزيونية العربية، الأرضية منها والفضائية على السواء. وبدأ المثقفون العرب يتناقلون ما تبثه الجزيرة من أخبار وتعليقات وبقيت نوعية المشاهدين طوال عدة شهور قاصرة على المثقفين المهتمين بالنشاط السياسى .

وبدأت دائرة المشاهدين للقناة تتسع بسرعة وتناقل المشاهدون الكثير من الأخبار التى تنفرد «الجزيرة» ببثها خاصة تلك التى تتعلق بموضوعات لا يقرؤها أو يسمعها أو يشاهدها المواطنون العرب فى الإعلام الرسمى ببلادهم، وجذبت هذه الأخبار والموضوعات ملايين المشاهدين العرب المحرومين من التدفق الحر للأخبار.

الحرب الأفغانية:

وكان الغزو الأمريكى لأفغانستان النقلة الكبرى التى قفزت بها «الجزيرة» إلى القمة بين جميع القنوات العربية وغير العربية. فقد أُتيحت لقناة «الجزيرة» فرصة لم تُتح لغيرها، وهى سماح طالبان للجزيرة بأن تتحرك بحرية وأن تغطى أخبار القتال من ميادينه، وأن تنفرد ببث الكثير من تصريحات القادة الميدانيين والقيادات السياسية. واقتنصت «الجزيرة» هذه الفرصة وتعاملت معها بدرجة عالية من الأداء المهنى المتميز سواء بتوفير مختلف وسائل البث والاتصال التى تمكنها من مواصلة البث فى أصعب الظروف ومن أكثر المواقع صعوبة، أو باختيار أطقم عمل ممتازة من المراسلين القادرين على تقديم بث مباشر من ميادين القتال وفى ظل ظروف بالغة الخطورة.

وتابع المشاهدون العرب هذه التغطية المتميزة وفى أذهانهم صور التغطية الأخبارية التى تابعوها بانبهار على شاشات قناة الـ "CNN" من الميدان خلال حرب أمريكا وحلفائها ضد قوات صدام حسين التى احتلت الكويت، فيما عرف بحرب الخليج الثانية أو حرب تحرير الكويت. وكانت تغطية الـ CNN هذه مثار إعجاب بل وانبهار المشاهدين العرب، الذين تعوّدوا أن يتابعوا إعلاماً عربيًا معلّبًا فاقدًا للحيوية التى يضفيها على الخبر البث المباشر من مواقع الأحداث الساخنة.

وسنحت الفرصة بحرب أفغانستان لتقدم قناة «الجزيرة» نموذجاً عربيًا متميزًا لهذا البث المباشر. وإذا كان حاجز اللغة قد حرم قطاعات كبيرة من المشاهدين العرب من المتابعة الجيدة لبث الـ CNN إبّان حرب الخليج الثانية، فقد كان بث «الجزيرة» بالعربية فرصة لإضافة الملايين من الجماهير العربية إلى المشاهدين المهتمين بمتابعة الأحداث الساخنة، خاصة فى البلاد العربية أو الإسلامية. كما أن تغطية أحداث القتال من منظور عربى ساهمت فى جذب الملايين من المشاهدين المتعاطفين مع شعب أفغانستان المسلم.

وحققت هذه القفزة مكاسب عديدة لقناة «الجزيرة» ، فقد أسقطت اعتقاداً استقر لسنوات طويلة بأن «الإعلام الغربى» هو المصدر الرئيسى الذى تعتمد عليه جميع وسائل الإعلام فى البلاد النامية بما فيها طبعًا البلاد العربية. وقدمت الجزيرة بهذه التغطية لحرب أفغانستان ، قدمت نفسها «كمصدر رئيسى» بل ومصدر «وحيد» فى بعض الحالات لأخبار هذه الحرب. ونقلت وكالات الأنباء الغربية والقنوات الأوربية والأمريكية الكثير من أخبار هذه الحرب عن قناة «الجزيرة»، مما اعتبره خبراء الإعلام كسبا أدبيا ومهنيا كبيرا لقناة عربية هى قناة «الجزيرة».

وتكرر المشهد فى الغزو الأمريكى للعراق ، وإن كانت الفرصة هذه المرة أقل بكثير من الفرصة التى أتيحت «للجزيرة» فى حرب أفغانستان. فقد كانت أكثرمن قناة عربية وأجنبية تتنافس للتغطية المباشرة لهذه الحرب، وكانت فرصها جميعا متكافأة ، وفقدت «الجزيرة» الميزة الكبرى التى حصلت عليها بالاستئثار وحدها تقريبًا بالتغطية المباشرة من ميدان المعارك فى أفغانستان.

بل إن «الجزيرة» واجهت مشاكل مع وزراة الإعلام العراقية قبل سقوط نظام الرئيس العراقى صدام حسين ،عندما غضب وزير الإعلام يومها من تغطية «الجزيرة» للأحداث بتقديم وجهات النظر المختلفة وأُغلقت مكاتب «الجزيرة» بالعراق مما حرمها من تقديم خدمة بنفس الدرجة من التميز التى قدمت بها الخدمة الإعلامية إبّان حرب أفغانستان.

ومع ذلك فإن حرمان «الجزيرة» من العمل بحرية سواء قبل سقوط نظام صدام حسين أو بعد الاحتلال الأمريكى للعراق، هذا الحرمان لم يؤثر كثيرًا فى إقبال الجماهير على «الجزيرة» نتيجة للثقة التى كسبتها خلال حرب أفغانستان. بل إن منع «الجزيرة» من الحركة الحرة فى العراق كان له أثر إيجابى، إذ اعتبرت الجماهير أن هذا الموقف سواء من نظام صدام أو سلطات الاحتلال الأمريكى هو شهادة بأن «الجزيرة» تتحرى الحقيقة والموضوعية.

مزيد من الثقة :

توالت الأحداث الساخنة بالمنطقة من انتفاضة الأقصى إلى الحرب الإسرائيلية ضد حزب الله والمقاومة اللبنانية إلى الهجوم الإسرائيلى البشع على قطاع غزة. وفى كل هذه الأحداث كانت «الجزيرة» من أهم المصادر التى يثق المشاهد العربى فى أخبارها. لكنها فى هذه الأحداث لم تكن وحدها على الساحة فقد شاركها قنوات عربية أخرى استطاعت أن تكون منافسًا لا يستهان به مثل قناة «العربية» و«قناة أبو ظبى».

كما واجهت الجزيرة العديد من المشكلات مع أكثر من نظام حكم عربى ، ووصل الأمر ببعض هذه الأنظمة إلى إغلاق مكاتب «الجزيرة» ببلادها. وكانت «الجزيرة» تكسب فى كل مرة يتصاعد فيها الخلاف مع نظام حكم عربى ،كانت تكسب المزيد من التعاطف والثقة، لأن الجماهير العربية لا تق كثيرًا فى أنظمة الحكم العربية، وبالتالى فإنها توجه ثقتها وتعاطفها مع كل من يختلف مع هذه الأنظمة.

الجزيرة « مباشر » :

أطلقت «الجزيرة» أكثر من قناة بعد قناتها الإخبارية. وأكثرها قنوات متخصصة مثل الجزيرة الوثائقية(١) ، والجزيرة الرياضية، والجزيرة الدولية، لكن ما يعنينى هنا هو قناة «الجزيرة مباشر» التى أراها ملحقًا لقناة «الجزيرة» الإخبارية. فهذه القناة تكمل الخدمة الإخبارية التى تقدمها الجزيرة الإخبارية. ففى قناة الجزيرة الاخبارية لايتسع الزمن المتاح لأى خبر لعرض تفاصيل تتجاوز بضع دقائق حتى لا تتأثر نشرات الأخبار بالتدفق السريع للأخبار الذى تقتضيه القواعد المهنية. وكثيرًا ما تتعلق بعض الأخبار بأحداث تستغرق تفاصيلها زمنا طويلا كمؤتمرات صحفية أو ندوات مهمة أو مظاهرات واعتصامات. ويتم الإشارة بخبر سريع إلى هذه الأخبار فى نشرات الأخبار بينما تنقل «الجزيرة مباشر» الحدث بكل تفاصيله على الهواء والذى قد

(١) سأتعرض تفصيلا لهذه القنوات عند الحديث عن القنوات المتخصصة غيرالإخبارية .

يستغرق ساعة أو أكثر . ومثل هذه التفاصيل يهتم بها قطاع لا بأس به من المشاهدين ، وتقديمها يعتبر خدمة مكمّلة للخبر الذى أذيع مختصرًا بنشرات الأخبار.

وقد ساهمت «الجزيرة مباشر» فى تقديم إضافة مهمة للمشاهد الذى يريد الاستزادة من المعلومات والتفاصيل حول الأخبار، وكثيرًا ما تقدم هذه التفاصيل معلومات ذات قيمة للمشاهد والمتخصصين الراغبين فى متابعة تفاصيل الأحداث.

كما تقدم «الجزيرة مباشر» خدمة بالغة الأهمية ـ فى تصورى ـ وهى طرح بعض القضايا العامة التى يهتم بها الرأى العام العربى لحوار مفتوح مع جماهير المشاهدين فى برنامج «منبر الجزيرة». ويطرح البرنامج «قضية ما» ثم يترك لجماهير المشاهدين الفرصة كاملة ليدلى كل مشاهد برأيه بحرية تامة فى القضية، وتتاح الفرصة للمشاهدين لشرح مفصّل لوجهة نظرهم.

ورغم أن هذا النمط من المشاركة الجماهيرية متاح فى برامج كثيرة وقنوات عديدة، إلا أن «تخصيص» برنامج وبمدة زمنية تمتد لتسمح لأكبر عدد من المشاهدين بالمشاركة فى الحوار، ولتعطى المشاهد مساحة زمنية كافية لعرض وجهة نظرة. هذا البرنامج مع غيره من البرامج فى القنوات الأخرى ساهم فى تدريب الكثير من المشاهدين على الالتزام النسبى بالموضوعية فى مناقشة القضايا المطروحة، ورسّخ لدى المشاهدين إحساسًا غاب طويلا بأن رأيهم له قيمة وأنهم يشاركون فى مناقشة القضايا العامة لأوطانهم.

أخطاء مهنية :

الزلزال الذى أحدثته «الجزيرة» على الساحة الإعلامية العربية يرجع إلى «سقف الحرية» المرتفع الذى أتيح لهذه القناة واقتحامها لقضايا كثيرة ظلت لعقود من القضايا التى لا يُسمح للإعلام العربى بالاقتراب منها، وفى مقدمتها القضايا التى تتعرض للممارسات السياسية والاقتصادية لأنظمة الحكم العربية وقضايا الفساد، التى تتورط فيها شخصيات تحتل مواقع قيادية عليا.

غير أن هذا الزلزال الذى اعتبره خبراء الإعلام نجاحًا ملموسًا لا يصح أن يحجب عن عيون المتابعين للجزيرة أخطاء مهنية، بعضها أخطاء جسيمة بالمعايير المهنية الإعلامية.

وهذه الأخطاء مسئولية مباشرة لعدد من مقدمى البرامج، غير أن هذه المسئولية المباشرة لا تعفى المسئولين عن رسم سياسة القناة من المسئولية، خاصة أن هذه الأخطاء المهنية كتب الكثيرون العديد من المقالات التى تكشف أبعادها وتعارضها مع القواعد المهنية[1].

نماذج صارخة:

النموذج الأكثر وضوحًا هو برنامج «الاتجاه المعاكس»، وفكرة البرنامج فكرة طُرقت آلاف المرات فى جميع وسائل الإعلام. والفكرة تعتمد على تقديم وجهتى نظر مختلفتين حول موضوع معين. والهدف هو إلقاء الضوء بالحوار الموضوعى الهادئ بين ضيفين يمثل كلٌّ منها وجهة نظر مختلفة حول نفس الموضوع، ليتاح للمشاهد رؤية الموضوع من زواياه المتعددة مما يتيح له - أى للمشاهد - الفرصة لتأمل الموضوع بهذه الرؤية الشاملة التى أتاحها له البرنامج عبر الحوار الموضوعى للضيوف، وبهذا يقدم البرنامج فرصة ممتازة للمشاهد لكى يُكَوّن رأيه الخاص فى الموضوع بدقة أكبر وبرؤية أوضح مما كانت متاحة له قبل أن يتابع وجهات النظر المختلفة التى عرضها الضيوف بموضوعية.

هذه الفكرة الممتازة والهدف الذى يساهم فى جلاء جوانب الموضوع أفسدها تمامًا مقدم البرنامج. فقد تحوّل البرنامج إلى ساحة «للردح» بين الضيوف يغذيها مقدم البرنامج بعبارات ومداخلات تثير ضيوفه وتحفزهم للمزيد من الشجار والصراخ. فمقدم البرنامج يختار ضيوفه من بين أكثر العناصر تعصبًا، والمشهود لهم باستخدام العبارات العنيفة والمتشنجة. ويدير مقدم البرنامج الحوار بأسلوب مسرحى يستثير طاقات الشجار ويحرّض على تصاعد نغمة

(١) كتب كثيرون نقدًا موضوعيًا لأداء قناة «الجزيرة» فى بعض المناسبات. ومن جانبى فقد كتبت العديد من المقالات التى تنتقد الأداء المهنى لعدد من برامج «الجزيرة» منذ السنوات الأولى لبثها، ونشرت هذه المقالات فى صحيفة الراية القطرية وفى عدد من الصحف المصرية.

التشنج. وينتهى البرنامج وقد ازداد الموضوع غموضًا، وتم التشويش بامتياز على المشاهد الذى انتقلت إليه حالة التعصب، ولم تتح له أية فرصة لرؤية الزوايا المختلفة للموضوع، فانحاز إلى أحد طرفى الشجار. وبدلاً من تقديم إضاءة تساهم فى رؤية أوضح للموضوع ، يقوم البرنامج بتكريس حالات التعصب المتشنج لدى المشاهدين ويضيف المزيد من التشويش على الموضوع.

وأعرف أن كثيرين سيجادلون بأن هذا البرنامج يجذب عددًا كبيرًا من المشاهدين وهذه حقيقة. غير أن كثافة المشاهدة لبرنامج لا يمكن اعتبارها معيارًا لنجاح البرنامج فى الالتزام بالمعايير المهنية. فكثيرا ما يلجأ مقدمو البرامج وفى كثير من الموضوعات إلى «الإثارة» بوسائل شتى ، ومن الطبيعى أن تكون الإثارة بالشجار والصياح وتبادل الاتهامات بل والسباب، من الطبيعى أن يجذب هذا الأسلوب المثير نوعية من المشاهدين من مستويات ثقافية متدنية ٠

وإذا أخذنا بمنطق كثافة المشاهدة فقط كمعيار لنجاح أى برنامج دون النظر إلى «نوعية» المشاهدة وتأثير البرنامج على المشاهد، فاننا بذلك نتجاهل تمامًا «رسالة الإعلام» والتقاليد المهنية المستقرة فى المؤسسات الإعلامية المحترمة. وفى مثل هذه الحالة سوف تحتل القنوات التى تقدم الإثارة الجنسية قمة النجاح .

أما برنامج «أكثر من رأى» فقد تكفّل مقدمه «سامى حداد» بإفساد الحوار الموضوعى، الذى يدور فى البرنامج بين ضيوف لديهم رؤى جديرة بالاحترام ، لكن السيد «سامى حداد» يلجأ فى كثير من الأحيان إلى مقاطعة الضيوف قبل أن يكملوا شرح وجهة نظرهم ليدلى برأيه الشخصى وهو التصرف الذى يتعارض مع الأسلوب المهنى السليم ، وكثيرًا ما يتعرض مقدم البرنامج فى مقاطعته للضيوف إلى أمور فرعية تقوده إلى الابتعاد عن «صلب الموضوع»، والذى يناقشه البرنامج مما يحرف الحوار بعيدا عن أصل الموضوع. ويكشف هذا الأسلوب عن حرص مقدم البرنامج على أن يوجه الحوار وجهة معينة تتناسب مع مواقفه وقناعاته الشخصية. ومثل هذا الأسلوب يتعارض تمامًا مع القواعد المهنية.

أما برنامج «بلا حدود» فيقع هو الآخر فى أخطاء لو تخلّص منها مقدم البرنامج لكانت له مكانة جيدة بين هذه النوعية من البرامج التى تحاور «المسئولين وصنّاع القرار» كما يقدم البرنامج نفسه. وللحق فإن مقدم البرنامج «أحمد منصور» يعدّ نفسه للحوار مع ضيوفه إعدادًا ممتازًا بجمع المعلومات الغزيرة التى تمكنه من إجراء حوار ممتع وموضوعى مع ضيوفه. لكن الخطأ أراه فى محاولات واضحة لتوجيه الحوار اتجاهًا يثبت به «أحمد منصور» خطأ سياسات لقادة أو أنظمة حكم يختلف «أحمد منصور» مع سياساتها وتوجهاتها الفكرية ، ويحرص على اصطياد أية معلومات - حتى وإن كانت غير موثوقة - لمهاجمة من يختلف مع سياساتهم. ويركّز بدرجة أكبر على الهجوم على «جمال عبد الناصر». كما يحرص عند تقديم الضيف على ذكر اتجاهاته الفكرية والسياسية خاصة إذا كان هذا الضيف يمثل اتجاهًا فكريًا مغايرًا لاتجاهاته - أى اتجاهات «أحمد منصور» - ويفعل ذلك بطريقة توحى بأن الضيف يقف فى موقف المتهم. ولو تخلى «أحمد منصور» عن الموقف المسبق من ضيوفه بمختلف انتماءاتهم لوصل ببرنامجه إلى درجة عالية من الإجادة.

ولا يتسع المجال لتقديم كل ما تقدمه «الجزيرة»، فقد توقفت أمام بعض ما تبثه القناة باعتبارها نماذج للالتزام أو عدم الالتزام بالمعايير المهنية. والسمة المشتركة فى تصورى التى تهبط بمستوى الأداء المهنى لعدد من برامج «الجزيرة» هى غلبة اتجاه فكرى معين. تتبناه القيادات المهنية بالقناة وتحاول أن تفرض هذا الاتجاه أو على الأقل تثبت أنه الاتجاه الأجدر بالاتباع وهو اتجاه يتبنى فكرا إسلاميا أقرب إلى فكر الإخوان المسلمين، وبالتحديد أقرب إلى فكر القيادات المحافظة بهذه الجماعة.

قناة العربية :

بدأت أنظمة الحكم العربية ممارسة ضغوط كبيرة على القيادة الساسية القطرية لتغيير أسلوب «الجزيرة»، خاصة فيما يتعلق بمناقشة قضايا تعتبرها هذه الأنظمة قضايا داخلية حساسة، أو استضافة رموز المعارضة لتهاجم

(١) يتم التعرض لموقف أنظمة الحكم العربية من الفضائيات فى فصل مستقل.

بشراسة سياسات هذه الأنظمة. وعندما فشلت كل محاولات الضغط سواء بالاتصالات الدبلوماسية أو بإغلاق مكاتب «الجزيرة» فى بعض العواصم ، فكرت بعض الأنظمة خاصة السعودية ومصر فى مواجهة «الجزيرة» بقنوات إخبارية تنافسها وتحاول جذب الجماهير بعيدًا عن «الجزيرة».

وكانت السعودية الأسرع فى تنفيذ هذه الفكرة، فقامت مؤسسة الـ MBC بإطلاق قناة «العربية» ووفرت لها الإمكانات الهندسية والبشرية الهائلة التى تؤهلها لأن تكون منافسًا قويًا لقناة «الجزيرة».

واستطاعت قناة «العربية» أن تكون منافسًا له وزنه لقناة «الجزيرة» خاصة فى بعض المناسبات والأحداث الساخنة، مثل تغطية الانتفاضة الفلسطينية والاحتلال الأمريكى للعراق والهجوم الإسرائيلى على لبنان وغزة . وقدمت القناة العديد من البرامج التى تلتزم إلى حد معقول بالمعايير المهنية.

غير ان تبعية قناة «العربية» لمؤسسه MBC السعودية نالت كثيرًا من ثقة المشاهدين فيها، فلم تستطع القناة أن تحافظ على القدر المعقول من الحياد والاستقلال والالتزام بالأداء المهنى، خاصة عندما يتعلق الأمر بأخبار وأحداث ذات صلة بالسعودية، أو الموضوعات التى تتبنى السعودية فيها اتجاهًا معينًا. فعندما يتعلق الأمر بأى موضوع له علاقة بالسعودية فإن قناة «العربية» تصبح نسخة مُعَدّلة من القنوات الرسمية السعودية. وهنا تفقد القناة ثقة المشاهدين فى أنها «قناة مستقلة» كما تقدم نفسها للمشاهد. وتراجعت ثقة المشاهدين بدرجة كبيرة فى القناة، لأن الجماهير العربية لاتثق فى الإعلام الرسمى لجميع الأنظمة العربية. وبطبيعة الحال فإن قناة «العربية» لا يمكن أن نعتبرها نسخة من القنوات الرسمية السعودية المثقلة بقيود تفرضها المؤسسة الدينية والقيم الاجتماعية السائدة فى السعودية. فقناة «العربية» شأنها شأن جميع القنوات السعودية التى لاتحمل «الشعار الرسمى»، للسعودية تخلّصت من كثير من هذه القيود لتتمكن من جذب جماهير المشاهدين. لكنها ـ أى قناة «العربية» ـ

لم تتمكن من التخلص من القيود الثقيلة التى يفرضها نظام الحكم السعودى على الموضوعات التى تتعلق بالشأن السياسى المباشر. أو حتى بأساليب «الدعاية» الساذجة والمباشرة لنظام الحكم ، مثل نقل الاحتفالات والاستقبالات التى يشارك فيها رموز الحكم السعودى.

وقد يرى البعض أن قناة «العربية» لم تزل قادرة على جذب نسبة معقولة من الجماهير لعدد من برامجها خاصة البرامج الوثائقية والحوارية. وهذا صحيح، فالمشاهدون فى هذه الحالة يتابعون هذه البرامج الوثائقية أو بعض البرامج الحوارية التى لا تمس من بعيد أو قريب أى شأن سعودى. لكن ما يعنينى هو مدى ثقة الجماهير فى مصداقية القناة ومدى استقلال توجهاتها، والتزامها بالمعايير المهنية فى «الأخبار» والقضايا المتعلقة بالشأن السياسى المباشر فى جميع البلاد العربية بلا استثناء. وفى هذا الجانب فإن القناة لم تستطع أن تقنع المشاهدين بما تعلنه عن استقلالها.

قناة الاخبارية

وهى قناة سعودية أخرى متخصصة فى الأخبار والشئون السياسية، لكنها لا تزعم الاستقلال بل تبث برامجها بشكل واضح تحت الشعار الرسمى للسعودية. من هنا فإنها ـ أى هذه القناة ـ لاتختلف عن القنوات السعودية الرسمية الأخرى إلا فى كونها قناة إخبارية متخصصة، ولهذا فإن موقف الجماهير من هذه القناة هو موقف عدم الثقة فيما تبثه.

قناة مصر الإخبارية قناة النيل :

حذت مصر حذو السعودية فى التصدى لجماهير «الجزيرة». فأطلقت قناتها المتخصصة فى الأخبار والبرامج السياسية تحت مسمى «قناة النيل ـ قناة مصر الإخبارية». وحاولت السلطات المصرية أن تمنح هذه القناة هامشا معقولا من الحرية لتتمكن من جذب الجماهير ومنافسة «الجزيرة»، ولكن الظروف فى مصر، خاصة مع تصاعد حركات الاحتجاج الجماهيرى واتساع

نطاقها، ومع تفجر العديد من قضايا الفساد الكبرى السياسية والمالية، ومع دخول قنوات مصرية خاصة ساحة التغطية الحرة لهذه الاحداث، هذه الظروف كشفت هشاشة هامش الحرية الممنوح لقناة «النيل».

فعندما كانت الشوارع المصرية تموج بحركات الاحتجاج والإضرابات والاعتصامات، وكانت قضايا فساد خطيرة تتفجر فى مصر، وكانت قضايا التعذيب فى أقسام الشرطة وغيرها من قضايا الاعتداء على حريات المواطنين، وقضايا تزوير الانتخابات تمثل فقرة يومية فى برامج القنوات الخاصة.

لم تستطع «قناة النيل» أن تقترب، مجرد اقتراب من هذه القضايا ولو بقدر معقول من الالتزام المهنى. وكان موقف قناة «النيل» متطابقًا فى كثير من الأحيان مع جميع القنوات المصرية الرسمية التى تجاهلت تمامًا هذه الأحداث والتى تعايشها الجماهير وتراها رأى العين، أو تقدم لقطات منتقاة ولثوان قليلة، وتحرص على أن تنتقى اللقطات من زوايا معينه تساعد ضيوف القناة المدافعين عن نظام الحكم من الدفاع عن سياسات وممارسات النظام. وعندما تتعرض لمثل هذه الأحداث فإنها تلجأ إلى حشد رجال ورموز السلطة للدفاع عن موقف الحكومة ونظام الحكم.

وتقدم القناة نفس الوجوه من مثقفى السلطة ورجالها، وهى الوجوه التى تحتل شاشات القنوات الرسمية وتردد نفس الأقوال والتبريرات التى لا تحظى بثقة الجماهير.

أهداف هذه القنوات:

رغم أن الحديث عن أهداف هذه القنوات ورد خلال الحديث المفصّل عن كل قناة، إلا أننى رأيت أن أفرد سطورًا أركز فيها بإيجاز على الأهداف العامة التى يريد مالكو هذه القنوات تحقيقها، وأراها على هذا النحو:

١ - تبرير سياسيات أنظمة الحكم العربية التى تتعرض لانتقادات عنيفة خاصة فى الموضوعات التى يتشكل فيها رأى عام دا خلى وعربى معارض لهذه

السياسات. ومحاولة تقديم التفسيرات لإقناع الرأى العام الداخلى والعربى بصواب هذه السياسات الحكيمة.

٢ - ومحاولة إقناع الجماهير العربية بان سياسات هذه الأنظمة فى القضايا القومية تحقق المصالح القومية العليا للأمة العربية. وترى بعض هذه الأنظمة أن إقتناع الجماهيرالعربية بأن هذه القناة أو تلك تعبر عن ضمير الجماهير العربية وأحلامها يحقق لمن يطلق هذه القناة نفوذًا أدبيًا تتم ترجمته إلى قوة سياسية تضاف إلى الوزن السياسى لهذا النظام، الذى يطلق القناة بأضعاف أضعاف قوته الطبيعية، التى تتمثل فى الموقع الجغرافى والمساحة والتاريخ وعدد السكان والثروة وإلى آخر هذه العناصر الطبيعية، التى توضع فى الحُسبان عند تقدير المكانة السياسية لأى دولة. ويتطلع نظام الحكم الذى يريد أن يحقق هذه القوة الأدبية إلى دور سياسى إقليمى يتجاوز دوره الطبيعى بكثير وإلى مكاسب سياسية لا تتحقق لدول تتجاوز مكانتها السياسية الطبيعية مكانة هذه الدولة مئات المرات. وأرى أن قناة «الجزيرة» هى النموذج الأكثر وضوحًا فى هذا المجال. فقد نقلت هذه القناة إمارة قطر من «منطقة الهوامش» على الساحة العربية إلى منطقة تنافس فيها بعض الدول العربية الكبيرة صاحبة النفوذ التقليدى.

٣ - التلويح لباقى الدول العربية التى تشتبك فى خلافات مع الدول التى تطلق القناة بأن لديها «قوة ردع إعلامى» قادرة على أن تسبب مشكلات لخصومها بفضح قضايا فساد مالى أو سياسى أو أخلاقى، تورطت فيه قيادات سياسية عليا بنظام الخصم.

وتدرك كل أنظمة الحكم العربية أن ملفات كثيرة لقضايا الفساد هذه متوفرة لدى الأنظمة الأخرى وتحتفظ بها للكشف عنها عند الضرورة. والضرورة هنا هى الاشتباك فى خلافات حادة وهى أمور متوقعة فى كل وقت بين الدول العربية.

هذه الأهداف كما نرى تتعلق بأنظمة الحكم العربية التى تملك العدد الأكبر والمؤثر من هذه القنوات، سواء أُطلقت هذه القنوات تحت الشعارات الرسمية للدولة أو أطلقها رجال أعمال أو شركات تسيطر عليها بشكل مطلق أنظمة الحكم. لكنها ترى أن تستخدم «الاستقلال الظاهرى» لهذه القنوات لتكون لديها فرصة أكبرللحركة والمناورة عند الاشتباك مع الأنظمة المختلفة معها.

٤ - وتبقى قنوات خاصة فعلا تملكها قوى سياسية معارضة لأنظمة الحكم فى بلادها أطلقت قنواتها من عواصم أوربية ومن أشهرها قناة ANN «شبكة الأخبار العربية»، والقناة التى أطلقها المعارضون السعوديون من لندن. وقناة حوار، وبعض القنوات الأخرى التى تتبنى توجهات قوى معارضة عربية مختلفة، وتمثل المعارضة المصرية والسورية والسعودية فيها نسبة معقولة.

وهذه القنوات تعانى من مطاردة أنظمة الحكم العربية لها وممارسة ضغوط لإلغاء بثها، وتأثير هذه القنوات محدود، وغالبا ما توجه هذه القنوات خطابها إلى مواطنى القطر العربى الذى يملك معارضوه هذه القناة.

وهدف هذه القنوات محصور فى تأليب الجماهير على نظام الحكم فى بلد عربى معين وتمكين القوى المعارضة لهذا النظام من أن يكون لها صوت مسموع فى بلادها مخترقة الحصار الإعلامى الذى يفرضه النظام.

الفصل الرابع

الفضائيات الموجّهة

❀ قنوات أجنبية ناطقة باللغة العربية

- لمحة تاريخية
- أهداف هذه القنوات
  - ❑ قناة الحرة الأمريكية
  - ❑ قناة العالم الإيرانية
  - ❑ قناة الـ BBC الإنجليزية
  - ❑ قناة روسيا اليوم
  - ❑ قناة DW الألمانية
  - ❑ قناة فرانس ٢٤
  - ❑ القناة الصينية

❀ قنوات عربية ناطقة بلغات أجنبية

- أهداف هذه القنوات
  - ❑ قناة النيل الدولية Nile TV
  - ❑ قنوات سعودية وكويتية
  - ❑ قناة الجزيرة الدولية

فضائيات أجنبية باللغة العربية

لمحة تاريخية:

تبث الدول العظمى والكبرى صاحبة المصلحة أو الطامعة فى الهيمنة على البلاد العربية، ـ إذاعات باللغة العربية موجهة إلى الجماهير العربية. وهذه الإذاعات بدأت فى الظهور بقوة خلال الحرب العالمية الثانية وكانت أشهر الإذاعات الموجهة فى تلك الفترة هى الإذاعات التى تطلقها ألمانيا النازية لتحريض الجماهير العربية ضد الحلفاء بشكل عام، وبشكل خاص ضد الجيوش البريطانية التى تحتل معظم البلاد العربية فى تلك الفترة. وبالمقابل كانت إنجلترا توجه إذاعتين إحداهما محطة «الشرق الأدنى» التى تبث من القدس ثم انتقلت بعد قيام إسرائيل إلى قبرص وإذاعة الـ «BBC» الناطقة باللغة العربية التى تبث من لندن. ومع تعاظم دور الإعلام أصبحت الإذاعات الموجهة إلى الدول العربية والدول الإسلامية فى آسيا والدول الإفريقية ودول أمريكا اللاتينية أحد أهم الأسلحة الإعلامية التى تستخدمها الدول للترويج لسياساتها أو لمهاجمة خصومها. وكانت مصر من أكثر الدول اهتماماً بهذه الإذاعات الموجهة بعد ثورة يوليو[(١)]. فأطلقت القاهرة عشرات الإذاعات الموجهة إلى الدول بلغاتها المحلية أو بالإنجليزية والفرنسية.

أما الإذاعات الموجهة إلى المنطقة العربية والمعنية بالدفاع عن سياسات الدول الكبرى فكانت الـ BBC «الإنجليزية» وصوت أمريكا «الولايات المتحدة الأمريكية» ومونت كارلو «فرنسا» وإذاعة موسكو العربية «الاتحاد السوفييتى».

قصدت بهذه اللمحة التاريخية أن أكشف للقارئ اهتمام الدول باستخدام الإعلام فى صوره المختلفة لكسب الرأى العام سواء بمهاجمة الخصوم أو بمحاولة الإقناع بسياسات الدول التى تُطلق هذه الإذاعات.

ومن الطبيعى أن يكون البث الفضائى التليفزيونى الذى يمثل التطور الطبيعى للبث العابر للقارات والقادر على اختراق كل الحواجز والحدود، هو

(١) المزيد من التفاصيل تضمنها الفصل الأول فى الصفحات الخاصة بـ «الحرب الإعلامية» .

الأسلوب الأمثل الذى يسمح بالوصول إلى الجماهير العريضة فى أى بلد دون أن يستطيع نظام الحكم فى هذا البلد أو ذاك أن يمنعه من الوصول إلى الجماهير، بل إن هذا التطور أضاف ميزة بالغة الأهمية وهى تقديم الأحداث نابضة بالحيلة صوتاً وصورة من مواقع الأحداث ، وهو الأمر الذى يضيف عنصرًا مهمًّا من عناصر إقناع الجماهير.

أهداف هذه القنوات:

عندما تطلق أى دولة إذاعة أو قناة تليفزيونية موجَّهة لبلد أو منطقة ما، فإنها تفعل ذلك لتحقيق أهداف تتعلق بمصالح هذه الدولة التى أطلقت القنوات الموجهة، وإنها ـ أى هذه الدولة ـ توجه قنواتها الإذاعية والتليفزيونية إلى الدول التى لها علاقة بهذه المصالح.

ولو أننا أردنا أن نتعرف على أهداف الدول التى توجه قنواتها التليفزيونية إلى البلاد العربية فبوسعنا أن نحدد أهدافاً عامة تشترك هذه القوات جميعاً فى محاولة تحقيقها. ثم هناك أهداف خاصة لكل قناة تتعلق بأهداف ومصالح الدولة التى أطلقتها. أما الأهداف العامة فأراها على النحو التالى:

أولا: تبرير سياسات الدول التى أطلقت هذه القنوات ومحاولة إقناع الرأى العام فى الدول العربية بأن هذه السياسات هدفها تحقيق مصالح الدول والشعوب العربية، أو على الأقل ليست موجهة ضد هذه المصالح.

ثانيا: استعراض جوانب التقدم والتفوق فى مجال العلوم الحديثة وجودة المنتجات الصناعية فى تلك البلاد لتحقيق ميزة تنافسية لمنتجاتها فى أسواق البلاد العربية التى تعتبر من أهم الأسواق المستهلكة لمنتجات هذه البلاد. وتحظى الصناعات الغربية بشكل خاص باهتمام ملحوظ لضمان عقد صفقات تسليح كبرى مع الدول العربية التى تخصص ميزانيات ضخمة للإنفاق على التسلح، ودخلت روسيا حديثًا فى هذا المجال بعد أن استعادت صناعاتها الحربية عافيتها وحاولت المنافسة فى هذا المجال.

ثالثاً: محاولة كسب ثقة الجماهير العربية بإقناعها بأن هذه الدول تستطيع أن تسهم فى تنمية البلاد العربية سواء بضخ استثمارات أو بنقل التكنولوچيا الحديثة.

رابعاً: تشكيل صورة ذهنية للقوة الهائلة التى لا تقهر والتى تملكها الدولة صاحبة القناة. ويتم ترسيخ هذه الصورة بتسريبها عبر برامج شتى وأعمال درامية جذابة. والنتيجة الطبيعية فى مثل هذه الحالات إقناع الجماهير التى ترفض سياسات هذه الدول بأن أى صراع معها مصيره الفشل والهزيمة، وأن القبول بسياسات هذه الدول هو طوق النجاة الذى يحقق لها الأمن والسلامة والحماية. «تركز إسرائيل والولايات المتحدة الأمريكية على هذا الجانب» .

أهمية البلاد العربية

تعتبر البلاد العربية منطقة جذب مهمة للدول العظمى الساعية للهيمنة على المناطق الاستراتيچية والسيطرة على المناطق الغنية بالبترول؛ المصدر الأهم للطاقة التى يعتمدعليها التقدم والنمو فى العالم كله. ومن يتمكن من السيطرة عليه يضمن امتلاك قوة هائلة فى جميع مجالات التنافس مع الدول الأخرى. وإذا كان البترول طوال العقود السابقة هو الثروة التى تثير لعاب الدول العظمى، فقد أضيف إلى البترول عنصران، أحدهما يتعلق بالثروات الطبيعية التى تملك منها البلاد العربية مخزوناً ضخماً مثل الغاز الطبيعى «فى الجزائر وقطر ومصر» واليورانيوم «دارفور» والثروات الزراعية «السودان والصومال والعراق نسبياً». وهذه الثروات الزراعية أضيف إلى أهميتها البالغة كغذاء للإنسان الاتجاه الحديث لاستخدام بعض المحاصيل فى إنتاج الوقود الحيوى الذى يأمل العلماء أن يعوّض النقص المتوقع فى إنتاج البترول. كما أنها ـ أى المنطقة العربية بموقعها الجغرافى ومناخها يمكن أن تكون حقلاً لإنتاج الكهرباء من الطاقة الشمسية التى يمكن أن يتم تصديرها إلى أوربا[(١)] .

(١) تشير أنباء كثيرة إلى أن الدول الأوربية تقوم فعلا بدراسات جدوى اقتصادية وفنية لمشروعات إنتاج الكهرباء من الطاقة الشمسية فى البلاد العربية التى تتمتع بسطوع الشمس طوال العام تقريبا ونقل هذه الكهرباء عبر شبكة متصلة بالشبكة الأوربية.

ويضاف إلى الأهمية البالغة لهذه الثروات الطبيعية، عنصر الموقع الجغرافى الذى يطل على وسط آسيا، ليصبح المنطقة الممتازة لمراقبة وحصار النفوذ المتنامى لثلاث قوى عظمى تتحرك بقوة لمنافسة الولايات المتحدة الأمريكية وهذه القوى الثلاث هى الصين والهند وروسيا.

هذه الأهمية الكبرى للثروات والموقع هى المحرك لعمليات الغزو الأمريكى لأفغانستان والعراق والهيمنة على العديد من البلاد العربية بكل الوسائل المتاحة. وهى أيضاً التى تحوك دولاً عظمى منافسة لمحاولة الحصول على موطئ قدم بالمنطقة خاصة روسيا وبعض الدول الأوربية.

وهنا يأتى دور الإعلام الموجّه الذى يهيئ المناخ لنفوذ أو هيمنة تسمح بتحقيق أهداف الدول التى تطلق القنوات الموجهة. ويضاف إلى هذه الدول العظمى الطامحة فى الهيمنة على المنطقة بعض دول الجوار الراغبة فى أن يكون لها دور موثر وكلمة مسموعة فى الإقليم مثل تركيا وإيران.

نفوذ إقليمى :

وترى إيران بشكل خاص أن الظروف مهيأة لأنلقب دوراً إقليمياً له وزنه، معتمدة على نسبة لا بأس بها من المسلمين الشيعة فى العراق ولبنان وسوريا وبعض دول الخليج والمناطق الشرقية من المملكة العربية السعودية. وفى الصراع الذى تخوضه إيران مع أمريكا وإسرائيل بعد سقوط نظام الشاه، يصبح هذا الإقلم إقليمياً مؤثراً لإيران ويصبح ورقة مهمة فى أى محاولات لتسوية هذا الصراع خاصة مع أمريكا.

من هنا يأتى دور الإعلام الموجة الذى يهيىء المناخ الملائم لهذه الدول لتحقيق أهدافها وذلك بكسب الرأى العام فى الدول العربية.

وبالإضافة إلى هذه الأهداف العامة فإن لكل دولة من الدول التى تطلق هذه الفضائيات الموجهة أهدافاً خاصة بهذه الدولة. وسوف أتعرض لهذه الأهداف الخاصة بتفصيل مناسب عند الحديث عن هذه الفضائيات.

والآن إلى حديث يتعرض لأهم الفضائيات الموجهة إلى المنطقة العربية. وسأقتصر على الملامح العامة لهذه القنوات دون الخوض فى تفاصيل كثيرة. كما أننى لن أتعرض لجميع الفضائيات التى تُوَجَّه إلى منطقتنا العربية لصعوبة متابعة جميع هذه القنوات من ناحية ولأن الكثير منها ليس له تأثير ملحوظ يستحق التوقف عنده.

قناة الحرة «الأمريكية»:

تابعت الجماهير العربية الحرب التى شنتها القوات الأمريكية وحلفاؤها على العراق من خلال البث المباشر الذى قدمته قنوات عربية «كالجزيرة» و«العربية». وكانت مشاعر الجماهير العربية ملتبسة، وإن مالت إلى رفض أى منطق لتبرير غزو أجنبى «أمريكى» لدولة عربية.

وكلن مَرَدُّ هذا الالتباس مشاعر السخط على الممارسات القمعية التى كان يمارسها الرئيس العراقى صدام حسين ويضاف إلى هذا الشعور ترويج الإعلام الرسمى لبعض الأنظمة العربية لمبررات الغزو الأمريكى. ومع سقوط صدام حسين وبداية السيطرة الكاملة لقوات الغزو الأمريكية على العراق، بدأت نتائج الاحتلال العسكرى الأمريكى تتبدى فى صور شتى تستفز المشاعر الوطنية والقومية، ومارست قوات الاحتلال الأمريكى أبشع ألوان القهر الوحشى ضد العراقيين.

وبدأت مشاعر الغضب والكراهية تنتشر بسرعة مذهلة ضد الاحتلال الأمريكى. وأسهمت الفضائيات العربية فى تأجيج مشاعر الكراهية والغضب ضد قوات الاحتلال الأمريكى وضد السياسات الأمريكية فى المنطقة بشكل عام، خاصة سياسات أمريكا المساندة والمشاركة لكل ما تمارسه إسرائيل من عدوان بشع على الشعب الفلسطينى.

وهنا قررت الإدارة الأمريكية تخصيص ميزانية ضخمة لإطلاق فضائية ناطقة باللغة العربية لتجميل وجه أمريكا وتبرير سياساتها.

بدأت قناة «الحرة» بداية غير موفقة مهنياً فبدلاً من الالتزام ـ ولو شكلاً ـ بالموضوعية، كرّست برامجها لدعاية المباشرة للسياسة الأمريكية المرفوضة

جماهيرياً. واختارت ضيوف برامجها فى الكثير من الأحيان من الشخصيات التى لا تثق فيها الجماهير العربية. كما أن الكثير من الشخصيات المعروفة بمواقفها الوطنية والقومية المحترمة رفضت المشاركة فى برامج هذه القناة فى بداياتها المبكرة.

وبعد فترة تأكد فيها المسئولون الأمريكيون من فشل هذه القناة فى كسب الجماهير العربية، حاولوا تغيير الخطاب الدعائى المباشر والفج بخطاب إعلامى ظاهره الالتزام المهنى وبقدر من الموضوعية. ورغم ذلك فإن الجماهير العربية لم تمنح ثقتها لهذه القناة وظلت تتعامل معها باعتبارها منصة دعاية أمريكية لا أكثر.

وقد حاولت قناة «الحرة» أن تنافس موجة البرامج الجماهيرية التى جذبت الجماهير بمناقشة قضايا الفساد والحريات ومساوئ الحكومات العربية. فدخلت مجال هذه البرامج وقدمت الكثير من المواد التى تكشف سوءات أنظمة الحكم العربية سواء فى نشرات الأخبار أو البرامج الجماهيرية.

ورغم إقبال الجماهير على متابعة مثل هذه البرامج فإن الجماهير العربية ترى أن القناة فى هذه الموضوعات فقط، قناة يمكن متابعتها والترحيب بما تبثه فى هذا المجال، باعتبارها منبراً تستثمره قوى المعارضة لأنظمة الحكم العربية للتعبير من خلاله عن رؤاها وعن رفضها لممارسات وسياسات الأنظمة، التى تمنع قوى المعارضة من التعبير عن نفسها عبر الإعلام الرسمى.

ويعلل بعض الخبراء تركيز قناة «الحرة» فى بعض الحالات على برامج وأخبار تكشف عن الممارسات السيئة وعن الفساد المستشرى فى عدد من البلاد العربية ـ هذا الاتجاه بأنه محاولة لتحقيق هدف مزدوج :

الشق الأول منه: كسب ثقة الجماهير التى تمنح ثقتها لكل قناة تكشف فسادًا ماليًّاوأ سياسيًّا وتسمح بتوجيه الانتقادات لسياسات وممارسات الحكام العرب.

الشق الثانى: للضغط على هذه الأنظمة العربية، بالتلويح بإمكانية فتح المزيد من ملفات الفساد أو إغلاقها حسب درجة قبول هذه الأنظمة لتنفيذ ما تطلبه الولايات المتحدة منها.

وأتوقع أن تحاول هذه القناة استثمار مناخ تراجع عدد كبير من الفضائيات العربية عن تقديم البرامج الجماهيرية الناقدة للفساد المالى والسياسى لأنظمة الحكم العربية، بعد محاولات وزراء الإعلام العرب وضع قيود عنيفة على الفضائيات العربية بحيث اضطرت معها هذه الفضائيات إلى خفض سقف الحرية الممنوح لمقدميها. وفى هذا المناخ تستطيع قناة «الحرة» أن تستغل غياب هذه القنوات عن ساحة المتابعة النقدية الحادة والساخنة لممارسات أنظمة الحكم العربية، فتتوسع فى هذه النوعية من البرامج مطمئنة إلى أن الحكومات العربية ستقف مكتوفة الأيدى أمام هذه القناة الأمريكية. وأن هذه الحكومات لن تمتلك الجرأة أو الوسائل التى تمكنها من منع هذه القناة من البث أو حتى منع مراسليها والمتعاملين معها من أداء عملهم. وبهذا تكسب هذه القناة جماهيرية واسعة فى غياب هامش الحرية الذى كانت تتمتع به القنوات الخاصة.

أهداف خاصة :

١ - الدفاع عن الانحياز الأمريكى لإسرائيل :

تدرك الإدارة الأمريكية مدى الرفض العربى الشامل للانحياز الأمريكى لإسرائيل، فتحاول أن تقنع الجماهير العربية بأن سياساتها متوازنة وأنها ـ أى أمريكا ـ هدفها تحقيق سلام شامل ومستقر فى المنطقة وهذا الاتجاه هو أحد الأهداف الخاصة التى تشغل المسئولين عن قناة «الحرة».

٢ - الموقف من الإسلام :

بعد تفجيرات نيويورك الشهيرة تصاعدت موجة العداء للمسلمين والإسلام فى أمريكا وشجعت الإدارة الأمريكية القوى التى تعادى الإسلام والمسلمين. وكان رد فعل المسلمين فى جميع أنحاء العلم مزيداً من السخط على الإدارة الأمريكية ليس فقط باعتبارها المناصر لإسرائيل بل لأنها تقود فى هذه المرحلة حرباً شرسة ضد الإسلام والمسلمين.

وفى نهايات حكم الرئيس الأمريكى بوش الابن حاول هذا الرئيس أن يخفف من حالة السخط الإسلامى بتصريحات تتحدث بقدر معقول من

الاحترام عن الإسلام ونفى العداء الأمريكى للمسلمين. وعندما تولى الرئيس أوباما منصب الرئاسة الأمريكية كانت الظروف مهيأة لقناة «الحرة» لتقدم خطاباً إعلامياً مغلّفاً بالكثير من عبارات المودّة والصداقة مستندة إلى أصول أوباما الإسلامية وإلى حرصه على توجيه رسائل ودودة للعالم الإسلامى فى خطاب خاص تم بثه من القاهرة بلد الأزهر. كل هذه الملابسات ساعدت قناة «الحرة» على بث المواد التى تحاول أن تقنع المسلمين بأن أمريكا صديق مخلص للمسلمين، وأنها تحترم الإسلام وتقدّر دوره الحضارى.

٣ – تشوية صورة الخصوم :

ولا تنسى «الحرة» أن تحاول تشويه صورة الصين بالتركيز على موقف الصين من حقوق الإنسان، وتقدم نماذج كثيرة تدلل على انتهاك السلطات الصينية لحقوق المواطنين الصنيين. فهذا الهدف الخاص يحقق للسياسة الأمريكية خلق مناخ غير متعاطف مع الصين التى تقتحم أسواق البلاد الإسلامية والعربية بقوة، والتى تكسب تعاطف الجماهير فى هذه البلاد مما يفيدها فى المنافسة فى مجالات الاستثمار والتجارة فى أسواق هذه الدول.

وتضيف «الحرة»خطاباً إعلامياً يشكك العرب فى نوايا «إيران» التوسعية ضد دول عربية، وتحاول إقناع الدول العربية التى تسود فيها المذاهب السنّية بأن إيران تقوم بمحاولة نشر المذهب الشيعى. وهذه الأهداف الخاصة تحاول قناة «الحرة» تحقيقها إضافة إلى الأهداف العامة التى أشرت إليها.

وأعتقد أن الجماهير العربية ستبقى متشككة فى أهداف ونوايا هذه القناة ولن تستطيع القناة أن تكسب ثقة الجماهير العربية لأن الإعلام مهما بلغت براعته لا يستطيع أن يبرو أيقدّم تفسيراً مقبولاً للسياسات الأمريكية المعادية للعرب والمنحازة لإسرائيل. فالأحداث اليومية ومواقف أمريكا الداعمة بشكل مطلق لكل الممارسات العدوانية الإسرائيلية تتكفل بإجهاض الجهود الإعلامية التى تبذلها قناة «الحرة» لتجميل وجه أمريكا. فالإعلام لا يستطيع أن يغير الواقع بمجرد الإدعاء بعدم وجود هذا الواقع ولهذا يستمر فشل قناة «الحرة» الأمريكية فى كسب ثقة الجماهير العربية.

قناة العالم «إيرانية» :

أطلقت إيران قناة «العالم» الموجهة إلى البلاد العربية، رغم أنها تملك قناة ضمن منظومة الإعلام الرسمى الإيرانى ناطقة باللغة العربية، لكنها أطلقت قناة «العالم» لتنافس بأسلوب مختلف عن أسلوب القنوات الرسمية. وتحاول قناة «العالم» أن تقدم إعلاماً يلتزم بالمعايير المهنية نسبياً، وأن تتجنب الدعاية المباشرة للسياسات الإيرانية، خاصة فيما يتعلق بنقاط الخلاف مع الدول العربية. كما تحاول أن تبتعد بدرجة معقولة عن الموضوعات التى تثير خلافات مذهبية خاصة مع المذاهب السنّية.

وتقدم هذه القناة العديد من البرامج التى تكشف السجل الأسود للإدارة الأمريكية فى مجال تعذيب السجناء السياسيين من معارضيها فى البلاد التى تحتلها كمَشَاهد التعذيب الشهيرة فى سجن أبوغريب العراقى، وتبث القناة كل ما يدين الإدارة الأمريكية ويكشف عن تصرفات تناقض ما تدّعيه أمريكا من حرصها على حقوق الإنسان.

كما تركز القناة أيضاً على مهاجمة إسرائيل وتركز على الأخبار التى تحقق فيها المقاومة أى ضربات موجهة لإسرائيل، سواء فى فلسطين أو لبنان. وتوجه خطابها للجماهير فى البلاد العربية مغلّفاً بمسحة دينية تحاول من خلالها إثبات وحدة المسلمين مهما اختلفت مذاهبهم لمواجهة قوى العدوان والهجمة الأجنبية خاصة الأمريكية والإسرائيلية.

ورغم المحاولات المستمرة من هذه القناة علي التأكيد على وحدة المسلمين فإن القنوات التى تطلقها دول عربية إسلامية ليست على وفاق مع إيران، تنفخ فى قضية الخلافات المذهبية بين الشيعة والسنة. ويبدو أن هذه الحملات ضد محاولة إيران نشر المذهب الشيعى ، لذلك فإنها أثرت فى نسبة كبيرة من الجماهير العربية التى تتعامل بريبة وتحفّظ مع ما تبثه قناة «العالم» الإيرانية، خاصة الجماهير فى البلاد ذات الأغلبية السنية والتى أطلق بعضها العنان

لإعلامه لاتهام إيران بالسعى لنشر المذهب الشيعى فى البلاد العربية وتمويل جماعات شيعية لأداء هذه المهمة[1].

أهداف خاصة :

ومن الأهداف الخاصة التى تحاول قناة «العالم» أن تحققها بالإضافة إلى الأهداف العامة التى أشرت إليها :

١ - كسب تعاطف الجماهير العربية فى قضية المفاعلات النووية الإيرانية، وإقناع الجماهير العربية بأن امتلاك إيران، الدولة المسلمة، أسرار التكنولوچيا النووية يمثل كسباً كبيراً لكل الدول الإسلامية.

٢ - طمأنة الدول العربية خاصة دول الخليج، والتأكيد على أن تنامى القوة العسكرية الإيرانية . لايمثل أى خطر على أى بلد عربى، وأن حرص إيران على امتلاك قوة عسكرية رادعة هدفه الوقوف فى وجه الأطماع الأمريكية وتعديل ميزان القوة العسكرية بين إسرائيل والدول العربية هذا الميزان الذى يميل بشدة لصالح إسرائيل بمساندة أمريكا . وأن قوة إيران العسكرية قوة مضافة إلى قوة الدول العربية والإسلامية.

٣ - التأكيد على وحدة المسلمين بمختلف مذاهبهم ومحاولة نفى ما يتردد عن رغبة إيران فى نشر المذهب الشيعى بين جماهير المسلمين المعتنقين للمذاهب السنية.

٤ - تقديم الدعم الإعلامى للدول والقوى السياسية المتحالفة مع إيران فى الوطن العربى وأبرزها سوريا وحزب الله فى لبنان وحركة حماس فى فلسطين.

ومن الطبيعى أن ترحب الجماهير التى تعتنق المذهب الشيعى بهذه القناة. وتكسب القناة شرائح من أتباع المذاهب السنية خاصة فى فلسطين ولبنان. كما أن النصر الذى حققه حزب الله فى حربه مع إسرائيل لم يقف أثره الإيجابى

(١) اقتحمت سلطات الأمن المصرية مكاتب قناة «العالم» بالقاهرة فى محاولة للعثور على ما يدين القناة بمخالفات تستحق العقاب. وفى نفس الوقت أوقفت السلطات المسئولة بث القناة على القمر المصرى «النايل سات» فى شهر أكتوبر «تشرين أول» ٢٠٠٩ . وبالتزامن مع وقف البث على القمر المصرى تم وقف بث القناة على القمر العربى «آراب سات». وفى نوفمبر «تشرين ثانى» ٢٠٠٩ أى بعد حوالى شهر أعيد بث القناة على القمر العربى «آراب سات» بينما استمر وقف بث القناة على القمر المصرى حتى تاريخ صدور هذا الكتاب.

عند حدود قناة «المنار» اللبنانية والتابعة لحزب الله بل تجاوزه إلى منح قناة «العالم» فرصة جيدة لكسب ثقة شرائح كبيرة من المسلمين الشيعة والسنة معاً الذين رأوا فى انتصار حزب الله وتحدى أمينه العام حسن نصر الله (الشيعى) لإسرائيل نصرًا عربيًّا وإسلاميًّا، وذاقوا حلاوة الانتصار على إسرائيل، هذا الشعور الذى لم يتذوقوه لعشرات السنين إلا فى لحظات خاطفة خلال حرب أكتوبر ١٩٧٣.

الـ BBC العربية «إنجليزية»

فى بدايات عام ٢٠٠٨ بدأت هيئة الإذاعة البريطانية البث المنتظم لقناة الـ «BBC» الناطقة باللغة العربية. ولم تكن هذه هى المرة الأولى التى تبث فيها هيئة الإذاعة البريطانية فضائية باللغة العربية. فقد سبق لهيئة الإذاعة البريطانية منذ أكثر من عشر سنوات أن قامت ببث فضائى باللغة العربية فى إطار مجموعة من قنوات «أوربت» السعودية كما ذكرنا من قبل[1].

ولم يكتب لهذه التجربة أن تستمر طويلاً فقد اصطدم حرص الـ BBC على المعايير المهنية المحترمة بالمحاذير والخطوط الحمراء التى يضعها النظام السعودى.

هذه التجربة أكدت لهيئة الإذاعة البريطانية ضرورة التفكير جدياً فى أن تطلق فضائية لا تخضع المعايير غير التى التزمت بها هيئة الإذاعة البريطانية بدرجة كبيرة طوال تاريخها، ولا تخضع لإدارة لها أهدافها الخاصة، واحتمالات تعارض أهداف الطرفين واردة دائماً.

الإصدار الثانى:

فى عام ٢٠٠٨ بدأ البث المباشر من لندن تحت السيطرة الكاملة لهيئة الإذاعة البريطانية. واعتمدت الـ «BBC» على تاريخها الطويل ورصيد الثقة الذى بنته طوال عقود اعتبرتها الجماهير العربية المصدر الأكثر صدقاً للأخبار،

(١) يمكن مراجعة تفاصيل هذه التجربة فى الفصل الثانى الخاص بالقنوات الخاصة وبالتحديد فى الصفحات التى تتحدث عن قناة «الجزيرة» وأيضاً فى الفصل الأول المعنى بالقنوات الحكومية والذى يصنف قنوات «أوربت» باعتبارها أحد قنوات المنظومة الإعلامية السعودية.

رغم أن الظروف التى كسبت فيها الـ «BBC» هذه الثقة لم تكن ظروفا مواتية؛ لأن قوات الاحتلال البريطانى كانت جاثمة على أراضى أوطان عربية كثيرة. وقد اهتزت هذه الثقة لفترة خلال الغزو الثلاثى لمصر عام ١٩٥ والذى تشاركت فيه إسرائيل وفرنسا وإنجلترا. لكن سرعان ما تمكنت الـ «BBC» من استعادة ثقة الجماهير العربية فيما تبثه من أخبار وبرامج سياسية.

وأعتقد أن الظروف الحالية تمنح قناة الـ «BBC» فرصة ممتازة بعد أن انتهى عهد الاستعمار البريطانى منذ سنوات طويلة. ولم تعد إنجلترا تمثل لدى الجماهير العربية قوة احتلال، وبالتالى لم تعد الـ «BBC» تعانى من مشاعر العداء الجماهيرى لإنجلترا والذى ينعكس بالضورة ـ ولو نسبياً ـ على ما يتم بثه من إذاعة بريطانية.

الآن تخاطب قناة الـ «BBC»جمهوراً عربياً لا يحمل أى ضغينة أو عداء لإنجلترا، وبالتالى لا يحمل مشاعر شك تجاه الخطاب الإعلامى الصادر من لندن. هذا المناخ الجديد يمنح الـ «BBC» الفرصة لتتفوق على القنوات المنافسة ليس فقط بالمستوى المهنى الجيد الذى عُرفت به، لى أيضاً لأن الجماهير العربية ليس لديها مشاعر عداء تجاه إنجلترا التى تطلق هذه القناة أو شكوكاً فى نواياها تجاه العرب، بينما تستقبل الجماهير العربية العديد من القنوات الأخرى الموجهة بمشاعر عداء أو بشكوك كثيرة فى نوايا الدول التى تطلق هذه القنوات كما هو الحال مع قناتى «الحرة» الأمريكية و«العالم» الإيرانية.

وأعتقد ان الـ «BBC» العربية تستطيع إذا أحسنت استغلال الظروف المواتية أن تحتل موقع الصدارة بين جميع القنوات الموجهة المنافسة والتى تنظر لها الجماهير العربية بريبة. بل وبين الكثير من الفضائيات العربية الرسمية والخاصة فى حالة ما إذا تم التضييق على الفضائيات العربية. وفى هذه الحالة فلن يبقى على الساحة للمنافسة سوى قناة «الجزيرة» التى أظن أنها لن تستسلم لقيود وزراء الإعلام العرب وقناة «الحرة» وقناة «دبى» بدرجة ما

وقنوات مثل «روسيا اليوم» و«الألمانية» الناطقة بالعربية وقناة «فرانس ٢٤» وكلها لا تملك الخبرة التى تملكها الـ «BBC».

غير أن هذه الفرصة تحتاج إلى أن تقتحم الـ «BBC» مجال البرامج الجماهيرية التى تكشف الفساد السياسى والمالى لأنظمة الحكم العربية بجرأة أكبر، وأن تكون منبراً حراً لكل قوى المعارضة فى البلاد العربية. وأشك كثيراً فى أن تفعل الـ «BBC» ذلك لأنها تلتزم بالنهج المتحفظ المعروف عن هيئة الإذاعة البريطانية. ومع ذلك فإن ـ الـ «BBC» ـ تحظى بقدر كبير من ثقة الجماهير العربية خاصة فى مجال الأخبار وهى ثقة لها وزنها فى مجال الإعلام.

أهداف خاصة :

١ - محاولة تقديم إنجلترا على أنها ـ من خلال علاقات تاريخية مع الدول العربية ـ تملك الخبرة التى تجعلها الدولة القادرة على المساهمة فى تطوير وتنمية البلاد العربية.

٢ - استثمار التعاطف الطبيعى الذى يولده انتشار اللغة الإنجليزية فى منطقة البلاد العربية لجذب الاستثمارات والسياحة العربية.

قناة روسيا اليوم «موسكو»

خلال الفترة التى تعاظم فيها النفوذ السوفييتى فى المنطقة نافست إذاعة «موسكو» العربية باقى الإذاعات الموجهة إلى المنطقة خاصة «صوت أمريكا» والـ «BBC». وساهمت إذاعة «موسكو» العربية فى الحرب الإعلامية كأحد أسلحة الصراع فى فترة الحرب الباردة.

وبعد انهيار الاتحاد السوفييتى ونهاية النفوذ السوفييتى بالمنطقة العربية، وانكماش روسيا والدول التى خرجت من عباءة الاتحاد السوفيتى صمت صوت موسكو أو كاد ولم يعد لموسكو وجود إعلامى على الساحة العربية.

ومع استعادة روسيا فى بدايات هذا القرن لعافيتها الاقتصادية والسياسية وعودتها إلى المسرح الدولى كدولة عظمى تبحث عن النفوذ والمنافسة فى المناطق المهمة، عادت الروح إلى الإعلام الروسى الموجّة إلى المنطقة العربية.

وهذه المرة عاد على أثير قناة تليفزيونية فضائية هى «روسيا اليوم». وقد أُطلقت عام ٢٠٠٨ ناطقة باللغة العربية. وعاد الإعلام الروسى إلى المنطقة العربية فى ظروف أفضل لأنه يعود بخطاب لا تثقله الشعارات الأيدولوچية الشيوعية التى كانت تحول بينه وبين تعاطف قطاعات كبيرة من الجماهير العربية.

كما أن الموقف السياسى الروسى ليس به ما يثير عداء الجماهير العربية. وهذا المناخ يسمح لقناة روسيا اليوم بأن تنافس على كسب تعاطف الجماهير العربية.

ورغم هذه الظروف المواتية فإن قناة «روسيا اليوم» تفتقر حتى الآن للكثير من عناصر الجذب وتغلب عليها نغمة الدعاية المباشرة وتفتقد فى أحيان كثيرة الأداء المهنى الجيد. وتركّز القناة على برامج خاصة تقدم ألوانًا من الفنون الروسية وتقدم جوانب عديدة من التقدم فى المجالات العلمية والصناعية. وتتجنب القناة الخوض فى موضوعات سياسية تسبب حساسية لنظم الحكم العربية. ولهذا فإن هذه القناة لا تجذب نسبة كبيرة من المشاهدين فى البلاد العربية.

أهداف خاصة :

١ - تحاول القناة تبرير عمليات روسيا العسكرية فى الشيشان وهى العمليات التى أثارت غضب جماهير غفيرة فى الدول الإسلامية متضامنة مع شعب الشيشان المسلم.

٢ - تحاول القناة تبرئة روسيا من عمليات تشجيع هجرة اليهود إلى إسرائيل لدعم إسرائيل بشريًا خاصة وإن أكثر التيارات السياسية تشدداً ضد العرب فى إسرائيل تضم أغلبية من اليهود الروس.

الفضائية الألمانية DW:

زادت قناة «DW» الفضائية الألمانية من فترة بثها باللغة العربية موخراً. وتقدم الأخبار التى تركز على الأحداث الساخنة التى تقع بالبلاد العربية لكنها تتحرى الابتعاد تماماً عن المعايير المهنية عندما تخشى أن يفسر ما تقدمه على أن به شبهة نقد لإسرائيل. والواضح أن عقدة الخوف أو على الأقل الرغبة فى

عدم إغضاب إسرائيل تهيمن على أداء القناة خاصة فيما يتعلق بأحداث تكون إسرائيل طرفاً فيها.

ورغم أن ألمانيا تتمتع بتعاطف وإعجاب قطاعات كبيرة من الجماهير العربية، فإن هذا الأداء غير المنصف والذى يتعامل مع الأخبار بأسلوب انتقائى يبعد القناة الألمانية عن دائرة القنوات التى تجذب الجماهير العربية. كما أن هذه القناة تشبه كثيراً القناة الروسية فى تجنب الموضوعات الشائكة التى تُغضب أنظمة الحكم العربية وتركز على إبراز التقدم التكنولوچى والصناعى وكلها موضوعات لا تمثل جاذبية كبيرة للمشاهد العربى.

قناة فرانس ٢٤ الفرنسية

مصالح فرنسا فى المنطقة العربية جعلتها تاريخياً تولى المنطقة اهتماماً كبيراً، وتحاول أن تحجز دوراً فرنسياً مؤثراً فى بعض دول المنطقة، سواء فى لبنان أو سوريا أو فى دول المغرب العربى حيث كان الاستعمار الفرنسى اللاعب الرئيسى فى هذه الدول.

وعندما تتوجه فرنسا بخطاب إعلامى إلى المنطقة فلديها فرصة جيدة لكسب تعاطف شعوب هذه الدول التى تخلصت من مشاعر العداء لفرنسا بعد زوال احتلالها العسكرى لهذه البلاد، وبقى النفوذ الأدبى الفرنسى كبيراً نتيجة لحرص فرنسا فى فترات الاستعمار على نشر لغتها وثقافتها. وزال الاحتلال وبقيت الثقافة واللغة ليمثلا رباطاً أدبياً وعاطفياً تجاه فرنسا.

وما ينطبق على الفضائية الروسية والألمانية من تحفّظ فى تناول الأخبار والبرامج السياسية نراه أيضاً فى القناة الفرنسية، وإن كان بدرجة أقل، وهى تتناول أيضاً بعض الأخبار بطريقة لا يرضى عنها المواطن العربى خاصة فى معالجتها للأحداث بالأراضى الفلسطينية المحتلة أو قضايا الاحتلال والمقاومة العراقية، فضلاً عن خطابها غير المتوازن فى قضايا إفريقية خاصة فيما يتعلق بالأحداث والصراعات فى بعض البلاد التى لم يزل لفرنسا نفوذ خاص بها. ولم

تستطع هذه القناة الفرنسية أن تحقق النجاح الذى حققته من قبل فى السبعينيات من القرن الماضى «إذاعة مونت كارلو»، لأن الأخيرة كانت تتعرض بحرية أكبر للأحداث الساخنة فى البلاد العربية خاصة الأحداث التى تحجبها أنظمة الحكم عن شعوبها.

أهداف خاصة:

١ - تقدم القناة فرنسا باعتبارها صديق العرب والمسلمين والدولة الأوربية الأكثر تسامحًا تجاه الجاليات الإسلامية الكبيرة الموجودة بها.

٢ - تحاول القناة تعزيز النفوذ الأدبى الفرنسى فى الدول العربية التى تسود فيها اللغة الفرنسية وبالتالى الثقافة الفرنسية.

القناة الصينية

دخلت الصين مؤخراً عام ٢٠٠٩ مجال البث الفضائى الموجة إلى البلاد العربية باللغة العربية. وكانت هذه الخطوة متوقعة مع تزايد النشاط الصينى فى مجالات الاستثمار والتجارة بدرجة مذهلة مع العديد من البلاد العربية. وأدرك المسئولون الصينيون مؤخراً مدى حاجتهم إلى صوت إعلامى قوى يدعم هذا النشاط الاقتصادى المتنامى بسرعة، وإن يكون هذا الصوت الإعلامى ناطقًا بلغة الجماهير العريضة فى البلاد العربية، بل والمفهوم بدرجة معقولة فى كثير من البلاد الإفريقية التى تجذب الاهتمام الصينى المتزايد فى مجالات الاستثمار المختلفة.

ورغم أن فترة البث التى تابعتها لا يمكن أن تمنح أى متابع فرصة لتقييم موضوعى معقول لأداء هذه القناة إلا أن البداية لا تبشر بإمكانية وصول هذه القناة إلى دائرة المنافسة مع أى فضائية موجهة. فقد اعتمدت القناة على مذيعين صينيين يجيدون اللغة العربية. ولاشك أن هؤلاء المذيعين والمذيعات مهما أتقنوا اللغة العربية فإن لكنتهم الأجنبية خاصة وهم يتحدثون بالفُصحى ستظل حائلا دون تواصلهم مع الجماهير بيسر، فالجماهير تشعر بأن المذيع

شخصاً غريباً عنها وهذا الشعور يمثل حاجزا نفسياً يحول دون شعور المشاهدين بالألفة مع المذيع وبالتالى متابعته. ويبدو أن القناة ستركز على تقديم برامج عن الفنون الشعبية الصينية وعلى تقديم برامج خاصة عن ألوان النشاط الصناعى والتنموى فى الصين والدعاية للصناعة الصينية، ومحاولة تقديم نماذج لحياة المواطنين الصينيين يبدو فيها هؤلاء المواطنون وهم يتمتعون بظروف معيشية ممتازة.

وكل هذه المواد قد تجذب بعض النخب الثقافية التى تريد أن تتعرف على هذه الجوانب الفنية والثقافية لكننى أشك فى أنها قادرة على جذب الجماهير العادية.

أهداف خاصة :

١ - تحاول القناة تغيير الصورة الذهنية التى استقرت فى الوجدان العربى عن القمع الصينى للحريات الشخصية.

٢ - تحاول استغلال الانتشار الواسع للمنتجات الصينية رخيصة الثمن فى معظم البلاد العربية لترويِّج لأهمية الاستثمار فى الصناعات الصينية.

٣ - تضرب على وتر الصداقة الصينية للعرب وكيف وقفت الصين فى المحافل الدولية مؤيدة للقضايا العربية.

فضائيات عربية باللغات الأجنبية

أهداف هذه القنوات :

إطلاق قنوات عربية موجهة بلغات أجنبية لمخاطبة الجماهير بدولة أجنبية، تمثل الوجه الآخر للقنوات الأجنبية الموجهة باللغة العربية إلى البلاد العربية.

ولعل الدافع الأكثر أهمية هو إدراك الدول العربية أن الجماهير فى العديد من الدول الأوربية وفى أمريكا يجهلون حقائق كثيرة عن الدول العربية وأن الصورة الذهنية التى رسمها الإعلام الغربى والصهيونى عن العرب هى صورة بالغة التخلف، تجعل الجماهير فى تلك البلاد لا تتعاطف مع العرب.

كما يمثل جهل أغلبية الشعوب بتلك الدول لحقائق الصراع العربى الإسرائيلى الهاجس الأكبر الذى يدفع البلاد العربية لمحاولة تقديم الحقائق حول هذا الصراع لمواطنى تلك الدول؛ أملاً فى تشكيل رأى عام ضاغط يستطيع أن يؤثر بقوة على أنظمة الحكم المنحازة لإسرائيل لتعديل موقفها واتخاذ موقف أكثر عدلاً وتوازنًا.

وقد سبق لبعض الدول العربية ـ خاصة مصر ـ أن أطلقت العديد من الإذاعات باللغات الأجنبية لتحقيق هذا الهدف خاصة بعد قيام ثورة ١٩٥٢.

وكان طبيعيًّا أن تفكر الدول العربية وفى مقدمتها مصر فى استغلال البث الأحدث وهو البث الفضائى لإطلاق فضائيات ناطقة بلغات أجنبية وموجهة إلى الدول الأجنبية.

قناة النيل الدولية:

سبقت مصر بإطلاق أول فضائية عربية موجهة باللغتين الانجليزية والفرنسية وكان المشاهد المستهدف الذى حدده اتحاد الإذاعة والتلفزيون المصرى من إطلاق هذه القناة ، هو المواطن الأوربى والأمريكى ومواطنى الدول الإفريقية الناطقة بالإنجليزية والفرنسية[(١)] .

وكانت البداية واعدة ، فقد تم اختيار المذيعات والمذيعين بعناية شديدة من بين من يتقنون هاتين اللغتين إتقاناً تاماً ، ومن شباب لهم دراية معقولة بأسلوب تفكير المجتمعات الغربية ، وبالتالى استطاعوا أن يوجهوا رسائلهم الإعلامية إلى الشعوب المستهدفة بأسلوب تتقبله هذه الشعوب . ونجحت هذه القناة فى لفت انتباه قطاعات من الجماهير الأوربية المهتمة بشئون المنطقة العربية والتى يعنيها أن تتابع أحداث المنطقة العربية من منظور عربى يخاطبها بلغتها خاصة عندما تكون هناك أحداث ساخنة بالمنطقة .

(١) أضيف إلى هاتين اللغتين فى التسعينيات من القرن العشرين فقرات باللغة العبرية موجهة إلى إسرائيل.

وقدمت القناة العديد من البرامج التى تصور الحياة اليومية فى مصر من زوايا تكشف عن الوجه المشرق لمصر المعاصرة وعنيت أيضا باستغلال الكنوز الأثرية الفرعونية والإسلامية والقبطية التى تشكل ثروة أثرية لا نظير لها فى العالم لجذب السياحة الأجنبية.

وحرصت القناة فى تناولها للشئون السياسية على تقديم مصر باعتبارها بـ لدًا ديمقراطيًا يحرص على صيانة الحريات العامة. وتجنبت إلى حد بعيد التعرض للصراع العربى الإسرائيلى بإسلوب الإثارة . بل التزمت بإسلوب الحوار الموضوعى وحرص خطابها على أن يبتعد عن عبارات العداء الصارخة.

غير أن هذه البدايات المبشرة لم يكتب لها الاستمرار لتتمكن من جذب المزيد من المشاهدين . فقد تعرضت هذه القناة لممارسات شوهتها تمامًا بالمعيار المهنى ولم تمض سوى فترة وجيزة حتى كانت القناة فقدت تماماً الأعداد القليلة التى سبق أن جذبتها من الجماهير الغربية .

ولهذا التشويه قصة أعتقد أن من المفيد تعريف القارئ بها لأنها تكشف عن مأساة يتعرض لها الإعلام العربى عامة والإعلام المصرى خاصة وهى سيطرة مافيا الإعلان على الإعلام وتشابك مصالح المسئولين مع مافيا الإعلان.

حكاية تشويه قناة

بدأت قناة النيل البث «فضائياً» وهذا أمر طبيعى لأنها قناة موجهة إلى جماهير فى قارات أوربا وأمريكا وإفريقيا، والبث الفضائى وحده هو البث المناسب فى هذ الحالات.

فى هذا الوقت قام نجل أحد كبار المسئولين بوزارة الإعلام بإنشاء وكالة إعلان تقدمت بعرض تلتزم بموجبه بجلب أكثر من خمسة آلاف دقيقة إعلانية بسعر يقل عن مائتى جنيه مصرى للدقيقة[1].

---

(١) سعرالدقيقة فى هذه الفترة يتجاوز الستة الآف جنيه على القناة الأولى والأربعة الآف جنيه على القناة الثانية.

وتم قبول عرض هذه الشركة وبرر المسئولون قبولهم بالسعر المتدنى للغاية بأن طبيعة القناة لن تسمح بجلب أى إعلانات وأن اتحاد الإذاعة والتليفزيون يرى أن هذه الصفقة تحقق له عائداً من إعلانات يشك فى أن تتكمن الشركة من جلبها .

فى هذه الفترة كانت القاهرة تستضيف المؤتمر العالمى للمرأة وصدر قرار من وزارة الإعلام ببث «قناة النيل الدولية» على «قناة أرضية» بالإضافة إلى البث الفضائى. وعلل المسئولون هذا القرار بأنه يحقق رغبة أعضاء الوفود المشاركة فى المؤتمر العالمى للمرأة لمتابعة نشاط المؤتمر الذى يبث على قناة النيل الدولية. وأكدوا أن هذا البث الأرضى عملية «مؤقتة» ينتهى بنهاية انعقاد جلسات مؤتمر المرأة العالمى .

وفجأة تقرر استمرار بث هذه القناة على الموجات الأرضية بالإضافة إلى البث الفضائى[٢]. وفى خطوة غريبة وشاذة قرر المسئولون باتحاد الاذاعة والتليفزيون بث مسلسلات وأفلام وأغانٍ عربية فى أفضل أوقات المشاهدة على هذه القناة .

ولاحظ من تابع هذه القناة أن أفضل المسلسلات والأفلام العربية تعرض «عرضاً أول» على هذه القناة. وهذه المادة بالذات من أكثر المواد جذباً لجماهير الشعب من شرائح المجتمع محدودة الدخل وهى الجماهير التى يسعى المعلنون لجذبها لنوعية السلع التى تمثل إعلاناتها النسبة الأكبر بين الإعلانات التلفزيونية. كما إن هذه النوعية من المشاهدين ليست المستهدفة من بث هذه القناة.

وتدفقت إعلانات مساحيق الغسيل والمشروبات الغازية والزيوت وغيرها من السلع التى كانت إعلاناتها تذهب عادة إلى القناتين الأولى والثانية. وقد أغرت الأسعار التى قدمتها شركة ابن المسئول أغرت المعلنين لتفضيل الإعلان على

(١) البث الأرضى تم ليسمح للملايين من الجماهير غير القادرة بالتقاط هذه القناة كما يلتقطون بث القنوات الأولى والثانية أى بدون أطباق أو أجهزة استقبال «ريسيفر»، وهذه الجماهير هى المستهدفة من شركات الإعلان خاصة فى إعلانات السلع الشعبية.

«قناة النيل الدولية». لأن سعر الدقيقة فى حدود ثلث السعر على القناة الأولى أى فى حدود ألفى جنيه للدقيقة، لا يحصل التليفزيون منها إلا على السعر المحدد بالعقد وهو مائتى جنيه.

وفقدت القناة هويتها تماماً وأصبحت مسخاً مشوهاً وكانت النتيجة الطبيعية أن القناة فقدت الأعداد القليلة التى جذبتها من مشاهدى الدول الأجنبية. وانتهى الأمر بهذه القناة إلى أن أصبحت مجرد موجة تبث المسلسلات والأفلام العربية والإعلانات، أما المواد والبرامج المذاعة باللغات الأجنبية فلم تعد مواد قادرة على جذب المشاهدين المستهدفين من توجيه مثل هذه القناة إلى البلاد الأجنبية.

هذه القصة تكشف عن أسلوب الفساد المركّب الذى تسبب فى إهدار مئات الملايين من أموال الشعب المصرى. وهى الملايين التى أنفقت على إنشاء وتشغيل هذه القناة؛ لأنها ـ أى هذه القناة ـ فشلت تمامًا فى تحقيق الهدف الذى أنشئت من أجله . وهذا الفشل المُتعَمّد خسرت به مصر الدولة، بل والقضايا العربية، ما يفوق مئات الملايين المهدرة ، فقد صمت صوت عربى كان من الممكن أن يسهم بقوة فى الدفاع عن القضايا العربية عامة والمصرية خاصة، لدى الرأى العام العالمى[1].

قنوات سعودية وكويتية

أطلقت السعودية والكويت قنوات ناطقة باللغات الإنجليزية والفرنسية موجهة إلى الرأى العام الأوربى والأمريكى. غيرأن هذه القنوات لم تستطع أن تجذب الجماهير الأوربية والأمريكية. فما تقدمه هذه القنوات من مواد ترفيهية كلها مواد أوربية أمريكية وأكثرها مستهلك من كثرة ما شاهدته جماهير هذه

(١) حرصت على تقديم هذه القصة لأنها تتكرر بأشكال شتى طرفاها «وكالات الإعلان» والقنوات التليفزيونية الأرضية والفضائية ، الرسمية والخاصة. والقصص المتكررة تدور كلها حول محور واحد هو سيطرة الإعلان على «النشاط الإعلامى» ، وهو نشاط تتولاه فى أحيان كثيرة جهات أو شخصيات لهم صلة بالمسئولين الكبار سواء فى وزارة الإعلام أو فى مؤسسات الحكم المختلفة.

وهذه السيطرة هى أخطر الآفات التى يتعرض لها الاعلام فى كل العصور وفى جميع أنحاء العالم. ولهذا فإن «علوم الإعلام» بمختلف أتجاهاتها ومدارسها تحذر بكل قوة من هيمنة «الإعلان» و «والدعاية» على «الإعلام».

الشعوب على شاشات قنواتها. وما تقدمه من «أخبار» وموضوعات «سياسية» تقدمه بنفس طريقة وأسلوب قنواتها الرسمية التى لا تلتزم بالمعايير المهنية فلا تجد جماهير هذه البلاد الأجنبية فى هذه المواد السياسية أو الإخبارية ما يستحق المتابعة .

قناة «الجزيرة الدولية» :

أطلقت شبكة قنوات الجزيرة قناتها الناطقة باللغة الإنجليزية فى نوفمبر «كانون أول» عام ٢٠٠ وقد حرص المسئولون عن شبكة الجزيرة على الإعداد الجيد للقناة فقاموا بتهيئة نفس المناخ كما فعلوا للجزيرة الناطقة بالعربية من إرتفاع سقف الحرية واختيار الكوادر المدربة جيداً، وشبكة المراسلين القادرة على متابعة الأحداث من مواقعها لحظة بلحظة.

وكان لبث قناة «الجزيرة الدولية» بعد سنوات من إطلاق قناة الجزيرة العربية، كان له أثر كبير فى إثارة اهتمام الجماهير بهذه القناة فى البلاد الأوربية وأمريكا وغيرها من البلاد الأجنبية.

فقد كانت «الجزيرة» الناطقة بالعربية قد حققت نجاحات، وأثارت جدلاً واسعًا فى الأوساط الإعلامية الدولية. وكل هذا أسهم ـ دون شك ـ فى إثارة اهتمام الجماهير التى تابعت هذا الجدل والضجة المثارتن حول «الجزيرة» العربية، ليتابعوا قناة جديدة تنتمى إلى هذه الشبكة المثيرة للجدل.

وكانت بداية بث «الجزيرة الدولية» فى مثل هذا المناخ المواتى فرصة لتجذب هذه القناة أعداداً مناسبة من الجماهير فى البلاد الأوربية وأمريكا.

فضائية عربية رسمية

فى اجتماع وزراء الإعلام العرب فى شهر يونيو «حزيران» عام ٢٠٠٨ طرح وزير الإعلام المصرى فكرة إنشاء فضائية عربية موجهة للبلاد الأجنبية للدفاع عن القضايا العربية. وقاد وزير الإعلام المصرى هذا الاتجاه وقدم اقتراحًا لمجلس وزراء العرب.

وجاء فى نص كلمته «لقد سبق أن اتفقنا على وضع خطة للتحرك الإعلامى فى الخارج إلا أن هذا الأمر لم يتم تفعيله». إلى أن يقول «وربما يدفعنا ذلك لأن نكون أكثر طموحاً بأن نقترح دراسة إمكانية إنشاء قناة فضائية عربية تقوم بهذا الدور ، فقد أكدت التجارب أن القنوات الفضائية التلفزيونية هى أسرع السبل للوصول بالرسالة الإعلامية وتعظيم الاستفادة منها». وعند مناقشة هذا الاقتراح تمت إحالته إلى لجنة لمزيد من الدراسات حول هذا المشروع .

والأمر المؤكد أن مثل هذه القناة لن ترى النور، لأن الدول العربية لا يمكن أن تتفق على أسلوب موحّد فى توجيه رسائلها الإعلامية إلى الرأى العام العالمى.

وقد سبق لمثل هذه الاقتراحات التى تتحدث عن «صوت عربى» موحد، سبق أن طُرحت كفكرة ولم تر المور مطلقاً .

وعلى ضوء هذه الصورة فإن قناة «الجزيرة الدولية» سوف تستاثر وحدها بالقدرة على مخاطبة الرأى العام الدولى ، وبالتالى فإن وجهة النظر التى سوف تصل إلى هذا الرأى العام العالمى ستكون بلا شك وجهة نظر المسئولين القطريين أصحاب هذه القناة .

وليس معنى هذا رفض أو تأييد وجهة النظر هذه لكننى فقط أردت أن أسجل بوضوح وضعاً قائماً لا أرى الآن بوادر توحى بتغييره .

الفصل الخامس

❀ أنظمة الحكم العربية والفضائيات

- المرحلة الأولى «التشجيع والحماس»
- المرحلة الثانية «الضغوط والمنافسة»
- المرحلة الثالثة «القمع وفرض القيود»
- البرامج الجماهيرية « Talk Show »

أنظمة الحكم العربية والفضائيات العربية

بدأ البث الفضائى العربى فى ١٢ ديسمبر عام ١٩٩٠ عندما أطلقت مصر قناتها الفضائية لتكون أول قناة فضائية تليفزيونية عربية، تلتها قناة MBC السعودية بعد فترة وجيزة. وتتابع بعد ذلك بث القنوات الحكومية العربية . وتكاثرت الفضائيات العربية الحكومية والخاصة لتتجاوز عند صدور هذا الكتاب الخمسمائه قناة فضائية عربية .

ونستطيع ونحن نرصد العلاقة بين أنظمة الحكم العربية والفضائيات العربية، نستطيع أن نرى تغييراً كبيرًا فى علاقة الأنظمة بهذه الفضائيات، وهى العلاقة التى بدأت بترحيب الأنظمة بالفضائيات العربية والحماس الشديد لهذا البث الفضائى. ثم بدأ التوتر يسود هذه العلاقات بعد فترة وجيزة من إطلاق قناة «الجزيرة». ثم تصاعد هذا التوتر ليصل إلى درجة الانزعاج وشن حرب شرسة على هذه الفضائيات. وقد بلغت هذه الحرب ذروتها بمحاولة وزراء الإعلام العرب إصدار وثيقة أطلقوا عليها اسم «وثيقة تنظيم البث الفضائى الإذاعى والتلفزيونى» ، وسأحاول أن أرصد بشئ من التفصيل ملامح هذه التطور فى مراحله الثلاث .

المرحلة أولى

التشجيع والحماس

فى عام ١٩٩٠ رأى وزير الإعلام المصرى أنذاك السيد صفوت شريف أن إطلاق قناة عربية فضائية مصرية سيحقق طموحه فى أن يؤكد أن الإعلام المصرى هو الإعلام السبّاق والرائد فى المحيط العربى.

وأطلقت مصر بالفعل قناتها الفضائية فى ديسمبر عام ١٩٩٠، وكانت هذه الفضائية نسخة مكررة من القنوات الأرضية المكرسة للدعاية لنظام الحكم، مع إضافة بعض البرامج التى تعُنَى بشئون العرب عامة فى بلاد المهجر، والمصريين خاصة .

وسارع نظام الحكم السعودى بعد فترة وجيزة للغاية بإطلاق أول فضائية سعودية وهى الـ «MBC» وقد اختار النظام السعودى أن يطلق هذه القناة من العاصمة البريطانية لندن، وأن تكون القناة مملوكة لشخصيات سعودية بعضهم من الأسرة الملكية السعودية بالإضافة لرجل الأعمال المليونير السعودى الشيخ صالح كامل كما سبق.

وهكذا أطلقت السعودية قناة «MBC» باعتبارها قناة خاصة لا علاقة لها بنظام الحكم السعودى من الناحية الشكلية. وانطلقت القناة بالفعل لتقدم برامج مختلفة تمامًا عن برامج القنوات الأرضية السعودية الرسمية فى النواحى الترفيهية والثقافية وإن التزمت بصرامة بالهدف العام للإعلام الرسمى السعودى وهو الدعاية لنظام الحكم السعودى وسياساته.

وتتابع بعد ذلك إطلاق أنظمة الحكم العربية لقنوات فضائية لا تختلف فى أهدافها الدعائية لنظم الحكم عن القنوات الرسمية الأرضية لهذه الدول، ولكنها تختلف بعض الشىء فيما يتعلق بالتحرر نسبيًا من المحاذير والقيود الثقيلة التى تفرضها هذه الأنظمة خاصة على البرامج الترفيهية والتى تُفقد البرامج الكثير من جاذبيها.

فى هذه المرحلة كانت جميع الأنظمة العربية راضية تماًا عن ما تقدمه الفضائيات العربية، خاصة أن هذه الأنظمة كانت تمر بفترة مصالحة تجعل كل نظام حريصاً على تجنب الاقتراب من أى موضوع يمكن أن يغضب الأنظمة الأخرى.

وانعكست حالة المصالحة العربية وحرص الأنظمة على إبقاء إعلامها بعيداً عن أى موضوعات خلافية عربية عربية ـ على موقف أنظمة الحكم من هذه الفضائيات فقد رأت فيها إضافة لها قيمتها إلى الجهود الإعلامية المحلية المكرّسة للدعاية لسياسات وممارسات هذه الأنظمة بل والتركيز على الدعاية لشخص الحاكم وحاشيته. ورأت هذه الأنظمة أن هذه الفضائيات ستكون الصوت المؤثر فى الجاليات العربية فى بلاد المهجر، وهى ـ أى هذه الجاليات ـ تسود معظمها اتجاهات معارضة لأنظمة الحكم فى البلاد العربية.

والجدير بالذكر أن هذه المرحلة شهدت إطلاق العديد من الفضائيات العربية الخاصة، بعضها أطلقه رجال أعمال سعوديون لهم ارتباطات قوية بنظام الحكم السعودى، وبعضها قنوات لبنانية أطلقها إعلاميون لبنانيون ، لهم خبرة واسعة فى التعامل مع أنظمة الحكم العربية فى فترة الصراع الإعلامى العربى الذى اتخذ من لبنان ساحته فى الستينيات من القرن العشرين.

وفى مناخ التصالح العربى هذا، ونبذ الصراعات الإعلامية، بقيت هذه القنوات أيضا بعيدة عن الاقتراب من أى موضوع يغضب أنظمة الحكم العربية وركزت نشاطها على تقديم المواد الترفيهية الأكثر إثارة، خاصة المسابقات التى تقدم جوائز مالية ضخمة، أو تقديم مواد ترفيهية تُركّز على ما هو مثير وجذاب خاصة للشباب .

وهكذا ظلت هذه المرحلة الأولى مرحلة تلقى فيها الفضائيات العربية كل التشجيع والترحيب من جميع أنظمة الحكم العربية. خاصة أن الفضائيات فى تلك المرحلة كانت جميعها تقريبا قنوات حكومية أو قنوات خاصة تحت السيطرة الكاملة .

المرحلة الثانية

الضغوط ... والمنافسة

بدأت هذه المرحلة مع إطلاق «قناة الجزيرة» التى لفتت الانتباه بقوة منذ بداياتها لتجاهلها كل الخطوط الحمراء التى تكبّل الإعلام العربى . بل إنها بدت حريصة على فتح جميع الملفات الحساسة والتى تعتبرها أنظمة الحكم العربية ملفات محظورة تماماً، فكانت نشرات الأخبار فى «الجزيرة» تبث الأخبار الداخلية التى تمنع أنظمة الحكم بثها فى بلادها ، وتستضيف رموز المعارضة للأنظمة العربية لينتقدوا بجرأة سياسات هذه الأنظمة ويتحدثون بكل الوضوح عن الممارسات القمعية التى تتعرض لها الشعوب العربية .

وواجهت أنظمة الحكم العربية هذا الوضع باتصالات دبلوماسية بالقيادة السياسية فى قطر، مطالبة هذه القيادة بفرض رقابة على «الجزيرة» لمنع هذه المواد التى جذبت المشاهدين فى جميع البلاد العربية. وكان الرد القطرى بالاعتذار عن عدم القدرة على فرض مثل هذه الرقابة بدعوى أن «الجزيرة» قناة خاصة لا علاقة لها بنظام الحكم القطرى.

وأمام هذا الرفض القطرى واستمرار «الجزيرة» على نفس النهج ، مارست أنظمة الحكم العربية ألوانًا من الضغط المباشر على القناة، كإغلاق مكاتب «الجزيرة» فى بعض البلاد العربية، أو ملاحقة العاملين بهذه المكاتب بتهم مختلفة كنشر أخبار كاذبة والتحريض على كراهية نظام الحكم أو إثارة البلبلة إلى آخر هذه الإتهامات التى توجهها أنظمة الحكم العربية لكل من يعارضها. ولم تُجدِ كل هذه الأساليب ، فقد استطاعت «الجزيرة» أن تجد الوسيلة التى تمكّنها من الاستمرار فى بث المواد التى تُغْضِب أنظمة الحكم، رغم إغلاق مكاتبها فى بعض البلاد. بل إن إضطهاد أنظمة الحكم لقناة «الجزيرة» كان بمثابة دعوة الجماهير لمشاهدتها حيث تتشكك الجماهير فى كل ما ترضى عنه أنظمة الحكم، وتمنح ثقتها لكل من يتعرض لضغوط هذه الأنظمة.

وبعد أن كانت «الجزيرة» فى الفترة الأولى من بثها قناة جاذبة للمثقفين وحدهم، فقد استطاعت أن تجذب الملايين من الجماهير العريضة فى جميع البلاد العربية وفى بلاد المهجر نتيجة لاستمرارها فى فتح الملفات الحساسة والساخنة التى تكشف الكثير من الفساد المالى والسياسى والذى يمس فى كثير من الأحيان شخصيات تحتل مواقع القيادة العليا فى بعض أنظمة الحكم العربية. كما عرضت الكثير من الممارسات القمعية الى يتعرض لها المواطنون فى مختلف البلاد العربية .

وهنا اتخذ غضب أنظمة الحكم العربية طريقاً آخر، وهو التفكير فى بث فضائيات تحاكى «الجزيرة»، بل إن هذه الأنظمة سمحت للإعلام الرسمى بها،

الأرضى والفضائى بدرجة من الحرية المشروطة بعدم الاقتراب بأى درجة مما يمكن أن يمس شخص الحاكم وحاشيته. وتنفيذاً لهذا التوجه أطلقت السعودية قناة «العربية» كقناة خاصة وقناة «الإخبارية» كقناة رسمية وسمحت السعودية لقناة «أوربت» بقدر كبير من الحرية، وأطلقت مصر قناة «النيل الإخبارية».

وفى تحرك مواز بدأت أجهزة الإعلام بكل أشكالها حملات تشكيك فى أهداف قناة «الجزيرة» وتحدثت بعض هذه الحملات عن مخطط أمريكى إسرائلى تنفذه «الجزيرة» بذكاء، مستشهدة بالعلاقات الخاصة جداً التى تربط أمريكا بقطر وبإنشاء أمريكا لأكبر قاعدة عسكرية لها خارج الأراضى الأمريكية فى دولة قطر. وأيضا بالعلاقات القطرية الإسرائيلية التى كسرت طوق المقاطعة العربية[١].

وفى مجال التنافس لكسب الجماهير العريضة ، خاصة فى مصر، بدأت قناة «أوربت» السعودية، وقناة «دريم» المملوكة لرجل الأعمال المصرى د. أحمد بهجت ـ فى تقديم برامج تستضيف رموز المعارضة فى مصر وتتناول مختلف الموضوعات التى يعتبرها نظام الحكم موضوعات حساسة ويرى أن مجرد الاقتراب منها يمثل تحدياً لنظام الحكم . وشجع هذه القنوات على اقتحام هذه الموضوعات الشائكة، مناخ الحرية النسبى الذى سمح به النظام المصرى خاصة للصحف الحزبية والمستقلة، وظهور حركات معارضة تستخدم الإضرابات والاعتصامات فى معارضتها لنظام الحكم أو لمطالب فئوية، واضطر نظام الحكم فى مصر إلى السماح بمثل هذه التحركات المعارضة تحت ضغوط دولية عنيفة من حكومات أوربية ومن أمريكا ومن مؤسسات دولية لحقوق الإنسان. فى ظل هذا المناخ اندفعت قناة «أوربت» وبعض القنوات الخاصة فى فتح ملفات الفساد وفى عرض تفاصيل هذه الحركات الاحتجاجية.

ولجأت أنظمة الحكم لكل الوسائل المتاحة للضغط على القنوات الخاصة، لوقف هذه الموجة .

(١) هذه العلاقة قدمت تفسيراً لها من وجهة نظرى فى الصفحات التى تناولت فيها بالتفصيل نشأة قناة الجزيرة.

والمتابع لقناة «دريم» بشكل خاص يستطيع أن يرصد مباراة فى الكر والفر بين القناة ونظام الحكم. ومن الأمثلة الواضحة ما حدث لبرنامج حمدى قنديل وما حدث مع أحاديث الأستاذ محمد حسنين هيكل عندما اضطرت قناة دريم تحت ضغط حكومى عنيف إلى وقف هذه البرامج والأحاديث(١).

عمليات الكر والفر هذه بين قناة «دريم» والحكومة المصرية تكشف عن موقف نظام الحكم المصرى من الفضائيات، وهو الموقف الرافض لتعرض الفضائيات لملفات يرى نظام الحكم أن التعرض لها يمثل هجومًا ونقدًا لسياساته وممارساته، ويصر على منع الفضائيات من الاقتراب من هذه الملفات بل ومن استضافة بعض الشخصيات التى يرى النظام أنها تمثل رموزًا لمعارضيه(٢).

المرحلة الثالثة

القمع وفرض القيود :

البرامج الجماهيرية :

بدأت المرحلة الثالثة بظهور البرامج الجماهيرية التى يطلق عليها برامج «Talk Show»(٣) وهى برامج تتعرض لأحداث يومية ساخنة فى مجال الفساد المالى والسياسى وقهر المواطنين وتعرضهم للتعذيب والإهانة خاصة فى بعض أقسام الشرطة، والصفقات المريبة لبعض المسئولين فى الحكومة والحزب الوطنى الحاكم ، ومعاناة الجماهير فى مجالات كثيرة.

ومع أن الأخبار التى كانت تتعرض لشئون مصرية، كانت تسبب ضيقًا لنظام الحكم فى مصر، فإن نشرات الأخبار لم تسبب انزعاجًا شديدًا للحكومات لأن الأخبار مهما بلغت تفاصيلها فى النشرة تظل محكومة بدقائق محدودة يغفل الكثير من التفاصيل، كما أن نشرات الأخبار لا تقدم سوى الأحداث الكبرى

(١) راجع تفاصيل هذه الوقائع فى الصفحات المخصصة لقناة «دريم» بالفصل الثانى (القنوات الخاصة).

(٢) صرح د. أحمد بهجت صاحب قناتى دريم أنه اتخذ قراراً بإغلاق قناتى دريم مرتين بسبب ما سببته القناة له من مشاكل أثرت على مشاريعه الاستثمارية وأنه يتعرض لضغوط مستمرة من مسئولين فى الدولة بسبب القناة «المصرى اليوم، عدد يوم السبت ٥ / ٩ / ٢٠٠٩ ص٤».

(٣) التسمية الأكثر استخدامًا هى «البرامج الجماهيرية» أو برامج «Talk Show» لأن هذه البرامج تعتمد على مشاركة المشاهدين بالمداخلات الهاتفية لإبداء الرأى.

بينما تمتلئ الساحة بأحداث يومية كثيرة لا ترقى إلى مستوى «الخبر العام». من هنا فقد كانت المتابعة اليومية لتفاصيل أحداث صغيرة كثيرة، لكنها تمثل استفزازًا للجماهير خاصة أن الكثير من هذه الأحداث يقدم ضحايا الظلم والقهر الحكومى لأفراد الشعب.

وتقوم فكرة البرنامج على متابعة أخبار الأحداث الساخنة وتقديم تفاصيل كثيرة حول هذه الأحداث لا تتسع لها نشرات الأخبار.

وبدأ برنامج «القاهرة واليوم» الذى يقدمه عمرو أديب بمشاركة آخرين، فى إنتقاء الأخبار الأكثر إثارة للجماهير وهى أخبار الفساد وما يتعرض له المواطنون من قهرا وظلم، والمشكلات التى يعانيها المواطنون البسطاء.

ويعرض البرنلمج صوراً مثيرة لهذه الأحداث، ويستضيف أبطالها ليقدموا المزيد من التفاصيل، كما يستضيف متخصصين أو مسئولين لهم صلة بهذه الأحداث. ويدور حوار ساخن وغالباً ما تتصاعد نبرة الحوار لتصل إلى ذروة الإثارة ويشارك الضيوف المتخصصون فى شرح بعض الملابسات أو فى إبداء الوأى تأييدًا أو رفضًا لما يتم طرحه. ثم يتلقى البرنامج اتصالات هاتفية من المشاهدين الذين يدلون بدلوهم، وغالبًا ما تتعاطف الجماهير مع من تعرض للاضطهاد أو الظلم. وفى حالات كثيرة يتصل مسئول كبير ليدافع عن تصرفات ينتقدها الضيوف أو وقائع يذكرها من تعرضوا لقهر أو ظلم.

وجاءت البداية اللافتة لانتباه الجماهير من قنوات «أوربت» وتعددت بعد ذلك البرامج المشابهة فى أكثر من قناة. وبعض هذه البرامج «أسبوعية» مثل برنامج «الحقيقة» وبرنامج «واحد من الناس» على قنوات دريم وبرنامج «٩٠ دقيقة» أو «٤٨ ساعة» على قناة «المحور». وبرنامج «حالة حوار» على شاشات التلفزيون المصرى. ولم تحقق البرامج الأسبوعية نجاحاً كبيراً لأن دورتها الأسبوعية جعلها غير قادرة على متابعة سريعة للأحداث الساخنة التى تتابعها البرامج «اليومية».

من هنا اخترت أن أقدم نماذج من هذه البرامج اليومية لأنها الأكثو جذبًا للجماهير.

نماذج من هذه البرامج :

١- برنامج القاهرة اليوم «قناة أوربت»

يبدو أن المسئولين بقنوات أوربت تنبهوا إلى أنهم فقدوا نسبة معقولة من المشاهدين المهتمين بمتابعة «الأخبار» بعد توقف بث «BBC» العربية على قنوات أوربت فقرروا أن يقدموا لهذه النوعية من المشاهدين برنامجاً يعوضهم عن ما كانوا يتابعونه على «BBC».

بدأ البرنامج فى اختيار أحداث مثيرة مثل تعرض بعض المواطنين للتعذيب فى أقسام الشرطة. وقدم البرنلمج صوراً حية لعمليات التعذيب هذه مع استضافة الضحايا. وكان رد فعل الجماهير التى سمح لها البرنامج بالتعقيب على ما شاهده رداً عنيفاً وكانت بعض التعليقات تستخدم أعنف عبارات الإدانة والاستنكار لهذه الممارسات. وقد حرص البرنامج على استضافة من يمثل وزارة الداخلية، ولم يستطع هؤلاء المسئولون تقديم تبرير مقنع يخفف من الغضب الشعبى الجارف. وتدفقات على البرنامج عشرات الأحداث المشابهة حتى أصبحت هذه الأحداث أحد فقرات البرنامج اليومية.

واتسع نطاق البحث عن الممارسات فى صمت لأنهم من البسطاء وقد تعودوا على أن يتقبلوا مثل هذه الممارسات فى صمت لأنهم لا يجدون وسيلة تصل بها شكاوهم إلى المسئولين.

وعندما فتح هذا البلب واسعًا أمام الجماهير البسيطة تدفقت على البرنامج كل يوم مئات الحالات التى تكشف عن ممارسات قهر أو فساد أو نقص حاد فى الخدمات إلى آخر ما تعانيه الجماهير.

وعرض البرنامج كل هذه الحالات بكل ما تمثله من ممارسات مستفزة وحرصت جماهير غفيرة من المشاهدين على المشاركة بالتعليقات الحادة ضد هذه الممارسات.

ملاحظات :

١- مقدم البرنامج السيد عمرو أديب يستخدم عبارات وأساليب لا تتناسب مع المستوى الثقافى والاجتماعى الذى يجب أن يستخدمه من يتصدى لمخاطبة

الجماهير. ويتعمد استخدام العبارات والمفردات التى تستخدمها الشرائح الدنيا من المجتمع وكثيرًا ما يصاحب هذه العبارات غير اللائقة إشارات حركية باليد وبتعبيرات الوجه مشحونة بالإيحاءات التى تخدش الحياء.

وقد حقق مقدم البرنامج بهذا الأسلوب شهرة لدى شرائح معينة من المجتمع خاصة المراهقات والمراهقين فى الوقت الذى انصرف عن متابعة البرنامج قطاعات كثيرة من المشاهدين الذين لا يستريحون لمثل هذه الأساليب.

٢- يركز البرنامج على السلبيات فى مصر. وفى نفس الوقت يحاول أن يشيد بأمراء السعودية والخليج ويقتص أى فرصة ليطلق قصائد المديح فى كرم وشهامة هؤلاء الأمراء.

٣- يكثر مقدم البرنامج من الحديث عن تصرفات شخصية لا تعنى المشاهد ولا علاقة لها بالموضوع المطروح للحوار مما يشكل خطأ مهنياً جسيماً.

٤- كثيرًا ما يتخذ مقدم البرنامج موقفاً من القضية التى يناقشها مع الضيوف ويحاول بكل الوسائل مقاطعة الضيوف لفرض وجهة نظرة.

٥- يكرس البرنامج حلقات للدفاع عن بعض رجال الأعمال العرب الهاربين من أحكام قضائية بل إن البرنامج فى بعض الحالات يسقط فى مستنقع التعليق السلبى على أحكام قضائية صادرة فى حق بعض رجال الأعمال سواء فى قضايا فساد أو فى جرائم عادية(١).

- يشارك السيد/ أحمد موسى فى تقديم حلقات البرنامج والسيد أحمد موسى له علاقات وثيقة يعلمها الجميع بوزارة الداخلية المصرية وعندما يتعرض البرنامج لقضية تمس ممارسات بعض رجال الأمن يتصدى السيد أحمد موسى للدفاع المستميت من أى متهم من هذه الجهات الأمنية. ومثل هذا الأسلوب يفقد البرنامج مصداقية تماماً لدى المشاهدين .

(١) كرس البرنامج أكثر من حلقة للدفاع عن هشام طلعت مصطفى قبل وأثناء المحاكمة بعد صدور حكم محكمة الاستئناف.

٢- برنامج البيت بيتك «التلفزيون المصرى»

أطلق هذا البرنامج على شاشات التلفزيون المصرى الرسمى الدكتور ممدوح البلتاجى خلال توليه منصب وزير الإعلام. وكان هدفه أن يناقش ما تطلقه الفضائيات الأخرى.

وتم منح البرنامج هامشًا معقولاً من الحرية فى حواره حول بعض القضايا. وتولت وكالات إعلان المسئولية عن البرنامج بدعوى تمكينه من مواجهة النفقات التى تتطلبها مثل هذه البرامج. واستطاع البرنامج أن يجذب نسبة معقولة من المشاهدين الذين لاحظوا أنه يتمتع بدرجة من الحرية لا تتاح عادة للبرامج التى يقدمها التلفزيون الرسمى.

غير أن البرنامج واجه العديد من المشكلات نتيجة لخلافات بين شركاء وكالة الإعلان التى تولت مسئوليته. واتجهت وزارة الإعلام إلى إسناد هذه المسئولية لوكالة إعلان تملكها إحدى شركات اتحاد الإذاعة والتلفزيون(١). حتى تنقذ البرنامج من المشكلات القانونية التى يواجهها نتيجة لوصول الخلافات بين شركاء وكالة الإعلان الخاصة إلى ساحة القضاء.

ملاحظات:

١- لم يستطيع البرنامج رغم هامش الحرية المتاح له أن يكسب ثقة الجماهير خاصة أنه فى مناسبات كثيرة كان يقوم بمهمة الدفاع عن أى قيادة حكومية أو حزبية تتعرض للنقد أو تتهم فى قضية فساد. وكان يكرس حلقاته ليتولى هذا المسئول الدفاع عن مواقفه وتبرير تصرفاته دون أن يسمح البرنامج باستضافة وجهة النظر الأخرى. مما اعتبرته الجماهير إمتدادًا لما يقوم به التلفزيون الرسمى من الدعاية للحكومة والدفاع عن سياساتها وممارساتها.

٢- عانى البرنامج من ازدواج سيطرة جهتين عليه وهما وكالة الإعلان التى حصلت على حقوق بثه من ناحية ووزارة الإعلام من ناحية أخرى ولكل

(١) سيتولى مسئولية البرنامج وكالة إعلان شركة «صوت القاهرة». كما سيتم تغيير اسم البرنامج لأن وكالة الإعلان التى كانت تتولى مسئوليته ترى أن اسم البرنامج ملكية فكرية لها.

منهما توجهاته فى استقلال البرنامج خاصة فى بعض الحالات التى ينشغل الرأى العام فيها بقضايا وأحداث ساخنة. فوزارة الإعلام تريد استغلال البرنامج للدفاع عن القيادات الحكومية والحزبية من رجال الحزب الوطنى إذا كان بعضهم متورطًا فى الأحداث التى يتابعها الرأى العام، ووكالة الإعلان تريد للبرنامج أن يناقش البرامج المشابهة التى تطرح بجرأة وصراحة أخبار هذه الأحداث.

ولهذا كثيراً ما بدأ البرامج مضطربًا وفاقدًا لثقة الجماهير.

٣- لجأ البرنامج إلى تقديم خدمات للمشاهدين الذين يعانون مشكلات صحية أو مالية أو مشكلات فى العثور على مسكن، وهؤلاء المشاهدون من الطبقات التى تعانى مستوى معيشيًا بائسًا للغاية، وتصدى أحد مقدمى البرنامج وهو محمود سعد لهذه الطلبات وحصل على تبرعات كبيرة من رجال الأعمال وقدم لعدد من المحتاجين هذه التبرعات العينية أو المالية. وقد سبق للتلفزيون المصرى أن قدَّم نفس الخدمات فى برنامج «كلام من ذهب» الذى كان يقدمة طارق علام وحققت هذه الفقرة كثافة مشاهدة عالية للغاية. فملايين المحتاجين أقبلوا بحماس شديد على مشاهدة البرنامج وتقديم «طلبات» باحتياجاتهم إلى مقدمى البرنامج وهم يمنون أنفسهم بالحصول على حاجاتهم بواسطة البرنامج. وعندما قدم محمود سعد هذه الفقرة حقق ما سبق وحققه برنامج «كلام من ذهب» وجذب ملايين المشاهدين البسطاء الباحثين عن أى وسيلة تحقق لهم حاجاتهم.

وأود أن أسجل هنا أمرين :

الأول : مثل هذه الفقرات ليست نشاطًا «إعلاميًا» لكنها تنتمى إلى نشاط «الجمعيات الخيرية».

الثانى : أن هذه النوعية من البرامج تهدد آدمية المشاهدين الذين يضطرون إلى الكشف عن معاناتهم أمام الملايين فى تذلل مقيت، ويتاجر

البرنامج بهذه المعاناة الإنسانية ويسخرها للدعاية لرجال الأعمال أو الشخصيات التى تتبرع لهؤلاء المحتاجين وهم يتلقون عطايا وتبرعات رجال الأعمال ويعلنون عن فرصتهم وشكرهم بأساليب ذليلة.

ثالثاً : مثل هذه البرامج تكرس ثقافة التسول وهو ما يتنافى تمامًا مع رسالة الإعلام الذى يفترض فيها أن تتبنى مطالب الجماهير وأن تدافع عن مطالبهم وحاجاتهم بأساليب ترفض تماماً منطق التسول.

٣- برنامج ٩٠ دقيقة «قناة المحور»

رغم التزام قناة «المحور» بجميع الخطوط الحمراء التى تكبل التلفزيون الحكومى إلا أنها وجدت نفسها بعيدة تمامًا عن المنافسة مع القنوات الخاصة التى أطلقت البرامج الجماهيرية وبرامج مماثلة منحتها حرية معقولة حققت لها جاذبية جماهيرية واضحة. ولهذا فقد قرر المسئولون عن قناة «المحور» الدخول إلى ساحة هذه البرامج وأسندت إلى المذيع معتز الدمرداش وهو مذيع محترف مارس العمل فى قنوات «MBC» قبل أن ينتقل إلى المحور. وشارك معتز فى تقديم البرنامج فى البداية المذيعة مى الشربينى وهى أيضاً مذيعة محترفة ثم تغيرت وجوه المذيعات حتى استقرت ريهام السهلى كزميلة لمعتز حتى صدور هذا الكتاب. ورغم الموقف المتحفظ لقناة «المحور» والولاء الصريح للحكومة الذى تعبر عنه القناة فى كل مناسبة فقد سمح لبرنامج «٩٠ دقيقة» أن يمارس النقد لممارسات وتصرفات قيادات عليا فى الحكومة. وتوسع معتز الدمرداش فى عمليات النقد وبدأ فى اقتحام موضوعات حساسة مثل عمليات تعذيب المواطنين فى بعض أقسام الشرطة، واستطاع البرنامج أن يلفت انتباه المواطنين بجرأته فى اقتحام هذه الموضوعات.

وعندما تدخلت الحكومة بالتلويح بتهديداتها لأصحاب القنوات الخاصة لوقف هذه الموجة من الانتقادات الحادة خاصة ما يتعلق فيها برجال الشرطة

(١) يتجمع الآلاف من أصحاب الحاجات أمام مبنى الإذاعة والتليفزيون فى اليوم الذى يحضر فيه محمود سعد ليقدموا له طلباتهم فى مشهد يجسد حالة الإذلال والإنكسار التى يكشفها سلوك هذه الجماهير.

(٢) يسير على نفس النهج برنامج «واحد من الناس» الذى يقدمة عمرو الليثى على قناة «دريم».

توقفت جميع البرامج ومنها بطبيعة الحال «٩٠ دقيقة» عن التعرض لقضايا التعذيب فى بعض أقسام الشرطة[١].

وهبط سقف الحرية المتاح لهذا البرنامج وغيره من البرامج المشابهة فى القنوات الأخرى. ويحاول معتز الدمرداش فى بعض الحالات استغلال نشر الصحف لبعض الأحداث الساخنة مثل قضايا الفساد أو قصور فى أداء الحكومة ليعود إلى ممارسة نقد هذه الممارسات ولكن بطريقة أقل حدة من ذى قبل.

ملاحظات:

١ - لم يزل البرنامج يبذل محاولات نشطة لاقتناص حالات يستطيع أن يمارس عند عرضها توجيه النقد للحكومة أو المؤسسات الرسمية مع الحرص الشديد على أن يبقى بعيداً عن التعرض بأى نقد لنظام الحكم أو للرئيس مبارك أو لأى من أفراد عائلته[٢].

٤- برنامج ٤٨ ساعة قناة «المحور»

أضافت قناة المحور هذا البرنامج إلى برنامجها الجماهيرى ٩٠ دقيقة ليذاع يومى الخميس والجمعة وهما اليومان اللذان يتوقف فيهما برنامج ٩٠ دقيقة ليكمل هذا البرنامج باقى أيام الأسبوع بنفس أسلوب ٩٠ دقيقة.

ويحاول مقدما البرنامج سيد على وهناء سمرى مواصلة المشاغبة المحسوبة بدقة مع الحكومة والحزب الوطنى وبعض رجال الأعمال كلما عثرا على حدث أو قضية تمكّن من هذه المشاغبة.

ملاحظات:

١- فكرة تقديم هذا البرنامج يومى الخميس والجمعة فكرة ذكية ففى هذين اليومين تتوقف البرامج الجماهيرية على القنوات المنافسة وأيضًا على

(١) حدث هذا التدخل بطبيعة الحال بالتلويح لأصحاب القنوات بإجراءات تلحق أبلغ الضرر باستثماراتهم، ومثل هذا التدخل يتم بطريقة غير معلنة. ويلاحظ المشاهدون اختفاء فقرات التعذيب فى بعض أقسام الشرطة تماما من البرامج الجماهيرية بينما كانت من قبل هذا من الفقرات اليومية فى هذه البرامج.

(٢) صرح د. حسن راتب صاحب القناة بأنه وهو يفاوض الأستاذ حمدى قنديل لتقديم برنامجه قلم رصاص على شاشات «المحور» سأله حمدى قنديل عن الخطوط الحمراء التى يطلب الالتزام بها فقال له «الرئيس مبارك وأسرته» (نُشر هذا المقال فى جريدة المصرى اليوم).

المحور، من هنا فإن هذا البرنامج ينفرد وحدة بالساحة ويحصل بهذا على نسبة معقولة من مشاهدى هذه النوعية من البرامج الذين يحرصون على متابعتها على باقى القنوات.

٢- يتدخل مقدما البرنامج بكثرة لمقاطعة الضيوف خاصة إذا استشعرا أن الضيف يكاد يصل بنقده إلى المناطق المحظورة.

٥- برنامج لعاشرة مسـاءً «دريم»

هذا البرنامج من أكثر البرامج الجماهيرية التى تحظى بثقة جماهير عريضة من المشاهدين. وهذه الثقة اكتسبها البرنامج بنسبة كبيرة نتيجة للأداء المتزن لمقدمة البرنامج السيدة/ منى الشاذلى والتى تتمتع بحضور لافت وقدرة فائقة على «صياغة» أسئلتها ومداخلاتها مع الضيوف بإسلوب شديد الرقى ويعبر فى نفس الوقت بدقة عن المعانى التى تريد أن تطرحها.

ملاحظات:

١- بعد أن تعرضت البرامج الجماهيرية كما أشرنا سابقاً إلى ضغوط حكومية استجاب لها أصحاب القنوات الخاصة وطلبوا من مقدمى البرامج الجماهيرية الهبوط بسقف الحرية والبعد عن بعض الموضوعات، فى مثل هذه الظروف استطاعت منى الشاذلى بذكاء أن تفلت فى بعض القضايا من هذا الحظر وأن ترتفع بسقف الحرية فى الحوار. وأعتقد أن هذا يرجع إلى أسلوبها الهادىء الرصين غير المستفز، وهو ما يسمح لها بتمرير أكثر الإنتقادات حدة مغلفا بعبارات رصينة.

٢- لتعويض هبوط سقف الحرية عمدت مقدمة البرنامج إلى تقديم حلقات خاصة أو فقرات فى البرنامج لتقديم موضوعات ثقافية ممتازة واستضفت رموزًا سياسية أو علمية أو أدبية متميزة.

٣- أعتقد أن جمهور العاشرة مساء يتشكل من نوعية من المشاهدين أغلبهم المثقفون أو المعنيون بالشأن الثقافى بشكل عام وهو ما يفسر إقبال هؤلاء

المشاهدين بنفس الحماس على متابعة الحلقات التى تستضيف فيها رموز العلم والثقافة بكل فروعها.

٤- يعانى البرنامج من عيب خطير وهو الضعف الشديد فى أداء المندوبين الذين يُسند إليهم تقديم «تقارير» حول الموضوعات المطروحة للمناقشة. وتصل الأخطاء اللغوية لهؤلاء المندوبين إلى حد ينفّر المشاهد وربما دفعه إلى التحول عن متابعة البرنامج. وأعتقد أن هذا الخطأ يصل إلى درجة الخطيئة لأنة يرتبط ببرنامج شديد التميز مما يجعل المفارقة صارخة بين التقارير وحوار مقدمة البرنامج.

برامج أخرى:

تعددت هذه النوعية من البرامج وكثرت بدرجة كبيرة. ولم تعد قناة عامة ـ سواء كانت قناة حكومية أو خاصة ـ تخلو من برنامج جماهيرى. وتعددت الأسماء لكنها جميعاً لا تكاد تختلف شكلاً وموضوعا عن النماذج التى ذكرتها من قبل. ومن هذه البرامج.

١- حالة حوار «التلفزيون المصرى» يقدمه عمرو عبد السميع. يختلف قليلاً عن النماذج السابقة فى أنه يستضيف مسئولين وخبراء وجمهورا من الشباب. ويقدم «قضايا عامة» يشارك المسئولون وجمهور الحاضرين فى مناقاشتها.

٢- الحياة اليوم قناة «الحياة» تقدمه لبنى عسل وشريف منير.

٣- بالمصرى الفصيح قناة «On TV» تقدمه ريم مجدى .

٤- بلدنا قناة «O TV» تقدمه مى الشربينى وخالد صلاح .

٥- الحقيقة قناة «دريم» يقدمه وائل الإبراشى .

وهذه البرامج وغيرها كثير ـ لا مجال لحصرها ـ يدور فى نفس الدائرة ولا يكاد المشاهد يلحظ اختلافًا فى الموضوعات المثارة فى جميع هذه البرامج. الاختلاف الذى يعطى كل برنامج مذاقًا خاصًا هو شخصية مقدمى هذه البرامج.

كل هذا جعل أنظمة الحكم العربية تشعر بمدى التأثير الذى ستحدثه هذه البرامج فى الجماهير وفى اتساع دائرة السخط، والجرأة فى الإفصاح عن

هذا السخط ، وتشكيل رأى عام معارض للكثير من الممارسات التى تقهر الجماهير أو تسلبها حقوقها . كما رصدت الأجهزة المعنية ما اعتبرته انتشاراً لروح الرفض ومقاومة سلب الحقوق ، وكسر حاجز الخوف من السلطة والذى ظل لسنوات طويلة قيدًا يكبّل حركة الجماهير ويمنعها من أى تحرك إيجابى لرفض الظلم والمطالبة بالحقوق المسلوبة . وأدرك المسئولون مدى التأثير العميق الذى أحدثته هذه البرامج فى الجماهير .

ورغم أن أغلب الأحداث التى تعرضت لها هذه البرامج كانت أحداثًا وممارسات تقع فى مصر، وكان النظام المصرى الأكثر قلقًا من هذه البرامج إلا أن أنظمة الحكم العربية الأخرى ـ حتى وإن لم تتعرض هذه البرامج لأحداث تتعلق بمواطنيها ـ استشعرت نفس الخطر وانتابها نفس الشعور بالانزعاج مخافة أن تتسع دائرة هذه البرامج لتتناول أحداثا تخص الجماهير فى تلك البلاد، أو أن يقارن مواطنوها حالهم بالحالة المصرية لأن حالات القهر والفساد والظلم متشابهة فى البلاد العربية(١) .

وحتى ندرك أسباب الانزعاج الشديد لأنظمة الحكم من هذه البرامج فعلينا أن نرصد أبرز التأثيرات التى أحدثتها هذه البرامج على الجماهير ومؤسسات الحكم معاً .

هذا التأثير نستطيع أن نرصده على هذا النحو :

١ – المتابعة اليومية والتفصيلية لقضايا الفساد بكل صوره فى هذه البرامج أسهم بدرجة كبيرة فى تصاعد السخط الشعبى للجماهير العربية سواء على عمليات التعذيب التى يتعرض لها المواطنون أو على حالات الفساد التى يرتبط أبطالها بمسئولين كبار فى مواقع القيادة السياسية أو المؤسسات الحكومية أو الحزب الوطنى الحاكم والأحزاب الحكومية المشابهة فى بلاد عربية أخرى أو سلطات الحكم فى البلاد التى لا توجد

(١) شارك حكام السعودية نظام الحكم فى مصر الشعور بالقلق العميق من هذه البرامج لأن بعض حلقات من تلك البرامج عرضت بعض ألوان القهر والظلم الذى تعرض له بعض المصريين العاملين فى السعودية. ووجهت هذه البرامج نقداً حاداً لكثير من ممارسات المسئولين السعوديين.

بها أحزاب. ورغم المحاولات الكثيرة لتبرير هذه الممارسات باعتبارها حالات «فردية» فإن المواطنين لم يقتنعوا بهذه المبررات وأنصبّ سخطهم على القيادات السياسية المرتبطة بأبطال الفساد، كما حمّلوا سياسات أنظمة الحكم المسئولية عن الكثير من وقائع الفساد المالى مثل عمليات تخصيص أراضى الحكومة، وعمليات بيع وحدات القطاع العام وغيرها، فى مصر أو صفقات شراء السلاح واحتكار عقود مقاولات بالمليارات لشخصيات من داخل نظام الحكم أو المتعاونين معه خاصة فى بعض الدول البترولية. كما تعرضت هذه البرامج لألوان الفساد السياسى مثل تزوير الانتخابات وتجميد نشاط النقابات المهنية وغيرها. أما عمليات تعذيب المواطنين فقد فشلت كل التبريرات الحكومية فى إقناع الجماهير بأن هذه حالات انحراف لبعض رجال الشرطة وساد الاعتقاد بأن عمليات التعذيب تتم وفق سياسة أمنية مبرمجة تضعها القيادات العليا فى الأجهزة الأمنية وتباركها القيادات السياسية .

٢ - رغم أن عمليات التعذيب والقهر والفساد كانت تُنشر فى صحف المعارضة فى مصر، قبل ظهور الفضائيلت، وتوسّعت صحف المعارضة والصحف الخاصة فى نشر العديد من أخبار التعذيب والفساد، فإن نظام الحكم فى مصر لم ينزعج من هذا النشر بصحف المعارضة والصحف الخاصة بدرجة كبيرة لأنه يدرك أن هذه الصحف محدودة التوزيع ولا يتجاوز توزيع الكثير منها عشرات الآلاف من النسخ، كما أن قارئى هذه الصحف هم من المثقفين والمنتمين إلى أحزاب المعارضة. وهذه النوعية من القراء المحدودة عددًا، لا يتجاوز تأثيرها الدائرة الضيقة التى يتحرك فيها هؤلاء القراء.

وعندما بدأت الفضائيات فى متابعة حالات التعذيب هذه فقد اتسعت دائرة من يتابع هذه الحالات لتصل إلى عشرات الملايين من عامة الشعب . وقد أثمرت حملات الفضائيات على عمليات التعذيب عن تقديم بعض ضباط الشرطة للمحاكمة وأدانتهم وصدرت أحكام بالسجن على عدد منهم.

ولا شك أن هذه الإدانات رغم قلتها إلا أنها كانت رسالة واضحة فى اتجاهين :

التأثير فى الاتجاه الأول : ما يبث فى هذه البرامج كان بمثابة رسالة تحريضية للجماهير العادية التى ظلت لعقود طويلة تقبل كل ألوان القهر والتعذيب صامتة، خوفاً من بطش الشرطة دون أن تتمكن من رفع صوتها حتى بمجرد الاحتجاج، خاصة إذا تمت هذه الأحداث ضد الطبقات الأكثر فقرًا، وفى القرى البعيدة أو الأحياء الشعبية . وجاءت متابعة الفضائيات لهذه الأحداث ونشرت أدلة دامغة تدين هذه الممارسات ، واستضافة شخصيات سياسية وقانونية لبيان مدى تعارض هذه الممارسات مع عدد كبير من مواد الدستور ومع القوانين. وكشفت البرامج عن مدى مخالفة هذه الممارسات للقوانين مما شجع هذه الجماهير على رفض القهر والصمت . وزادت شجاعتها عندما نجحت حملات الفضائيات فى تحريك الرأى العام . وتابعت هذه القنوات المحاكمات حتى صدرت فيها أحكام الإدانة للمتهمين من رجال الشرطة، وعرضت الفضائيات تفاصيل هذه المحاكمات وصولا إلى لحظة النطق بسجن بعض الضباط من مرتكبى جرائم التعذيب ، وعرض صورهم فى قفص الاتهام. هذه المتابعة شجعت الجماهير على التخلى عن الصمت والسلبية ومنحتها شجاعة المواجهة ورفض القهر.

التأثير فى الاتجاه الثانى : تم فى اتجاه معاكس ساد فى أوساط بعض رجال الشرطة الذين مارسوا لزمن طويل كل ألوان القهر والتعذيب ضد المواطنين البسطاء وهم مطمئنون إلى أنهم فى حمى سلطة لن تمكّن الجماهير أو أية قوة من المساس بهم. وعندما اهتز هذا اليقين بأحكام السجن ضد بعض مَنْ مارسوا تعذيب المواطنين بدأ عدد كبير من رجال الشرطة فى التفكير فى جدوى الحماية التى تسبغها عليهم الحكومة ومدى قدرتها على إنقاذهم من مصير مماثل لو استمروا فى ممارسة عمليات التعذيب. وتسبب هذا بطبيعة الحال فى إصابة القبضة الحديدية للشرطة ببعض الوهن.

ثالثاً : بدأت حالة من التفاعل المتبادل بين الفضائيات وصحافة المعارضة والصحافة المستقلة ، ومواقع الإنترنت. وكانت الثمرة الطبيعية لهذا التفاعل ظهور قوة ضغط إعلامية هائلة استطاعت أن تترجم السخط الجماهيرى إلى حركات احتجاج ورفض جماهيرية نزلت بقوة إلى الشارع فى حمى مظلة إعلامية فضائية تتابع لحظة بلحظة هذه الحركات الاحتجاجية وتمنحها درجة من الحصانة بحشد الرأى العام حولها ، بل وبتحريك الرأى العام ومنظمات حقوق الانسان الدولية خارج حدود الوطن .

ومن أبرز التحركات نجاح عمال المحلة الكبرى فى تنظيم اعتصام لعدة أيام واضطرت الحكومة تحت ضغط هذا الإضراب الذى تابعته الملايين من الجماهير على شاشات الفضائيات وتعاطفت مع العمال، اضطرت الحكومة إلى الرضوخ بعد رفض مطالب العمال فى البداية .

هذا النجاح شجع العمال فى العديد من المصانع المختلفة بمصر على القيام بتحرك مماثل، وأصبحت أخبار الإضرابات واعتصامات العمال من الأخبار التى تتابعها الجماهير كل يوم.

وكان تركيز قوات الأمن على منع مراسلى الفضائيات من الوصول إلى مدينة المحلة الكبرى يوم السادس من أبريل عام ٢٠٠٨ لتغطية الإضراب المحدد له هذا اليوم، كان هذا الحصار الأمنى الطوم دليلاً واضحًا على إدراك نظام الحكم لمدى تأثير الفضائيات . وقدرتها على حشد الرأى العام للتعاطف مع حركات الاحتجاج .

رابعاً : التفاعل المتبادل بين الفضائيات وموقع المدوِّنين وشباب " الفيس بوك هذا التفاعل أحدث نقلة نوعية هائلة فى نشاط شباب الفيس بوك والمدونين . فقد ظل هذا النشط نشاطاً لبضعة آلاف من الشباب يعلنون عن آرائهم الغاضبة بالمقالات أو التعليقات وظل محصوراً فى بضع عشرات أو مئات الآلاف من النخب المثقفة .

وعندما حدث التفاعل بين هذه المواقع والفضائيات ونقلت الفضائيات لعشرات الملايين من مشاهديها نماذج من نشاط هذا الشباب، حدث تطور بالغ الأهمية. فقد التفت الملايين من الشباب إلى نشاط أقرانهم من المدونين وشباب الفيس بوك وانضم الآلاف من الشباب إلى هذا النشاط سواء بإنشاء مواقع تدوين جديدة أو بالانضمام لشباب الفيس بوك. ثم تقدم الشباب خطوة أوسع بتبنى دعوات للإضراب والاعتصام والعصيان المدنى استجاب لها عدد لا بأس به من المواطنين، كما واصل هؤلاء الشباب تطوير نشاطهم ليقوم عدد منهم بالتظاهر فى الشوارع رافعين أعلام مصر وشعارات الرفض لكل ألوان الفساد ونقد نظام الحكم. وهذا التطور الذى تابعته الفضائيات وأتيح لملايين المشاهدين رؤيته على شاشات الفضائيات يمثل فى نظر نظم الحكم تطوراً بالغ الخطورة يتطلب مواجهة صارمة . وهنا أيضاً أضيفت المسئولية عن هذا التطور إلى ملف الفضائيات الذى تراه أنظمة الحكم ملفاً متخماً بالنشاط المزعج .

خامساً: يكفى أن نذكر أن عام ٢٠٠٧ شهد ما يقرب من خمسمائة احتجاج جماهيرى شملت كل أنحاء مصر، وتنوعت أسبابها بين المطالبة بخدمات أساسية مفقودة كمياه الشرب، أو مطالب فئوية لعمال يطالبون بأجور عادلة أو سكان مناطق عشوائية أزيلت مساكنهم، إلى غير ذلك من ألوان الاحتجاج.

وفى تطور يلفت الانتباه أن هذا التحرك بالتظاهر والاعتصام والإضراب وصل إلى فئة لم يحدث أن شاركت من قبل فى أى تحرك مماثل وهم موظفو الحكومة. وكان المثل الصارخ هو اعتصام موظفى الضرائب العقارية لأكثرمن عشرة أيام فى أحد شوارع القاهرة المجاور لمبنى رئاسة مجلس الوزراء.

وواجه الوزير المختص هذا الإضراب أول الأمر بالتحدى ورفض التفاوض مع مطالب الموظفين وتهديدهم بعقوبات وظيفية. لكن الفضائيات تابعت هذا الإضراب على مدار ساعات الليل والنهار، وتحرك باقى زملاء هؤلاء العاملين لمناصرتهم. وتحركت قوى سياسية لشد أزرهم. وتعاطفت الجماهير العريضة معهم مع نشر الفضائيات لأخبارهم على مدار الساعة. وأخيراً اضطرت الحكومة

إلى التراجع عن عنادها وحقق إضراب موظفى الضرائب العقارية نصراً واضحاً بانتزاع بعض حقوق العاملين. وعلى نفس الطريق تم إضراب وإعتصام خبراء وزارة العدل الذين اعتصموا لأكثر من شهرين أمام مبنى وزارة العدل.

سادساً : الكثير من هذه الاحتجاجات والإضرابات تحركت لمطالب «فئوية» إلا أن ما أزعج أنظمة الحكم هو قدرة هذه الفئات على «تنظيم» آلاف المشاركين فى اعتصام يمتد لأيام ويقوم المعتصمون باختيار «قيادات» ميدانية تدير هذا التحرك بكفاءة بشكل سلمى وتمنع أى تسلل لافتعال تصرفات عنيفة أو تخريبية تسمح للأمن بالتدخل بدعوى حماية المواطنين والمنشآت. هذه القدرة التنظيمية التى ظهرت بوضوح فى أكثرمن إضراب واعتصام، رأت فيها الحكومة تطوراً بالغ الخطورة لأنها تعنى أن خطط الحكومة للسيطرة على النقابات العمالية والمهنية باختيار قيادات موالية تُحكم قبضتها على أعضاء هذه النقابات، هذه الخطط التى نجحت لعشرات السنين فى إبقاء العاملين تحت السيطرة الحكومية الكاملة، ومنعهم من أى تحرك للاحتجاج أو المطالبة بحقوقهم، بدأت بوادر فشلها تلوح فى الأفق، مع نجاح اعتصام عمال مصانع الغزل والنسيج بمدينة المحلة الكبرى، ونجاح العاملين فى أكثر من موقع من انتزاع حقوقهم بالإضراب والاعتصام .

وقد تأكد هذا الفشل الحكومى عندما تطورت الإضرابات فى بعض الشركات بإضافة العمال مطلباً جديداً يضاف إلى المطالبة بزيادة الأجور وتحسين ظروف العمل، وهذا المطلب هو «إقالة اللجان النقابية» التى شُكّلت بانتخابات أشرفت عليها الحكومة، ولم تسمح بنجاح أى عضو ممن يعرف عنهم عدم الولاء التام للحكومة. بل إن العمال قاموا فعلا فى بعض المواقع باختيار قيادات بديلة، وبدأنا نقرأ عن «اللجان النقابية» البديلة التى أفرزتها الإضرابات والاعتصامات. وتقدم العمال خطوة أوسع فبدأنا نقرأ عن «نقابات مستقلة» تكتسب شرعيتها من مساندة مؤسسات عمالية عالمية لها صفة دولية وإبرز الأمثلة هى النقابة المستقلة لموظفى الضرائب العقارية التى تم الإعلان فعلاً عن إنشائها.

ومعنى هذا بكل وضوح أن نجاح الاعتصامات والإضرابات يمكن أن يشجع الجماهير التى نظمت الإضرابات والاعتصامات لتحقيق «مطالب مادية» تتعلق بالأجور، لإضافة مطالب أخرى تتجاوز موضوع الأجور، والتطور الذى تخشاه الحكومة هو إضافة مطالب ذات صفة أقرب إلى النشاط السياسى منها إلى المطالب المادية البحتة.

سابعاً : مع كثرة التحركات الشعبية الفئوية ، وتكثيف الفضائيات لنشاطها المتابع لهذه التحركات ، بدأت ثقافة الاحتجاج تنمو بقوة بين الجماهير العريضة. واتسعت دائرة الاحتجاجات والاعتصامات لتتجاوز المطالبات الفئوية، ولتصل إلى دائرة الاحتجاجات والاعتصامات لتحقيق «مطالب اجتماعية» تشارك فيها جميع فئات المجتمع .

وأبرز مثال لهذا النوع من التحرك، هو انتفاضة أهل دمياط الرافضين لإقامة مصنع كيماويات على أرض رأس البر. وهذا التحرك لجماهير دمياط بكل فئاتهم وعلى اختلاف مستوياتهم الثقافية وانتماءاتهم الفكرية والسياسية، مثل هذا التحرك الذى نجح فى وقف العمل الإنشائى لهذا المصنع ، يمثل من وجهة نظر الحكومة ذروة الخطر فى موضوع تحركات الرفض الجماهيرية المتصاعدة والتى تزحف كل يوم على أرض جديدة وفى اتجاهات متنوعة.

فإذا نجحت الجماهير على مستوى مدينة كبيرة كمدينة دمياط فى حشد قواها لرفض قرارات حكومية، فإن عدوى مثل هذه التحركات تمثل شبحاً مخيفاً للحكومة، وهى تخشى تكرار هذا النموذج، بل وإمكانية تطوره من مطلب اجتماعى إلى «مطالب سياسية».

ثامناً: هذا التطور النوعى فى حركات الرفض الجماهيرى، كتحرك مدينة بكل مواطنيها «مدينة دمياط» لمنع إقامة مضع مُلَوِّث للبيئة، لم يكن التحرك الوحيد فى هذا المجال، بل حدثت تحركات مماثلة متفرقة فى مواقع كثيرة وبعضها فى قرى صغيرة لمنع إقامة محطات تقوية للهواتف المحمولة خشية التأثير السلبى لهذه المحطات على صحة المواطنين. ثم حدث التطور النوعى

الأخطر وهو «تضامن» حركات الاحتجاج على اختلاف أماكنها ومطالبها، فرأينا اللجنة الشعبية فى شبرا الخيمة أحد ضواحى محافظة القلوبية، تستضيف اللجنة الشعبية التى قادت احتجاجات موانى دمياط ضد مصنع الكيماويات، وتعقد اللجنتان اجتماعات لتبادل الرأى والخبرات فى حشد الجماهير.

ولا شك أن هذا التطور النوعى فى أسلوب الاحتجاجات الجماهيرية يشكل إزعاجاً حقيقياً لنظامٍ حكمٍ يُقلقه أى تحوك رافضٍ لممارساته مهما كان هذا التطور النوعى لم يزل محدوداً، فما بالنا إذا اتسعت الدائرة وكثرت حركات الاحتجاج، بل ومابالنا لو سرت روح التضامن بين المواطنين وتم ترجمة روح التضامن هذه إلى تحرك ميدانى تتجمع فيه قوى الرفض والمعارضة وتتآزر على اختلاف مواقعها وقضاياها.

عندما نلقى نظرة فاحصة على هذا المشهد الذى يموج بحركات الاحتجاج والرفض فسوف نرى بوضوح التحول الكبير الذى طرأ على حركة الجماهير التى ظلت لعقود طويلة أسيرة الصمت والسلبية المفروضة باستخدام نظام الحكم لقوة البطش البوليسى وفرض التعتيم الإعلامى. وسوف نكتشف ببساطة أن هذا التحول حدث نتيجة لكسر الفضائيات العربية حواجز الصمت التى فرضتها أنظمة الحكم على شعوبها. فعندما مارست بعض الفضائيات الحرية بدرجة معقولة وأسهمت فى كشف الفساد المالى والسياسى لأنظمة الحكم واقتحمت موضوعات ظلت لعقود طويلة من المحرّمات التى لا يُسمح للإعلام بالاقتراب منها، وعندما فعلت الفضائيات ذلك استطاعت أن تحشد الكتلة الضخمة من الجماهير فى اتجاه رفض الممارسات الحكومية.

ولم تمض سوى سنوات قليلة حتى كان هذا التدفق الإعلامى الحر كفيلا بجذب ملايين المشاهدين. وبدأت جماهير المشاهدين تكتشف بشاعة الفساد وتصاعدت مشاعر السخط والغضب الجماهيرى على النحو الذى أشرنا إليه.

وإذا كانت الحالة المصرية هى التى ركّزت عليها هذه البرامج بدرجة أكبر فليس معنى هذا أن أنظمة الحكم الأخرى كانت بعيدة عن هذا التأثير، غير أن

التأثير فى مصر كان أكثر وضوحا لظروف موضوعية كثيرة. وإذا كانت أنظمة الحكم العربية الأخرى خاصة النظام السعودى قد استطاع أن يُبقى هذه التأثيرات الخطيرة للفضائيات بعيداً عن عيون المراقبين نتيجة لعنف القبضة الأمنية وصرامتها، فقد نجم عن هذه القبضة الحديدية للأمن السعودى تحول بعض حركات المعارضة والرفض إلى اللجوء للعمل السرى الذى كان من ثمراته العمليات الإرهابية التى شهدتها وتشهدها بعض المناطق فى السعودية.

وقد أدركت أنظمة الحكم الشمولية أن بضع سنوات أخرى من الممارسة الحرة للفضائيات كفيلة بأن تشجّع الجماهير على مزيد من حركات الاحتجاج والرفض، إلى الحد الذى تصل فيه هذه التحركات إلى درجة من القوة يصعب عندها التصدى لها وقمعها بالبطش البوليسى.

مزيد من هذه البرامج :

فى نهايات عام ٢٠٠٧ وبدايات عام ٢٠٠٨ كانت البرامج الجماهيرية برامج الـ "Talk Show" قد كثرت وأصبحت كل فضائية عربية تدرك أن هذه البرامج هى أكثر البوامج جذباً للمشاهدين . وكثرت هذه البرامج بدرجة كبيرة وتنافست فى تقديم الأحداث الأكثر إثارة والتى تتعلق بقضايا الفساد السياسى والمالى والتعذيب فى أقسام الشرطة والسجون والمعتقلات وإهدار كرامة المواطنين. وقدمت هذه القنوات مئات المشاهد الحية التى تكشف عن مدى سخط الجماهير واستضافت رموز المعارضة الأكثر تشدداً فى نقد نظام الحكم وممارساته .

وكان التأثير العميق لهذه البرامج فى حشد الجماهير فى اتجاه رفض ممارسات أنظمة الحكم قد ظهر جلياً فى الإقبال الجماهيرى الهائل لمتابعة هذه البرامج والتى أصبحت موضوعاتها هى موضوع الحوار اليومى بين الجماهير العريضة، بل وفى تزايد الاحتجاجات الجماهيرية بالتظاهر والاعتصام وكل أساليب التعبير عن السخط والغضب ورفض سياسيات أنظمة الحكم(١).

(١) رصدت الأجهزة الرسمية أكثر من خمسمائة مظاهرة وإضراب واعتصام خلال عام ٢٠٠٧ فقط.

هذه الصورة أصابت أنظمة الحكم العربية بالفزع الشديد ليس فى مصر التى شهدت أكثر هذه التحركات الجماهيرية الغاضبة فحسب، بل فى جميع البلاد العربية التى تدرك أنظمتها أن قدرتها على البطش والقمع والتى تبقى جماهيرها صامتة وغير قادرة على الحركة، هذه القدرة مرشحة للانهيار أمام الغليان الشعبى المكبوت والذى يزداد عنفاً كلما تابعت هذه الجماهير تحركات الجماهير المصرية. وتدرك كل الأنظمة العربية أن ما يجرى فى مصر له أثر كبير وعميق فى جميع البلاد العربية .

وهنا تلاقت إرادة أنظمة الحكم العربية على ضرورة التحرك السريع لوقف تيار الغضب الشعبى الذى تسانده الفضائيات العربية وتوفرله قدرًا معقولاً من الحماية بمتابعة عرض وقائعه ليصبح فى حماية رأى عام متعاطف ومؤيد له.

وإذا كان التفكير الطبيعى فى البلاد الديمقراطية هو مواجهة هذا السخط الشعبى بدراسة الحلول العملية للقضاء على الممارسات التى تسبب هذا السخط، فالأمر يختلف فى نظم الحكم الفردية وهى النظم السائدة فى بلادنا حيث يتجه التفكير مباشرة «لمنع» الجماهير من الإعلان عن سخطها، ولفرض حصار «إعلامى» بالغ العنف لا يسمح بتسرب أخبار أى احتجاج أو سخط. وفى ظل «الحصار الإعلامى» تتمكن هذه الأنظمة من ممارسة كل ألوان الإرهاب والقمع دون أن تخشى من فضح هذه الممارسات القمعية، أو حشد رأى عام رافض لهذه الممارسات .

من هنا نشطت السلطات المصرية والسعودية لإعداد خطة تضمن «فرض» الصمت على الفضائيات العربية وجنّدت وزارة الإعلام المصرية الخبراء المؤتمرين بأمرها لاقتراح الوسيلة المناسبة لفرض هذا «الصمت» على الفضائيات دون التعرض لانتقادات خاصة من المؤسسات المعنية «بحرية التعبير» المحلية والعالمية .

ولهذا نسقت مصر والسعودية لبدء تحرك سريع يسمح لهما تحت غطاء عربى بغرض السيطرة الحكومية على الفضائيات.

وثيقة البث الفضائى العربى :

أعد خبراء الإعلام فى مصر مشروع قرار عربى أطلقوا عليه اسم «وثيقة تنظيم البث الفضائى الإذاعى والتليفزيونى».

وقد وضع هؤلاء الخبراء مشروع وثيقة تحقق فى رأيهم فرض حالة الصمت التام فى الموضوعات التى تزعج أنظمة الحكم ، ويمكن الدفاع عنها بمنطق يمكن قبوله اعتماداً على عدة نقاط منها :

أولاً : أن الوثيقة تنظم «نشاط البث الفضائى المرئى والمسموع» والتنظيم عملية ضرورية لكل نشاط .

ثانياً : أن الوثيقة ستصدر كقرار لمجلس وزراء الإعلام العرب وتطبيق الأنظمة العربية لبنودها يمثل التزاماً بتنفيذ «قرار عربى» لا تملك أى دولة عربية مخالفته.

ثالثاً : تضمين الوثيقة عبارات إنشائية بليغة تؤكد أن هدف الوثيقة كما جاء بالنص فى البند الأول هو «كفالة واحترام الحق فى التعبير عن الرأى وتفعيل الحوار الثقافى من خلال البث الفضائى».

وفور إنتهاء الخبراء المصريين من إعداد الوثيقة قررت مصر والسعودية دعوة وزراء الإعلام العرب إلى اجتماع «غير عادى» فى فبراير «شباط» عام ٢٠٠٨. ولفت الانتباه هذا التسرع فى طلب عقد اجتماع غير عادى قبل أقل من شهرين فقط من موعد عقد الاجتماع العادى لمجلس وزراء الإعلام العرب. وفسر الكثيرون هذا التسرع وتخصيص الإجتماع غير العادى لمناقشة وثيقة تنظيم البث الفضائى العربى بأنه تعبير عن القلق البالغ لكل من مصر والسعودية مما تبثه الفضائيات العربية.

وعُقد اجتماع وزراء الإعلام العرب غير العادى فعلا بالقاهرة وبذل وزيرا الإعلام المصرى والسعودى جهوداً وضغوطًا هائلة لتمرر مشروع الوثيقة «كقرار عربى» ليكون هذا القرار مبررًا لأية إجراءات تقوم بها الحكومات العربية لفرض القيود على حرية الفضائيات العربية.

واستجاب معظم الوزراء العرب للضغوط المصرية والسعودية وإن كان بعضهم لم يكن بحاجة إلى أى ضغوط لمشاركته مصر والسعودية الانزعاج من الفضائيات. غير أن دولتين هما لبنان وقطر تحفظتا على الوثيقة ورفضتا الموافقة عليها. وهنا لم يتمكن الوزراء من إصدار الوثيقة «كقرار عربى» لأن ميثاق الجامعة العربية يشترط لصدور أى قرار إجماع الأعضاء.

وأثار هذا الاجتماع ونتائجه والوثيقة التى قدمتها مصر والسعودية حوارًا واسعًا فى الدوائر السياسية والإعلامية العربية وأسهم الكثير من المثقفين والإعلاميين فى كشف أهداف الوثيقة التى تتضمن العديد من البنود التى تهدد حرية التعبير وتفرض القيود الصارمة على الفضائيات العربية وتقيم أسوارًا يصعب اختراقها لمنع الجماهير العربية من هامش الحرية الذى مارسته بعض الفضائيات.

وعادت مصر والسعودية فطرحت الوثيقة مرة ثانية فى الاجتماع العادى لوزراء الإعلام العرب فى مايو «إيار» من نفس العام «٢٠٠٨» وكانت المفاجأة أن عددًا آخر من وزراء الإعلام أعلن تحفظه على الوثيقة. وللخروج من المأزق اتفق الوزراء على اعتبار «الوثيقة» مدونة استرشادية يُترك لكل دولة حرية تطبيق بعض أو كل بنودها أوتجاهلها. وقد واصل المثقفون والإعلاميون العرب توجيه النقد الحاد للوثيقة، وشاركت مؤسسات حقوق الإنسان خاصة المؤسسات المعنية بحرية التعبير فى تسجيل اعتراضها على الوثيقة، خاصة للعديد من المواد التى تتضمن عبارات غامضة وعامة مثل عبارات تهديد النظام العام ونقد الرموز الدينية والسياسية. وأكدت هذه المنظمات أن الكثير من المواد الواردة بهذه الوثيقة تتضمن مصطلحات تقمع حرية وسائل الإعلام وتعتبر انتهاكًا للمادة ٣٢ من الميثاق العربى لحقوق الإنسان، والمادة ١٩ من العهد الدولى الخاص بالحقوق المدنية والسياسية وهما وثيقتان أقرتهما معظم الدول العربية(١).

(١) من المنظمات التى وجهت نقداً للوثيقة منظمة «هيومن رايتس ووتش» والشبكة الدولية لتبادل المعلومات حول حرية التعبير «إيفاكس»، **المصدر**: بحث قدمته الدكتورة / رشا علام إلى مؤتمر الإعلام والانتخابات فى مصر المنعقد يوم السبت ١ / ١ / ٢٠١٠، والذى نظمه مركز القاهرة لحقوق الإنسان.

ولعل الإشارة لملاحظات على بعض ما حوته الوثيقة من بنود يكشف عن هدف الوثيقة الواضح فى فرض القيود الصارمة على الفضائيات العربية.

نماذج صارخة[١] :

❖ الفقرة الخامسة من البند الرابع ونصها «عدم التأثير سلبًا على السلم الاجتماعى» والوحدة الوطنية ، والنظام العام ، والآداب العامة، ومثل هذه العبارات العامة يمكن أن تندرج تحتها أى تصرف ترى الحكومات أن هذه المادة تنطبق عليه.

❖ الفقرة الأولى من البند الخامس ونصها «الالتزام باحترام حرية التعبير بوصفها ركيزة أساسية من ركائز العمل الإعلامى العربى، إلى هنا والمقدمة لا غبار عليها ولكن ما تلاها يبيّن القصد منها وهو ما ينطبق عليه المثل العربى «كلمة حق يراد بها باطل». وأنقل العبارة المشبوهة «على أن تُمارس هذه الحرية بالوعى والمسئولية بما من شأنه حماية المصالح العليا للدول العربية وللوطن العربى»، وهى بالنص لما ورد فى الوثيقة. وطبعاً فإن هذه المصالح العليا تقوم السلطة وحدها بتحديده

❖ الفقرة العاشرة من البند السادس ونصها «الامتناع عن بث كل ما يسيئ إلى الذات الإلهية والأديان السماوية والرسل والمذاهب والرموز الدينية الخاصة بكل فئة». وطبعاً فإن تحديد من هى هذه الرموز أمر يخضع لهوى السلطة.

❖ الفقرة الرابعة من البند السابع ونصها الالتزام بالموضوعية والأمانة واحترام كرامة الدول والشعوب وسيادتها الوطنية وعدم تناول قادتها أو الرموز الوطنية والدينية بالتجريح. وأيضاً فإن تحديد المعايير التى تحدد من هى «الرموز الوطنية» ، «والرموز الدينية» أمر متروك لتقدير الحكومات، وتستطيع هذه الحكومات أن تعتبر أى شخصية من الرموز الوطنية أو الدينية حسب تقديرها الخاص[٢].

---

(١) النص الكامل للوثيقة منشور فى الملاحق.

(٢) سبق فى مصر أن صدر فى عهد الرئيس السادات قوانين تضمنت عبارات مشابهة وأثارت موجة من النقد الحاد وأطلق على هذه القوانين تعبير شهير هو «القوانين سيئة السمعة».

هذه بعض الملاحظات على ما حوته وثيقة البث الفضائى العربى وكلها تشير بوضوح تام إلى أن هذه الوثيقة قصدت بها أنظمة الحكم العربية فرض سيطرتها الكاملة على كل مايُبث بالفضائيات العربية ، وفرض حالة من «الصمت التام» على هذه الفضائيات خاصة فى الموضوعات التى ترى هذه الأنظمة أنها تمثل رفضًا أو نقداً لسياستها أو لحكامها.

تقييد الاستقبال :

ويبلغ هذا الحصار درجة بالغة الشذوذ حيث يمتد الحصار الذى تفرضه الوثيقة ليمنع الجماهير العربية من متابعة الفضائيات التى لا ترضى عنها أنظمة الحكم والتى قد تحاول الإفلات من حصار هذه الأنظمة بالبث من خارج المنطقة العربية، وأنقل هنا نص الفقرة الرابعة من البند الخامس «الالتزام بمبدأ حرية استقبال البث وإعادة البث بمعنى حق المواطن العربى على امتداد أراضى الدول الأعضاء فى استقبال ما يشاء من بث تليفزيونى صادر من أراضى أى من الدول أعضاء جامعة الدول العربية» ويلاحظ أن البند يحدد القنوات المسموح للمشاهد العربى بمتابعتها بالنص الصريح على تحديدها بالقنوات التى تبث «من أراضى الدول الأعضاء فى الجامعة العربية». والنص واضح تماماً أى أن هذه الحرية مقيدة إذا حاول المواطن العربى مشاهدة قنوات تبث من بلاد غير عربية.

وإذا كانت هذه القيود الثقيلة قد أزعجت جميع المهتمين بحرية التعبير، فإن القوانين التى سوف تصدرها الدول لتحديد العقوبات وآليات تنفيذ بنود هذه الوثيقة سوف تتضمن بالتأكيد تفاصيل كثيرة تحاول أن تسد أى ثغرة مهما كانت ضيقة يمكن أن تتسلل منها «كلمة حرة» وسوف تتضمن هذه القوانين عقوبات صارمة ورادعة لأى مواطن يغامر بمخالفة هذه القوانين.

مشروع القانون المصرى

أعدت وزراة الإعلام المصرية مشروع قانون تحت مسمى مشروع قانون تنظيم «المجلس القومى للإعلام المسموع والمرئى» والحفاظ ـ حسب رأيها ـ على مضمون الرسالة الإعلامية من عبث من لا يقدّر المسئولية. بل وصورت هذا القانون بأنه ينهى سيطرة الحكومة على وسائل الإعلام بمنطق تولى «مجلس قومى» المسئولية الكاملة عن الإعلام المصرى الرسمى بالإضافة إلى مسئوليته عن مراقبة المؤسسات الإعلامية الخاصة العاملة فى مصر للتأكد من تنفيذها لبنود الوثيقة العربية وبنود القانون المصرى المنظم للإعلام المسموع والمرئى[١].

وأحاطت الحكومة هذا المشروع بنطاق كثيف من السرية حتى تتمكن من مفاجأة الشعب به ، ثم تعرضه على مجلس الشعب ليتم إقراره ـ كالعادة ـ كقانون فى ساعات. وعندما يتنبه المثقفون والإعلاميون والقوى المدافعة عن حرية التعبير إلى الكارثة التى يمثلها هذا القانون الذى يبطش بحرية التعبير بكل عنف ، يكون القانون قد أصبح أمراً واقعاً ولا يبقى للمدافعين عن حرية التعبير سوى كتابة بعض المقالات أو المشاركة فى ندوات تندد بالقانون .

ولسوء حظ الحكومة فقد تم تسريب مشروع القانون السرى ونشرت صحيفة «المصرى اليوم»[٢] نص القانون.

وهنا بدأت حركة رفض عارمة من جميع القوى المدافعة عن حرية التعبير. وأحدث تسريب مشروع القانون ارتباكًا فى صفوف الحكومة، فبدأت فى الساعات الأولى بنفى وجود مثل هذا المشروع بتصريحات المسئولين. ثم عادت وجادلت بأنه مجرد مشروع وأنها كانت تنوى طرحه لحوار تشارك فيه كل القوى قبل تقديمه لمجلس الشعب.

(١) قانون إتحاد الإذاعة والتليفزيون الحالى فى مصر يحقق نفس الهدف وهو إنهاء سيطرة وزارة الإعلام على الإذاعة والتليفزيون وتولى مجلس أمناء اتحاد الإذاعة والتليفزيون المسئولية كاملة عن الإعلام المرئى والمسموع. غير أن هذا الهدف ظل مجرد بنود على الورق بينما ظلت الحكومة مسيطرة تماما على هذا الإعلام بواسطة وزير الإعلام.

(٢) تم تسريب نص المشروع فى نهاية شهر يوليو «تموز» ٢٠٠٨. نص مشروع القانون منشور بالملاحق.

ومشروع القانون المصرى هذا لايختلف فى مقاصده وجوهره عن مشروع وثيقة البث الفضائى العربى، فكلاهما هدفه فرض السيطرة الكاملة لنظام الحكم على البث الإذاعى والتليفزيونى الفضائى، وقد أضاف مشروع القانون المصرى إلى الفضائيات التى سوف تتعرض لقيود بعض الوسائل الإعلامية الحديثة مثل شبكة الإنترنت ومواقع التدوين على هذه الشبكة. بل يصل الأمر إلى حد تجريم تخزين الصور على الهاتف المحمول إذا قدّرت السلطات أن هذه الصور تصلح لاستخدامها كمادة برامجية فى التلفزيون؟! ومشروع القانون بالصورة التى نُشر بها يمثل أسوأ عملية للقضاء تمامًا على أى محاولة لحرية التعبير.

غيرأن التقييم الموضوعى للقانون يتطلب الانتظار حتى يصدر فى صيغته النهائية. وقد آثرت الحكومة المصرية أن تتريث فى الدفع به إلى مجلس الشعب لإقراره بعد أن أثار مشروع القانون عند نشره عاصفة عاتية من المعارضة.

ويبدو أن هذه المعارضة لن تنجح فى إقناع الحكومة بصرف النظر عن هذا القانون. لكن المتوقع هو تأجيل تقديم القانون لمجلس الشعب لبعض الوقت حتى تهدأ العاصفة، ثم يُفاجأ الجميع بتقديم مشروع القانون إلى مجلس الشعب بعد أن تكون الحكومة قد وضعت خطة محكمة لتمرير القانون خلال أربع وعشرين ساعة بمجلس الشعب ليفاجأ الجميع بأن القانون صدر فعلا وأصبح أمراً واقعاً.

وأتوقع أيضًا أن يتم تقديم هذا القانون لمجلس الشعب ومعه قانون آخر لمشروع «نقابة الإذاعيين»[1] باعتبار أن موضوع النقابة أمل وحلم ناضل الإذاعيون طويلا لتحقيقه ووقفت الحكومة بقوة ضد هذا المطلب المشروع. وأعتقد أن الحكومة ستحاول أن تضع مشروعًا لقانون هذه النقابة يجعلها أقرب

(١) تم تجميد هذا المشروع حتى صدور هذا الكتاب. وتشير دلائل كثيرة أن الحكومة تنوى تقديمه إلى مجلس الشعب فى الأيام الأخيرة من دورة انعقاد المجلس الذى تنتهى مدته فى عام ٢٠١٠ ليتم تطبيق بنوده بصرامة خلال انتخابات مجلس الشعب الجديد عام ٢٠١٠ وانتخابات رئاسة الجمهورية عام ٢٠١١.

إلى النقابات العمالية ولا علاقة لها بالنقابات المهنية مثل نقابة الصحفيين، وأن تحرص عند إقامة هذه النقابة على أن يكون تشكيلها على نحو يسمح لوزير الإعلام بالسيطرة الكاملة عليها[١]. وفى هذه الحالة يتم تقديم مشروعى القانونين. قانون نقابة الإذاعيين وقانون «المجلس القومى للإعلام المسموع المرئى». بدعوى التنظيم الشامل للنشاط الإعلامى لتحريره من القبضة الحكومية وبزعم أن المجلس القومى الذى سيتم تشكيله على غرار المجالس القومية سيكون مستقلا عن الحكومة، وأن النقابة ستحقق أمل أبناء الإذاعة والتلفزيون الذى ناضلوا لسنوات لتحقيقه وإنها ـ أى النقابة ـ ستكون ضامنة لحماية المهنة والإذاعيين معًا.

أعلم أن هذه كلها تخمينات وتوقعات قد يأتى المستقبل بما يخالفها. لكننى أستند فى هذه التوقعات على معرفة بأساليب الحكومة فى التعامل مع الكثير من القضايا والموضوعات المشابهة[٢].

الموقف الأمريكى والأوربى :

الموقف الأمريكى وموقف بعض الدول الأوربية لم يختلف عن موقف أنظمة الحكم العربية، بل سار على نفس الطريقة خطوة خطوة. فقد تجاهلت هذه الدول فى المراحل الأولى أمر هذه الفضائيات باعتبارها صورة من الإعلام الرسمى لأنظمة الحكم العربية.

(١) شكّل وزير الإعلام السيد أنس الفقى لجنة لوضع مشروع قانون نقابة تحت ضغط وقفة احتجاجية لعدد من العاملين بالإذاعة والتليفزيون وتشكلت لجنة ضمت عددًا من الإذاعيين وأتمت بالفعل وضع مشروع لنقابة مهنية تحت مسمى نقابة الإذاعيين «إذاعة وتليفزيون» وتسلم وزير الإعلام مشروع القانون لتقديمه إلى مجلس الشعب فى شهر مايو «آيار» ٢٠٠٩ وحاول الوزير فى اجتماع بعدد من أعضاء اللجنة إدخال تعديلات جوهرية على مشروع القانون يحوله من نقابة مهنية إلى نقابة عاملين باتحاد الإذاعة والتليفزيون.

(٢) قدم أحد أعضاء مجلس الشعب طلب إحاطة للحكومة يطالب بمنع البرامج الجماهيرية وذلك فى دورة مجلس الشعب الأخيرة فى ديسمبر «كانون ثانى» ٢٠٠٩ وهى آخر دورة للمجلس وحتى يكتمل السيناريو الحكومى ألقى وزير الإعلام بيانًا أمام مجلس الشعب يوم الثلاثاء ١٩ / ١ / ٢٠١٠ مطالبًا بضرورة النظر فى قانون تنظيم البث ووعد بطرح مشروع القانون لحوار على نطاق واسع. ومن المتوقع أن تؤكد الحكومة فى جلسة تالية بعد فترة بأنها أعدت قانونًا لتنظيم البث الإذاعى والتليفزيونى لحماية المجتمع من الآثار الخطيرة لهذه الفضائيات. ثم تقدم مشروع القانون إلى مجلس الشعب لتتم الموافقة عليه فوراً.

ثم بدأت فى ممارسة الضغوط الدبلوماسية بعد أن بدأت موجة الهجوم على أنظمة الحكم العربية وعلى السياسات الأمريكية خاصة فى مجال انحيازها المطلق لإسرائيل، وبنفس منطق الدول العربية أطلقت أمريكا قناة «الحرة» لمنافسة الفضائيات التى تهاجم السياسات الأمريكية وسارت على نفس الطريق عدد من البلاد الأوربية بإطلاق فضائياتها الخاصة.

وأخيرا وكما حاولت أنظمة الحكم العربية إصدار القوانين المقيدة لحرية هذه الفضائيات لم تتأخر أمريكا والدول الأوربية فى اللحاق بحملات قمع هذه الفضائيات.

وكانت البداية ضغوط أمريكية عنيفة تؤازرها ضغوط من اللوبى الصهيونى فى البلاد الأوربية لمنع بث قناة «المنار» اللبنانية التى يملكها حزب الله من البث على أقمار صناعية أوربية أو أمريكية. ونجحت الحملة فعلا فى حرمان قناة «المنار» لفترة طويلة من الوصول إلى المشاهدين فى أوربا وأمريكا.

مزيد من القمع الأمريكى:

شهدت بدايات لم ٢٠١٠ تطورًا مهمًا فى اتجاه ممارسة القمع الأمريكى فقد قدم عدد كبير من أعضاء الكونجرس مشروع قانون يلزم الإدارة الأمريكية بأن تطلب من الدول التى تمك أقمارًا صناعية بوقف بث فضائيات عربية معادية للسياسات الأمريكية بدعوى أن هذه الفضائيات تشجع الإرهاب. ويطالب مشروع القانون المقترح الإدارة الأمريكية بتوقيع عقوبات اقتصادية كبيرة على الدول مالكة الأقمار الصناعية التى ترفض الانصياع للمطالب الأمريكية فى هذا المجال[1].

ومن المعروف أن الدول العربية المعنية بالقرار الأمريكى هي مصر والسعودية. فمصر تملك أقمار النايل سات «Nile Sat»، والسعودية تملك الحصة الأكبر من أسهم المؤسسة المالكة لأقمار عرب سات «Arb Sat».

(١) في اجتماع غير عادي لوزراء الإعلام العرب عُقد في القاهرة في يناير «كانون ثاني» ٢٠١٠ تباحث الوزراء حول قرار الكونجرس الأمريكي وأعلنوا رفضهم له. وقرروا إجراء اتصالات بالإدارة الأمريكية لحثها علي عدم الموافقة علي هذا القرار بإعتباره تدخلا سافرًا في الشئون الداخلية للدول.

وأعتقد أن كلاً من مصر والسعودية لا تمنعان في إيقاف بث قنوات معارضة، بدليل أن مصر سبق وأوقفت بث قناة «الحوار» ثم قناة «العالم» علي القمر المصري «نايل سات»، كما قامت السعودية أيضًا بمنع بث قناة «العالم» لفترة علي القمر «عرب سات».

لكنني أري أن مصر والسعودية لا تنظران بإرتياح إلي أن يكون قرار المنع قرارًا أمريكياً خشية أن تستخدم أمريكا القرار ضد فضائيات تتمتع بالرضاء المصري أو السعودي. فإذا أضفنا إلي فرض الدولتين المالكتين لأقمار صناعية والمعنيتين مباشرةً بالقرار الأمريكي، تخوّف الدول العربية الأخري من إستخدام مصر أو السعودية القرار الأمريكي لتبرير منع بث قنوات هذه الدول علي القمرين العربيين نايل سات وعرب سات، فإننا ندرك سر الرفض الجماعي العربي للقرار الأمريكي.

والمفارقة التى تدعو للدهشة أن القوانين الأمريكية لا تسمح للإدارة الأمريكية بممارسة مثل هذه الضغوط على المؤسسات الإعلامية الأمريكية التى تمارس عملها بحرية ولا تسمح للإدارة الأمريكية بالمساس بهذه الحرية بنص الدستور والقوانين والتقاليد المرعية والتى أصبح لها قوة تماثل قوة القوانين.

الفصل السادس

❁ الإيجابيات والسلبيات .
❁ خاتمة .

الإيجابيات والسلبيات :

بعد بضع سنوات من إطلاق أول فضائية عربية بدأت موجه إطلاق الفضائيات العربية تلفت الانتباه إلى أن هذا الوافد الجديد أزال كل الحواجز وعبر الحدود وأن هذه الفضائيات حركت مياه الإعلام الراكدة فى الكثير من البلاد العربية. وبدأ علماء الاجتماع والاقتصاد والسياسة والمثقفون ورجال الدين ـ فى رصد تأثير هذه الفضائيات فى المجتمعات العربية.

ومع إطلاق قناة «الجزيرة» وما أحدثته من زلزال فى الساحة السياسية وإطلاق العديد من القنوات التى سارت على نهج الجزيرة بقدر ما سمحت لها ظروفها، ومع تزايد عدد القنوات الترفيهية بكل أشكالها «غنائية ودرامية ودردشة» وإطلاق عدد هائل من الفضائيات الدينية الإسلامية والمسيحية، بكل تنويعاتها المذهبية، مع إطلاق هذه القنوات بكثافة تعاظم تأثير هذه الفضائيات على المجتمعات العربية فى مختلف المجالات السياسية والدينية والاجتماعية.

ولا يتسع المجال فى هذا الكتاب لمتابعة هذه التأثيرات بدقة وموضوعية فمثل هذه المتابعة تتطلب دراسات ميدانية واستطلاعات رأى علمية يمكن أن تكشف أبعاد هذه التأثيرات، ومثل هذا الجهد لا يتوافر لى وأظنه لم يتوافر حتى الآن ليقدم للدارسين قاعدة بيالمت موثَّقة يمكن الإعتماد عليها فى دراسة عمق واتجاه هذا التأثير.

وما أسجله من تأثيرات إيجابية وسلبية فى هذه الصفحات هو اجتهاد شخصى يعتمد على متابعة عدد كبير من هذه القنوات وعلى بعض الكتابات التى عنيت برصد جوانب من تأثير هذه القنوات.

الإيجابيات :

لعل التأثير السياسى هو التأثير الأكثر وضوحًا، لأنه التأثير الذى حرك الجماهير وأنظمة الحكم معًا مع اختلافٍ فى اتجاه الحركة لكل منهما.

وقد تناولت بالتفصيل تأثير الفضائيات على أنظمة الحكم فى الفصل الخاص بعلاقة هذه الأنظمة بالفضائيات كما أشرت فى أكثر من مكان فى هذا الكتاب إلى تأثير الفضائيات على الجماهير العربية.

وقد رأيت أن أخصص صفحات لأجمع شتات هذه التأثيرات فى نقاط محددة.

أولا: التأثير السياسى المباشر:

بدأ التأثير السياسى المباشر فى الظهور بوضوح بعد فترة وجيزة من انطلاق قناة «الجزيرة»، فقد تمكَّنت «الجزيرة» من جذب ملايين المشاهدين باقتحام جميع الموضوعات المتعلقة بممارسات أنظمة الحكم السياسية على جميع الجبهات العالمية والعربية والداخلية وكسرت كل «الخطوط الحمراء» التى كانت تمنع وسائل الإعلام من مجرد الاقتراب منها. وعندما بدأت البرامج الجماهيرية فى إطلاق موجات النقد الحاد لسياسات أنظمة الحكم وممارستها بلغ الفزع الحكومى مداه. وظهر جليًا أن التأثير السياسى للفضائيات قد بلغ حدًا لا تستطيع أنظمة الحكم تجاهله لأنه يصيب استقرارها فى الحكم بالتصدع. ونستطيع أن نرصد هذا التأثير فى عدة نقاط.

١ - اضطرت أنظمة الحكم العربية إلى منح الإعلام الرسمى قدرًا من الحرية وسمحت له بالخوض فى موضوعات ظلت لسنوات من المحرمات التى لا يُسمح بمجرد الاقتراب منها. فسُمح مثلا بتوجيه النقد لبعض الوزراء وبعض القيادات التنفيذية كالمحافظين بل قامت أنظمة الحكم بتبنى بعض مطالب الجماهير. وخففت من القيود المفروضة على ظهور رموز المعارضة فى أجهزة الإعلام الرسمية خاصة مَن ترى أنهم يمثلون المعارضة المعتدلة من منظور أنظمة الحكم.

ومثل هذه الحرية تعتبر دون شك إضافة مهمة فى اتجاه كسر القيود الرقابية الضيقة على الإعلام الرسمى.

٢ - انعكس هذا المناخ إيجابيًّا على الإنتاج الفنى عامة والإنتاج الدرامى خاصة فظهرت أعمال سينمائية ومسلسلات تتعرض بالنقد اللاذع للكثير من الممارسات الحكومية. وتُعمِّق مشاعر الغضب الجماهيرى ضد كل ألوان الفساد وخاصة الفساد المالى الذى يحتمى بسلطة الحكم. ومثل هذه الأعمال الفنية تتراكم تأثيراتها وتجعل الجماهير مهيأة نفسيًّا لتلبية أية دعوة لرفض هذا الفساد وللتحرك لمواجهته.

٣ - اتاحت الفضائيات لقوى المعارضة فرصة ممتازة لينطلق صوتها المحاصر وليصل هذا الصوت إلى الملايين. ورغم ما تعانيه قوى المعارضة من ضعف نتيجة لظروف موضوعية كثيرة، فإن إتاحة الفرصة لرموزها بمخاطبة الملايين، لطرح الأفكار والآراء ونقد سياسات أنظمة الحكم ـ منحت قوى المعارضة بعض الحصانة التى يوفرها نسبيًّا اطلاع ملايين الجماهير على مواقفها، هذه المواقف التى كان الإعلام الرسمى كفيلا بتشويهها وتحريض الجماهير على رفضها مع خفوت صوت المعارضة ومحاصرته. وجاءت الفضائيات لتكسر هذا الحصار وتسمح لصوت المعارضة بالوصول إلى الملايين وكسب تعاطفها إلى حد ما.

٤ - منحت هذه الفضائيات قضية «التضامن العربى» قوة دفع هائلة. فعرض الصور الحية للإنتفاضات الفلسطينية، وصور التعذيب البشعة للأشقاء بالعراق فى سجون الاحتلال الأمريكى ومتابعة كل ألوان العدوان التى تمارسها إسرائيل وأمريكا فى أكثر من بلد عربى. هذا العرض الحى حرك الضمير العربى فى كل بقعة من أرجاء الوطن العربى واندلعت المظاهرات والاحتجاجلت تضامنًا مع كل شعب عربى تعرض للعدوان الإسرائيلى أو الأمريكى أو لأى عدوان أجنبى.

٥ - امتدت مشاعر «التضامن» هذه لتشمل جماهير المسلمين فى جميع البلاد الإسلامية، والجاليات الإسلامية فى أوربا وأمريكا وأستراليا. وأصبح رد فعل الجماهير العربية والإسلامية تجاه كل ألوان البطش والعدوان الأجنبى

أمراً يحسب حسابه بعد أن ضمت موجات التضامن مئات الملايين فى أنحاء العالم والتى أصبح تحركها بعد لحظات من وقوع أى عدوان تحركًا له أثره.

- ترسخت مشاعر التضامن العربى والإسلامى بما قدمته وتقدمه هذه الفضائيات من تعريف بالبلاد الإسلامية خاصة الجمهوريات الإسلامية التى استقلت بعد انهيار الاتحاد السوفييتى، والتعريف بالأقليات المسلمة التى تعيش فى أوربا وآسيا وغيرها. وقدمت البرامج الخاصة صورًا حية من هذه المواقع أسهمت بقوة فى تهيئة نفوس المشاهدين للتعاطف مع إخوانهم فى الدين، وبالتالى أصبحت هذه الجماهير مهيأة نفسيًا للتحرك تضامنًا مع هؤلاء الأشقاء الذين لم تكن الجماهير تعرف عنهم الكثير بل ربما لم تكن تعرف عنهم شيئًا.

٧ - انكسر حاجز الخوف الذى شل حركة الجماهير زمنًا طويلاً نتيجة لقسوة وبطش أنظمة الحكم وإبقاء أخبار هذا البطش محاطة بسياج قوى من السرية. وجاءت الفضائيات لتكشف الكثير من أخبار هذا البطش ولتعطى الفرصة لمن تعرَّض للبطش بعرض تفاصيل ما تعرض من قهر وظلم. وتحركت ضمائر الجماهير، وأصبحت قضايا البطش بالمواطنين وقهرهم والاعتداء على حقوقهم «قضايا رأى عام»، ولقى من تعرض للبطش التعاطف من ملايين المشاهدين وتصاعد غضب الجماهير من هذه الأحداث وعبّرت الملايين عن هذا الغضب والسخط بالمظاهرات والاحتجاجات والاعتصامات وبالاتصالات الهاتفية المباشرة بالفضائيات للإعراب عن سخطهم وإدانتهم القوية لأنظمة الحكم وإعلانهم التضامن مع كل من تعرّض للبطش والقهر.

واضطرت الحكومات فى بعض الحالات الصارخة لمحاكمة بعض رجال السلطة الذين مارسوا هذا البطش، وصدرت أحكام بالسجن على بعض الضباط المتورطين فى عمليات تعذيب المواطنين.

وكانت المحصلة الطبيعية جرأة المواطنين وتصدى عدد منهم لدفع هذا البطش مطمئنين إلى أن الفضائيات ستتابع صراعهم مع هذا القهر وأن جماهير المشاهدين ستتحرك بعد مشاهدة هذا الصراع لمؤازرة مَنْ تعرض للبطش والقهر الحكومى.

٨ - اكتسبت الجماهير قدرات تنظيمية فى مجال الاحتجاجات والإضرابات بعد أن انفجرت حركة الاحتجاجات الجماهيرية لتبلغ فى مصر عدة مئات من الإضرابات والاعتصامات فى العام لم تشهد مصر طوال عشرات السنين إضرابات أو احتجاجات جماهيرية، إلا عدداً لا يتجاوز رقم الخمس أو العشر طوال عشرات السنين.

وفى ظروف سمح فيها نظام الحكم بمثل هذه الاحتجاجات وبالبث المباشر لوقائعها وهتفاتها الناقدة لنظام الحكم، كانت الجماهير فى كل مرة تكتسب مزيدا من المهارة فى تنظيم هذه الإحتجاجات والإضرابات[١].

٩ - تنامى شعور أعداد كبيرة من الجماهير بأن لديها الفرصة للمشاركة برأى يُسمع فى الكثير من الفضائيات من خلال الاتصالات الهاتفية التى يدلون فيها برأيهم فى بث مباشر عندما تطلب القنوات من الراغبين فى المشاركة والاتصال هاتفيا أو عبر رسائل الهاتف المحمول أو عبر البريد الإلكترونى ويتم بث هذه الأراء على الهواء مباشرة.

وقد ساهمت هذه المشاركات فى اتساع دائرة المواطنين الراغبين فى المشاركة بالرأى فى الكثير من القضايا. وشعر المواطنون الذين لم تتح لهم الفرصة لعشرات السنين للإدلاء بأرائهم بحرية فى قضايا تمس حياتهم، ـ أن الفرصة أُتيحت لهم للمشاركة فسارعوا بإستغلال هذه الفرصة.

وقد أسهمت هذه الحالة فى تهيئة المناخ الملائم لإقناع الجماهير بضرورة المشاركة الإيجابية ـ ولو بالرأى ـ فى مناقشة الكثير من القضايا السياسية والاجتماعية والاقتصادية.

(١) من نماذج هذه التحركات الجماهيرية، إضراب عمال المحلة ـ احتجاجات مواطنى دمياط لمنع إقامة مصنع يلوث البيئة، واحتجاجات المواطنين فى قرى للمطالبة بمياه شرب نقية أو لمنع إقامة محطات تقوية للهواتف المحمولة بطريقة تضر بصحة المواطنين ونماذج أخرى لاحتجاجات جماهيرية كثيرة.

وفى مثل هذا المناخ تدخل قطاعات كبيرة من المواطنين معترك الحراك السياسى وتشارك بشكل أو بآخر فى تنشيط التحرك السياسى على الصعيد الجماهيرى.

وفى هذا المجال تنافست الفضائيات فى تحريض المواطنين على المشاركة بالمداخلات الهاتفية التى تستغرق فترة زمنية معقولة عند مناقشة بعض الموضوعات التى تحظى باهتمام جماهيرى. وقدمت قناة «الجزيرة مباشر» مساحات زمنية كبيرة لتلقى هذه الاتصالات من الجماهير بتخصيص ساعات من البث المباشر تطرح فيها القناة موضوعاً معينًا وتترك الفرصة كاملة للمواطنين للإدلاء بآرائهم فى هذا الموضوع.

١٠- نتيجة لهذه المشاركة الجماهيرية اكتسبت الجماهير القدرة على الحوار وعلى طرح رؤاها فى مختلف الموضوعات بدرجة كبيرة من الموضوعية. والواقع أن البدايات شهدت مشاركات غير منضبطة فى طريقة التعبير عن الرأى وحدثت تجاوزات كثيرة من مواطنين عبروا عن غضبهم بعبارات خارجة فى بعض الأحيان. غير أن التجربة بدأت تستقر وبدأت حالة التوجس والتوتر التى صاحبت البدايات فى التراجع وأصبحت الاتصالات والمداخلات للمواطنين أكثر نضجاً وموضوعية.

وهذا المناخ يُسهم أيضاً فى تنمية الوعى السياسى وفى خلق الأجواء المواتية لنشاط سياسى جماهيرى إذا توافرت الظروف الموضوعية المناسبة بتخفيف أنظمة الحكم من قبضتها الحديدية على النشاط السياسى الجماهيرى.

١١- أسهمت الفضائيات فى جذب مئات الآلاف من الشباب ليمارسوا نشاط «التدوين» والمشاركة بالحوار عبر شبكة الإنترنت ثم المشاركة فى الحراك السياسى. فقد ظل نشاط الشباب محصوراً فى دائرة الشباب المهتم بإنشاء «مدونات» أو المشاركة فى مجموعات «الفيس بوك» إلى أن نقلت الفضائيات جانباً من نشاط هؤلاء الشباب فلفتت الانتباه إلى أهمية هذا النشاط، ونشرت الفضائيات هذا النشاط لينتقل من دائرة المئات أو الآلاف المحدودة

إلى دائرة عشرات أو حتى مئات الآلاف من الشباب. وتفاعلت الملايين من المواطنين مع هؤلاء الشباب. وزاد حماس هؤلاء الشباب فاتسع نشاطهم ليضم مئات الآلاف من الشباب الجدد. بل وصل حماس هؤلاء الشباب أن أسهموا فى نجاح الكثير من حركات الاحتجاج وتبنى الدعوة للإضرابات والإعتصامات فى مدوناتهم، بل وأسهم عدد كبير منهم بالمشاركة بأنفسهم فى مثل هذه الاعتصامات والإضرابات[1].

١٢- اضطر نظام الحكم فى مصر إلى التخلى عن بسط حمايته على بعض رموز الفساد بعد أن تابعت الفضائيات عمليات الفساد الكبرى التى مارستها مافيا نهب المليارات سواء فى صورة قروض من البنوك أو فى صورة الاستيلاء على أراضى مملوكة للدولة أو فى صورة امتيازات شاذة تسمح بنهب المليارات. وكشفت الفضائيات الكثير من عمليات الفساد الكبرى خاصة تلك التى ترتبط فيها رموز القيادات السياسية برموز مافيا الفساد. وكانت النتيجة الطبيعية أن نظام الحكم اضطر إلى التخلى عن بعض رجالة المتورطين فى قضايا فساد كبرى واضطرت مافيا الفساد أن تخفف بعض الشىء من مغالاتها، وأن تحاول البحث عن أساليب أقل استفزازًا لمشاعر الشعب. ولا يعنى هذا أن مافيا الفساد قد توقفت عن نشاطها أو أن الروابط بين رموز الفساد ورموز السلطة قد تقطعت ولكن الخوف من مطاردة الفضائيات جعل مافيا الفساد أكثر حذراً وفى مثل هذا المناخ تقلص نسبيًا أعمال الفساد الكبرى.

ثانياً: تأثيرات اجتماعية وثقافية

١ - تقاربت اللهجات العامية العربية نتيجة لحرص الفضائيات عند تقديم البرامج على استخدام العبارات العامية الأقرب إلى أصول الفصحى والتى يمكن أن يفهمها المواطن العربى فى جميع البلاد العربية ، وذلك حتى تتسنى للجماهير العربية فى كل مكان متابعة هذه البرامج بسهولة.

(١) من المجموعات الشهيرة مجموعة شباب إبريل من مدونى الإنترنت التى شاركت فى الكثير من حركات الاحتجاج بالدعوة لها عبر مدوناتهم وأيضاً بالمشاركة بأشخاصهم فى عدد من هذه الحركات الاحتجاجية.

ومن يتابع الفضائيات المختلفة سوف يلاحظ أن عبارات عامية كثيرة فى معظم البلاد العربية تطورت بالاقتراب من أصول الفصحى وبالتلاقح مع لهجات عامية أخرى لتكون النتيجة لهجات عامية عربية يستطيع أن يفهمها الجمهور العربى إلى درجة ما فى كل مكان بالوطن العربى .

٢ - تفاعلت الفنون العربية خاصة فنون الغناء والموسيقى والمسرح والسينما أخذا وعطاءً لتصبح هذه الفنون أقرب إلى أذواق الجماهير العربية العريضة. وتعّرفت هذه الجماهير فى مختلف البلاد العربية على فنون البلاد العربية الأخرى لتكتشف جماليات كثيرة تطرب لها. وتستمتع بمشاهدتها. ومع هذا التفاعل تتبلور ببطء ألوان من الفنون التى تكتسب صفات يستسغيها الذوق العربى عامة. وبهذا التفاعل تزداد الحركة الفنية العربية ثراء وتنوعًا فى إطار مذاق عربى عام يعبر عن وحدة لا تمنع التنوع بل تشجعه.

وما يقال عن الفنون ينطبق على الإبداعات الثقافة. فقد أتاحت الفضائيات للجماهير الاطلاع على إبداعات ثقافية متنوعة والتعرّف على مبدعين فى مختلف مجالات الثقافة والفن فى مختلف البلاد العربية . وبث هذه الإبداعات على أوسع نطاق أتاح للجماهير العريضة التعرف على الإبداعات الثقافية والفنية العربية المنوّعة ولم تعد هذه الفرصة قاصرة على المتخصصين فى مجالات الثقافة والفن وحدهم، بل تجاوزت النخب الثقافية إلى الدائرة الأوسع من الجماهير .

ومثل هذا الإنتشار الجماهيرى الواسع يفتح المجال أمام تطور بالغ الحيوية للإبداعات الثقافية والفنية العربية فى جميع البلاد العربية.

٣ - ازدادت مشاعر «الأخوّة العربية» على الصعيد الإنسانى بعيدًا عن الشعارات السياسية التى كثيرًا لم تُعرّض هذه المشاعر لهزات عنيفة. فقد أتيح للمشاهد العربى وهو يتابع الأعمال الدرامية المعبّرة عن المجتمعات

العربية المختلفة، ـ الفرصة لكى يعايش أحداث الحياة اليومية لهذه الشعوب الشقيقة ولكى يتعرف على نمط الحياة اليومية لمختلف الشعوب العربية فى صور نابضة بالحياة وهى تجسد أنماط الحياة والتقاليد وتقدم ألوانا من الصراعات والمفاهيم الاجتماعية. كل هذا أسهم بقوة فى شعور الجماهير بروابط القربى وتشابه القيم الاجتماعية، ومثل هذه المعايشة من خلال التفاعل مع الأحداث الدرامية ترسّخت مشاعر قوية ومن ثَمّ تتوثق روابط الأخوة والقربى .

٤ - ازدهرت صناعة الأعمال الدرامية من أفلام سينمائية ومسلسلات تليفزيونية نتيجة لحاجة المئات من الفضائيات لهذه المواد الدرامية التى تمثل مادة جذبٍ مهمة لمشاهديها. ومع اتساع السوق وكثرة الطلب ازدهرت صناعة الدراما العربية عامة والمصرية والسورية خاصة. ويكفى أن نعلم أن صناعة الدراما السورية قد تضاعف إنتاجها عشرات المرات خلال سنوات قليلة كما ظهرت أعمال درامية خليجية نافست هى الأخرى فى سوق كان لسنوات محتكرًا للدراما المصرية.

ولم يقتصر هذا الازدهار على الجانب المادى أى على الأرباح التى يحققها منتجو هذه الأعمال ، بل أسهم هذا الازدهار فى ظهور عدد كبير من مؤلفى الدراما ومن الفنانين والمخرجين. وكُسرت الحواجز الفنية بين البلاد العربية بدرجة كبيرة، وأصبح نجوم فنون الدراما، وفنون الغناء نجومًا جماهيرية على مستوى الوطن العربى كله. وأصبح من المألوف أن نشاهد أعمالاً درامية مصرية نجومها سوريون وخليجيون، وأعمالا سورية وخليجية نجومها من مصر أو من العراق.

وهذا الازدهار الفنى مع تنوع النجوم والهويات الوطنية للنجوم فى العديد من هذه الأعمال، فتح الطريق أمام ظهور أجيال من النجوم الشباب على صعيد الوطن العربى كله. فلم تعد دائرة الفنانين قاصرة على جماهير أوطانهم بل أصبحت جماهيرهم هى الملايين من الجماهير العربية فى جميع الأقطار العربية.

والنتيجة الطبيعية لمثل هذا المناخ مزيد من الازدهار فى مجال الفنون عامة وفنون الدراما خاصة. وتبلورت ظاهرة «النجم العربى» العابر للحدود القُطْرية.

ثالثاً : تأثيرات اقتصادية :

أسهمت الفضائيات فى تنشيط السياحة العربية. كما أسهمت فى تنشيط التبادل التجارى العربى العربى. ولا شك أن ما سبق وذكرته عن التقارب فى المجال الاجتماعى والفنى والثقافى أسهم بقوة فى تنشيط أسواق التجارة والسياحة بين البلاد العربية. ومثل هذا التقارب النابع من رغبة جماهيرية طبيعية يعزز الجهود الرسمية التى تبذلها فى هذا المجال مؤسسات الجامعة العربية المعنية بهذا النشاط.

رابعاً : تأثيرات خاصة :

عمّقت مشاعر الانتماء للوطن الأم لدى المهاجرين العرب فى مختلف بلاد العالم. ورغم أن هذه مشاعر طبيعية إلا أن إتاحة الفرصة لهؤلاء المهاجرين للمتابعة اليومية لأخبار الوطن الأم، ومعايشة الأحداث فى مواقعها ولحظة حدوثها وبصورة حيّة، جعلت مشاعر الحنين للوطن فى حالة يقظة دائمة. كما أن هذه المعايشة للحياة اليومية فى الوطن الأم ساعدت الآباء والأمهات على أن يُنَمّوا فى الأجيال الجديدة التى ولدت بالمهجر مشاعر المواطنة والارتباط بالوطن الأم.

وهذه الروابط لها ثمراتها على الصعيد السياسى حيث شاهدنا تفاعل هذه الجاليات مع الأحداث التى تقع بالوطن الأم . وترجمة هذا التفاعل إلى تحركات سياسية لها تأثير عميق على أنظمة الحكم فى البلاد العربية التى تحرص على تجميل صورتها لدى الرأى العام الأجنبى.

وعلى الصعيد الاجتماعى والثقافى أسهمت هذه المتابعة فى حفاظ المهاجرين على هوياتهم الثقافية وتنشئة الأجيال الجديدة فى إطار الحفاظ على هذه الهوية.

وعلى الصعيد الاقتصادى أثمر تعظيم هذه المشاعر وتنميتها مزيداً من الرغبة لدى المهاجرين فى المساهمة فى كل نشاط استثمارى أو سياحى أو علمى يعود بالنفع على الوطن الأم.

السلبيات :

تأثيرات سياسية :

١ - إثارة النعرات الإقليمية وتشجيع روح التعصب القطرى عندما تنشب الخلافات بين أنظمة الحكم العربية. ويركز الخطاب الإعلامى فى مثل هذه الظروف على استدعاء مشاعر التعصب الوطنى ووضعه فى مواجهة نفس التعصب الذى تمارسه فضائيات الخصم. ومن أبرز الأمثلة لجوء الإعلام المصرى إلى التباهى بالعنصرية الفرعونية إلى حد التطرف فى بعض الحالات ووضعها فى موجهة الانتماء العربى.

وعلى نقيض هذا النهج يواجه إعلام النظم المختلفة مع النظام المصرى هذا الاتجاه بإثارة نزعات عنصرية عربية تشكك فى عروبة مصر أو تستدعى عنصرية وطنية فى مواجهة التشجيع على تمزيق روابط الأخوة العربية(١).

٢ - تشتيت المشاهد العربى وزيادة التشويش على هذا المُشَاهد عند مناقشة قضايا سياسية أو فكرية والنموذج الصارخ لهذا التأثير هو برنامج «الإتجاه المعاكس» الذى تقدمه قناة «الجزيرة». والمؤسف أن هذا النموذج حظى بكثافة مشاهدة عالية وهو ما دفع قنوات أخرى إلى تقديم برامج مماثلة جريا وراء جذب الجماهير. والمفروض أن تقدم مثل هذه البرامج القضايا السياسية والقطرية محل الاختلاف باستضافة من يملكون القدرة على الحوار الموضوعى لبيان مختلف زوايا الموضوع، حتى يتمكن المشاهد فى نهاية البرنامج من رؤية الموضوع من مختلف زواياه ويتعرف على وجهات

(١) لعل أبرز نماذج هذا الصراع الذى استدعى كل المفاهيم والقيم العنصرية وألبسها لبوس الوطنية فى مواجهة الانتماء القومى العربى ما حدث فى شهر نوفمبر ٢٠٠٩ بعد مباراة كرة القدم بين فريقى مصر والجزائر التى جرت فى الخرطوم فى إطار المنافسة على التأهل لمباراات كأس العالم.

النظر المختلفة حول الموضوع محل الحوار وذلك لمساعدة المشاهد على استخلاص الرأى الذى يراه الأقرب للصواب.

غير أن هذا البرنامج وبرامج أخرى مشابهة يستضيف أكثر رموز الاختلاف تعصباً، ويطرح الموضوع باعتباره «مبارزة» بين الضيفين ويستحثهما على تصعيد الخلاف بعبارات فجة تستثير أسوأ كوامن التعصب، ليصل الأمر فى كثير من الأحيان إلى تبادل السباب والشجار بينما مقدم البرنامج سعيد بهذا التراشق بالاتهامات.

والنتيجة الحتمية أن ينتهى البرنامج وقد ازداد المشاهد حيرة وتشتتا وازداد الغموض والتشويش الذى يحيط بالموضوع الذى طرح للنقاش.

٣ - محاولة بعض مقدمى البرامج خاصة فى «الجزيرة» فرض اتجاهاتهم الفكرية على الضيوف، وتوجيه الحوار فى برامجهم الوجهة التى يرونها متسقة مع أفكارهم وتوجهاتهم السياسية والفكرية. وهذا الاتجاه يظهر بوضوح تام فى برنامج «شاهد على العصر» و «بلا حدود» و «أكثر من رأى».

٤ - تقديم التبريرات الإسرائيلية لعملياتها العدوانية الوحشية باستضافة متحدثين إسرائيليين يتحدثون باستفاضة لتبرير العدوان ولا يتم هذا فى إطار مواجهة مع طرف عربى قادر على أن يفنّد هذه التبريرات. وبحجة إتاحة الفرصة لعرض وجهات النظر المختلفه أصبح المتحدثون الإسرائيليون ضيوفًا دائمين ووجوهًا مألوفة للمشاهد العربى . ومن الطبيعى أن يسهم هذا الوجود المستمر فى كسر حدة مشاعر العداء العربى وأن يَقْبَل بعض المشاهدين بالتبريرات الإسرائيلية.

وإذا كانت «الجزيرة» هى صاحبة السبق فى هذا المجال، فقد نافسها بعد ذلك قنوات «العربية» السعودية وقناة «النيل الإخبارية» المصرية.

٥ - ترتفع نغمة تبرير العدوان الأمريكى على العراق والدفاع عن الهيمنة

الأمريكية، بحجة أن هذا العدوان خلّص الشعب العراقى من حكم الفرد الذى سلب شعب العراق حرياته وأذاقه ألوان البطش.

وتشارك بعض الفضائيات العربية فى هذا الاتجاه الذى تقوده بطبيعة الحال قناة الحرة الأمريكية .

- تكريس حكم الفرد المطلق بمنطق ضمان «الاستقرار» والدفاع عن سياسات هذه الأنظمة خاصة فيما يتعلق بممارسة كل ألوان القهر واستضافة الشخصيات الموالية لهذه الأنظمة لتتغنى بالإنجازات الرائعة لهؤلاء الحكام وتضفى عليهم من صفات الحكمة والحنكة السياسية والرؤية الثاقبة مما يجعلهم أقرب إلى العصمة.

وتكرّس القنوات الرسمية وشبه الرسمية جهدها للدعاية لشخص الحاكم وأسرته .

ولا يشذ عن هذا الاتجاه سوى بعض القنوات الخاصة بدرجة ما وقنوات الجزيرة والمنار والحرة والقنوات الأجنبية الناطقة بالعربية. هذا الاستثناء ليس لوجه الحق ومصلحة الشعوب لكنه توجّه محكوم بأهداف مالكى هذه القنوات.

وتكمن المفارقة هنا فى أن بعض هذه القنوات التى تبرر الغزو الأمريكى للعراق بأنه خلّص الشعب العراقى من حاكم طاغية هى نفسها التى تدافع بقوة عن حكام أشد بطشًا وطغيانًا من صدام حسين.

تأثيرات اجتماعية وفكرية :

١ - لعل أخطر تأثير هو التحريض على الصراع المذهبى «سنة وشيعة» وتتبنى جميع القنوات الدينية بلا استثناء تقريبا هذا النهج الخطير.

ويظهرا الاتجاه بجلاء فى عدد كبير من القنوات العراقية التى يصل غلو بعضها إلى تكفير أصحاب المذاهب المخالفة. وبعض القنوات التى تطلقها قوى شيعية يعبّر بعضها عن أكثر الاتجاهات الشيعية تعصبًا. وتفعل نفس الشىء القنوات التى تطلقها قوى سنية.

ويزداد التأثير خطورة باستخدام هذه الخلافات المذهبية فى الصراعات السياسية، خاصة الصراع الذى تقوده أمريكا ضد إيران. فالدول العربية الحليفة لأمريكا وفى مقدمتها مصر والسعودية تدفع فضائياتها لمهاجمة المذهب الشيعى بزعم أن إيران تشجع على نشر هذا المذهب فى مصر والسعودية وكلاهما معقل المذاهب السنى. وللأسف فقد نجح هذا التحريض وسط الجماهير العريضة التى تحركها عواطفها الدينية الجيّاشة ولا تملك المعرفة المناسبة بأمور الدين فتستسلم لهذا التحريض. ومن المفارقات أيضًا فى هذا المجال أن الأزهر الشريف تُدَرّس فيه المذاهب الشيعية خاصة المذهب الجعفرى. والأزهر هو معقل المذاهب السنية مما يعنى أن التحريض على المذاهب الشيعية يتم لأغراض سياسية.

٢ - تتبنى القنوات الإسلامية الاتجاهات المحافظة ويختار الكثير منها الاتجاهات الأكثر تشددا، وتركز على الاهتمام بالتدين الشكلى وتهاجم بشراسة كل من يجرؤ على الاجتهاد أو الدعوة للاهتمام بالمقاصد العليا للإسلام. والنتيجة ما نشاهده من تعطيل مصالح المواطنين فى جميع المصالح الحكومية فى مصر بحجة أداء الصلوات جماعة فى مواقيتها. وأيضا ما نلاحظه من الاهتمام الكبير بالمظاهر الدينية كإطلاق اللحى وارتداء النقاب والحجاب بينما تنحدر السلوكيات لكثير من هؤلاء إلى أحط المستويات التى يرفضها الإسلام رفضاً تامًا كالكذب والنفاق والرشوة والغش إلى آخر هذه السلوكيات التى يرفضها الإسلام رفضًا حاسمًا.

٣ - يدعو عدد كبير من القنوات الدينية الإسلامية إلى التخلف والدجل، فتقدم البرامج التى تفسر الأحلام تقدم هذا التفسير بإدعاء أن هذا التفسير يستند إلى ما جاء بالقرآن الكريم والسنة الشريفة.

وتذهب بعض القنوات إلى حد استضافة من تطلق عليه لقب العالم ليكتب الأحجبة للمشاهدين. وتتبنى بعض القنوات فكرة العلاج بالقرآن

الكريم وتقدم أشخاصًا تزعم أنهم يملكون هذه القدرة وأن الله سبحانه وتعالى اختصهم بهذه الموهبة.

هذه الخرافات والجهالات تلقى آذانًا مصغية من العامة. ويسهم نشر هذه الاتجاهلت المختلّفة فى عرقلة أى تنمية بشرية ويُبقى قطاعات كبيرة أسرى هذه الحلقة الجهنمية من الجهل والتخلّف .

٤ - أفرزت هذه الاتجاهات شخصيات لقبت نفسها بالدعاة. وأتقن بعضهم استخدام عبارات جذابة تدغدغ العواطف الدينية لدى العامة. وفى نفس الوقت أغلقت هذه القنوات الباب أمام علماء الإسلام المستنيرين والمجتهدين إلا فى حالات نادرة. وكثر دعاة التعصب والإنغلاق العقلى وتفننوا فى استغلال العواطف الدينية لدى الجماهير العريضة ليكرسوا القيم المتخلفة ويحرضوا الجماهير على رفض كل اجتهاد يخالف هذه القِيَم. وقد ساعد عمق العواطف الدينية ونقص الثقافة على تمكين دعاة التخلف والتعصب من حشد الملايين من هذه الجماهير فى اتجاه التدين الشكلى والتعصب المقيت، وأصبحت هذه الجماهير «قوة ردع وقهر» بالغة الخطورة يوجهها دعاة التعصب لمهاجمة من يجرؤ على الاجتهاد برؤية مستنيرة. وكانت النتيجة خفوت أصوات المستنيرين والعلماء المجتهدين الحقيقيين أمام «القهر الجماهيرى» الذى يغذيه دعاة التخلف والتعصب.

٥ - حولت هذه القنوات «الدين» إلى سلعة تدرّ أرباحًا خيالية لأصحاب هذه القنوات بأساليب شتى تستغل العواطف الدينية الجياشة لدى الجماهير. وأكثر أساليب الاستغلال يتم بتحريض الجماهير على الاتصالات الهاتفية لتحميل ما تسميه هذه القنوات بالبرامج الإسلامية على الهواتف المحمولة. وتتعدد هذه البرامج والمواد بين أدعية أو طلب فتاوى أو عرض مشكلة على شيخ معيّن يرد على المتصلين على هاتف يسمونه «الهاتف الإسلامى».

وقد ازدهرت هذه التجارة إلى الحد الذى أصبحت معه هذه التجارة

بالإسلام من أكثر الأعمال التى تجذب الفضائيات لتحقيق أرباح باهظة تتمثل فى النسبة التى تحصل عليها هذه القنوات من قيمة الاتصالات الهاتفية. كما تدغدغ عواطف الجماهير الدينية بتقديم مسابقات تدعو الجماهير لتشارك فيها عبر الهاتف وجوائزها استضافة لأداء مناسك الحج أو العمرة.

ويزيد من بشاعة التجارة بالإسلام هذه أن أكثر المتأثرين بها هم البسطاء من الجماهير التى تعانى الفقر والحاجة والتى تقتطع من دخولها الشحيحة ما تدفعه ثمنًا لهذه الاتصالات الهاتفية سواء لتطمئن من خلال هاتف الفتوى على «الحلال والحرام» ، أو طمعاً فى أن تحقق أشواقها للحج أو العمرة بالربح فى هذه المسابقات.

- كثرت الفضائيات المسيحية، وكرس بعضها برامجه لمهاجمة الإسلام كدين ولعل أكثر هذه القوات تورطًا فى مثل هذا الهجوم «قناة الحياة» حيث يقوم أحد القساوسة بالتهجم على القرآن والسنة وكثيرًا ما يستخدم عبارات فجة فى السخرية من المقدسات الإسلامية[1].

كما تشترك أكثر من قناة فى تقديم قصص لفتيات وشباب تحولوا من الإسلام إلى المسيحية وتقدم هؤلاء ليؤكدوا أنهم اكتشفو أخطاء كثيرة فى الإسلام وأنهم عرفوا أخيراً طريق الهدايا الصحيحة عندما اعتنقوا المسيحية ويدعوا هؤلاء الشباب والفتيات للانضمام إليهم، والغالبية الساحقة ممن تقدمهم هذه القنوات مصريون. ومن الطبيعى أن يشعل مثل هذا الاتجاه الفتنة الطائفية فى مصر بين المسلمين والمسحيين، خاصة أن بعض خطباء المساجد وبعض من يسمونهم الدعاة فى الفضائيات الدينية

(١) القس زكريا يكرس برامجه فى هذه القناة على الهجوم بعبارات جارحة وهابطة على القرآن الكريم وعلى شخص الرسول محمد ﷺ . وقد بلغ من انحطاط أسلوب الهجوم لهذا القس أن أعلنت الكنيسة المصرية أنه لا يمثلها ولا يمثل أقباط مصر. كما يستهجن كثير من المسيحيين المصريين أسلوب هذه القناة وتوجهاتها.

الإسلامية يواجهون القنوات المسيحية المتطرفة بخطاب أكثر تطرفًا. وهذا الاتجاه لإثارة الفتنة الطائفية فى مصر من أخطر الاتجاهات التى تهدد بكوارث حقيقية خاصة وأن الأجواء العامة مهيأة للتجاوب مع دعوات الفتنة الطائفية سواء بالتحريض المباشر أو بنشر أجواء التعصب لدى كل طائفة.

تأثيرات اقتصادية:

١ - التحريض بقوة لنشر ثقافة الاستهلاك بشكل خاص باستغلال ضعف الآباء والأمهات أمام رغبات أطفالهم وذلك بالبث الكثيف لإعلانات السلع التى تحرك رغبات الأطفال والصبية فى سن المراهقة. وفى مجتمعات تزيد فيها نسبة محدودى الدخل فإن مثل هذه الاتجاهات تشكل ضغطًا قويًا على هذه الأسر وتضعها بين اختيارين كلاهما مر، إما أن تستسلم لإلحاح أبنائها وتقتطع من دخلها المحدود الذى لا يكاد يكفى الضروريات، أو أن ترفض تلبية الطلبات الملحة لأبنائها، فتصيبهم بالكثير من العقد النفسية عندما يشعرون أنهم محرمون مما يتمتع به أقرانهم.

٢ - التركيز على الإعلان عن سلع تمثل قمة الاستفزاز للغالبية الساحقة من المواطنين، سواء بعرض الاعلانات عن المنتجعات التى تتنافس فى عرض القصور والفيلات التى تقدر قيمتها بالملايين، بينما الملايين فى بلد كمصر لا يجدون حجرة تأوى إليها أسرة كاملة. ويضاف إلى هذه القصور والفيلات الأثاث الأنيق والفاخر والمجوهرات وكل السلع التى تمثل قمة الترف والتى لا يقدر على اقتنائها إلا القلة ممن حققوا ثراءً فاحشًا. ويضيف إلى الاستفزاز أن هذه الجماهير المحرومة - تعلم مما يُنشر ويذاع أن الكثير من هذا الثراء الفاحش لم يتحقق بجهد أصحابه، بل تحقق بنهب أموال الشعب وممارسة ألوان شتى من الفساد الذى يتورط فيه بعض كبار المسئولين.

وتراكم إحساس الجماهير فى هذا الاتجاه يخلق تربة خصبة لنمو التطرف ويُنشئ مناخًا ملائمًا لانفجارات شعبية لا ينقصها إلا شرارة لتنطلق فى اتجاه يحركه غضب مجنون يدمر كل ما يصادفه.

خاتمة

أعتقد أن بعض القراء تثور فى أذهانهم تساؤلات طبيعية بعد الانتهاء من قراءة صفحات الكتاب. ومن هذه التساؤلات على سبيل المثال .

١ - هل تخلو الساحة من مؤسسة إعلامية عربية هدفها تقديم «إعلام حر ومستقل» وتعبّر بصدق ـ قدر الإمكان ـ عن مصالح الجماهير وتكون المنبر الحر لهذه الجماهير ومَنْ يعبّرون عن مصالحها؟

٢ - ما هو مستقبل الصراع بين أنظمة الحكم العربية والأجنبية والفضائيات التى تتعرض لسياسات وممارسات هذه الأنظمة بالنقد؟

٣ - هل سُدّت كل الأبواب أمام قيام مؤسسات إعلامية مستقلة استقلالاً حقيقيًا وملتزمة فى أدائها بالقواعد والمعايير المهنية.

وإذا كان لى أن أجتهد برأى فإننى أجيب على هذه التساؤلات بما أتصور أنه رصد أمين للواقع .

لا يوجد إعلام عربى ومستقل

استطيع أن أُؤكد بضمير مستريح أن الساحة لا توجد بها مؤسسة إعلامية تتمتع باستقلال حقيقى. فجميع القنوات الرسمية والخاصة خاضعة تمامًا لمالكيها سواء كان هؤلاء الملاك هم أنظمة الحكم أو رجال الأعمال الذين لا يملكون حرية حقيقية تمكنهم من السماح لقنواتهم بالخوض فيما يغضب أنظمة الحكم . وتحرص كل القنوات وبلا استثناء على تحقيق مصالح وأهداف مالكيها .

ولا يعنى هذا أن ننكر مدى ما حققته الفضائيات العربية من كسر الكثير من القيود الثقيلة، فالفضائيات العربية كان لها الفضل فى كسر أسوار العتم الإعلامى الذى فرضته أنظمة الحكم على شعوبها لسنوات طويلة كما ذكرت فى أكثر من موقع فى هذا الكتاب.

ولا أرى تناقضًا بين ما ذكرته من أن الساحة العربية ليس بها قناة واحدة يمكن أن نعتبرها قناة مستقلة وتتمتع بحرية حقيقية، وبين ما سجلته من إيجابيات كثيرة للفضائيات.

فالقنوات التى سمحت بتدفق حر للأخبار وبكسر الكثير من الخطوط الحمراء التى مُنعت القنوات الأرضية والفضائية لسنوات طويلة من مجرد الاقتراب منها، هذه القنوات لم تفعل ذلك لوجه الله والأوطان أو حرصًا على أن تقدم إعلامًا حرًّا أو مستقلاً، بل فعلت ذلك لتحقيق أهداف خاصة بمالكى هذه القنوات، عندما رغبوا فى جذب الجماهير العربية العريضة التوّاقة لمتابعة الأخبار والمعلومات المحجوبة عنها فى القنوات الرسمية. واستطاعت هذه القنوات أن تجذب ملايين المشاهدين وأن تكسب ثقتهم ولكن الهدف لم يكن تقديم خدمة إعلامية حرة مستقلة لهذه الجماهير، بل كان الهدف امتلاك أداة إعلامية مؤثرة تمنح مالكيها قوة معنوية وورقة رابحة فى علاقاتها مع باقى الدول العربية. أو فى علاقات مالكيها بالحكومات فى بلادهم.

معنا هذا أن مصلحة الجماهير الحقيقية، والإعلام الحر المستقل الذى يلتزم فقط بمصالح الجماهير العريضة لم يكن «هدفًا» ، بل كان «وسيلة» لتحقيق نفوذ الجهة التى أطلقت هذه القنوات. ولا يمكن فى مثل هذه الحالة أن نعتبر هذه الحرية قيمة مستقرة وثابتة لكنها «حالة مؤقتة» مرهونة بمدى ما تحققه هذه القنوات لمالكيها من أهداف سياسية أو اقتصادية أو اجتماعية.

ولعل أبرز النماذج لهذه القنوات قناة «الجزيرة» وإلى حد ما قنوات «العربية» و «المنار» اللبنانية و «العالم» الإيرانية وعدد من القنوات الخاصة. فرغم ما حققته هذه القنوات من كسرٍ لأطواق العزلة الإعلامية المفروضة على الشعوب العربية، فإنها لا تفعل ذلك كمؤسسة إعلامية محترفة، لكنها تنفّذ سياسات مالكيها الذين سمحوا لها بسقف الحرية المرتفع. ومن يملك منح الحرية يملك منعها إذا رأى فى ذلك جلبًا لمصلحة أو دفعًا لخسارة.

مزيد من القيود القانونية على حرية الإعلام :

تناولت تفصيلاً علاقة أنظمة الحكم بالفضائيات فى فصل كامل وخلصت إلى أن أنظمة الحكم العربية ومؤسسات الحكم فى أمريكا وبعض الدول الأوربية شعرت بانزعاج شديد مما أحدثته هذه الفضائيات من حركة جماهيرية كسرت حاجز الخوف الذى شل حركتها لسنوات طويلة، وشن هجمات شرسة على سياسات الهيمنة الأمريكية والتخاذل الأوربى. وكيف تحركت هذه الأنظمة لإصدار وثيقة عربية لفرض القيود الثقيلة على هذه الفضائيات.

ولا أشك لحظة فى أن الفشل فى إصدار هذه الوثيقة لن يثنى مصر والسعودية عن ابتكار وسائل قانونية وإدارية تنهى هوامش الحرية المتاحة حتى الآن لهذه الفضائيات. وإذا كانت مصر هى الدولة التى بادرت بإعداد قانون يتضمن مواد أكثر صرامة فى تقييد حرية التعبير حتى من الوثيقة العربية، فلا يعنى هذا أن الأنظمة العربية الأخرى لن تفوض قيوداً أكثر عنفًا. فالحقيقة أنه باستثناء لبنان وقطر بدرجة ما ولظروف خاصة ، فإن أنظمة الحكم العربية كلها لديها ترسانات من القوانين والإجراءات الإدارية التى تفرض على النشاط الإعلامى قيوداً بالغة العنف .

مفوضية للإعلام العربى :

فى شهر يناير «كانون ثانى»عام ٢٠١٠ عقد وزراء الإعلام العرب إجتماعاً فى دورة غير عادية وكان على جدول أعمال هذا الاجتماع موضوعان:

الأول : بحث قرار الكونجرس الأمريكى بفرض عقوبات على الدول المالكة لأقمار صناعية إذا سمحت ببث قنوات فضائية معادية لأمريكا ومحرِّضة على العنف والإرهاب حسب تقدير الإدارة الأمريكية.

الثانى : إنشاء «مفوضية للإعلام العربى» فى إطار الجامعة العربية، تكون بمثابة الجهاز التنفيذى لتطبيق المبادئ والمواثيق التى يجب أن تلتزم بها جميع

الفضائيات التلفزيونية الحكومية والخاصة على السواء وذلك على غرار المفوضيات الموجودة بالاتحاد الأوربى.

وإنتهى الاجتماع إلى رفض القرار الأمريكى وتكليف المسئولين باستخدام القنوات الدبلوماسية للاتصال بالإدارة الأمريكية وإقناعها بعدم التصديق على هذا القرار لأنه سوف يثير اعترضات دول كثيرة بإعتلبوة تدخلاً سافرًا فى الشئون الداخلية للدول مالكة الأقمار الصناعية.

وفيما يتعلق بإنشاء المفوضية العربية للإعلام أبدى عدد من الوزراء تحفظهم على المشروع المقدم وتقرر تأجيل المشروع لمزيد من البحث وحتى يعرض فى الدورات التالية.

ملاحظات على مشروع المفوضية :

من الملاحظات الجوهرية على إنشاء الفوضية العربية للإعلام أن المفوضيات الأوربية التى أعتُبوت نموناجً يُحْتَذى، هذه المفوضيات أنشأتها مؤسسات الاتحاد الأوربى وهى مؤسسات منتخبة وليست مؤسسات حكومية.

وإذا اريد بالفعل إنشاء آلية تنفيذية لطبيق المعايير المهنية ومواثيق الشرف فالطريق الصحيح هو تشكيل هذه المفوضية من مؤسسات غير حكوهيـ تُمَثَّل فيها النقابات المهنية المعنية بقضايا حرية التعبير وفى مقدمتها نقابة الصحفيين ونقابة الإذاعيين المهنية «عندما يتم إنشائها»، وشخصيات عامة وقضائية تختارها مؤسسات غير حكومية تم تشكيلها بالإنتخاب.

على أن يتولى وضع مواثيق الشرف والقواعد المهنية وأخلاقيات ممارسة المهنة المؤسسات النقابية الإعلامية «نقابة الصحفيين ونقابة الإذاعيين».

السيطرة على النقابات المهنية للصحافة :

حرية الإعلام بكل وسائله المطبوع والمسموع والمرئى والإلكترونى لا تكفلها مواد الدساتير والقوانين فحسب، ولكن تعتمد أيضاً على جناح آخر يكفل لهذه الحرية مقاومة كل عدوان عليها، هذا الجناح هو «النقابات المهنية» للصحافة

التى يتمتع بعضويتها المهنيون فى جميع وسائل الإعلام بمنطق التعريف العلمى للصحافة الذى يُعرف «الصحافة» بأنها (الصحافة المطبوعة) المجلات والصحف (والصحافة المسموعة) الإذاعة (والصحافة المرئية) التليفزيون. وأضيف إليها حديثًا (الصحافة الإلكترونية) مواقع التدوين على شبكة الإنترنت.

وفى مصر لا توجد نقابة مهنية للإذاعيين وعندما حاول الإذاعيون إنشاء نقابة مهنية خاصة بهم رفضت الحكومة المصرية رفضًا حاسمًا السماح للإذاعيين بإنشاء نقابة مهنية.

وفى النصف الأول من عام ٢٠٠٩ تجمهر عدد من الإذاعيين من الإذاعة والتليفزيون أمام مبنى الإذاعة والتليفزيون احتجاجًا على تردى أوضاعهم الوظيفية وعلى ما تتعرض له «المهنة» من مخاطر. وكان على رأس مطالب المحتجين إنشاء نقابة مهنية تحمى المهنة وتحمى حقوقهم. وأبدى وزير الإعلام تجاوبًا مع مطلب المحتجين، وشرع بالفعل فى اتخاذ خطوات عملية لإعداد مشروع قانون لإنشاء نقابة مهنية للإذاعيين «إذاعة وتليفزيون» .

وقامت لجنة من الإذاعيين بإعداد مشروع القانون. وقُدّم لوزير الإعلام ليتولى تقديمه إلى مجلس الشعب لإصداره فى دورة الانعقاد الثانية للمجلس فى النصف الثانى من عام ٢٠٠٩ وبدايات عام ٢٠١٠.

وأبدى وزير الإعلام ملاحظات على مشروع القانون الذى أعدته لجنة من الإذاعيين «إذاعة وتليفزيون» وأبدى رغبته فى إدخال تعديلات جوهرية، رأى عدد كبير من أعضاء اللجنة أن هذه التعديلات تحوّل النقابة المهنية إلى مسخ لا ينتمى إلى النقابات المهنية المعنية بحماية المهنة وأعضائها.

وأعتقد أن الحكومة سوف تتقدم بمشروع قانو مُعَدّل لإنشاء نقابة للإذاعيين يمكّن الحكومة من السيطرة الكاملة عليها.

حرصت على الحديث المفصل عن نقابة للإذاعيين إذاعة وتليفزيون تتمتع باستقلال حقيقى لأن هذا الموقف الحكومى يمثل الموقف الثابت لنظام الحكم

فى مصر. والذى يرى فى النقابات المهنية عامة والنقابات المهنية المعنية بحرية الرأى خاصة خطراً يتحتم منعه، أو على الأقل السماح بإنشائها فى ظل ظروف تسمح للحكومة من السيطرة الكاملة عليها.

هذا هو الحال فى مصر. أما فى باقى البلاد العربية فالأمر محسوم إما بعدم السطح أصلاً بإقامة نقابة مهنية وإما بإنشاء نقابة شكلية تسيطر عليها تمامًا أنظمة الحكم.

والاستثناء الوحيد عربيًا هو نقابة الصحفيين ونقابة المحريين فى لبنان. وفى غياب نقابات مهنية تفقد القنوات الإذاعية والتليفزيونية الأرضية والفضائية على السواء أحد أهم الأجنحة التى تجعلها قادرة على تقديم إعلام يتمتع باستقلال وحرية حقيقية.

ماذا عن المستقبل:

اعتقد أن التطورات المذهلة والمتسارعة فى تكنولوچيا وسائل الاتصال سوف تمنح القوى الراغبة فى الإفلات من القبضة الحديدية لأنظمة الحكم وتمنح الجماهير التوّاقة متابعة إعلام يتمتع بقدر من الحرية. سوف تمنحها فرصا ممتازة للمناورة، وسوف تتمكن هذه القوى والجماهير من ابتكار وسائل كثيرة تواصل بها الفضائيات نشاطها بقدر كبير من الحرية سواء بالبث المباشر أو عبر شبكة الإنترنت أو من خلال الأجيال الجديدة من الهواتف المحمولة.

ومهما أحكمت أنظمة الحكم من المواد القانونية التى تحاول منع التدفق الحر للأخبار والمعلومات فإن الجماهير التى تمتعت بقدر معقول من حرية الإعلام فى السنوات الأخيرة سوف تجد الوسائل المناسبة التى تمكنها من العثور على الكلمة الحرة والخبر المحجوب عنها، وسوف تتمكن بسهولة باستخدام مستحدثات تكنولوچيا الإتصالات من متابعة أى بث حر للأخبار والمعلومات. كما أن القوى الراغبة فى ممارسة النشاط ستجد متسعا لها فى بلاد أوروبية كثيرة تبث منها قنواتها متحررة من كل القيود.

تجارب لفشل الحصار الإعلامى :

المتابع لقدرة الجماهير على إختراق أعنف وسائل الحصار الإعلامى سوف يكتشف القدرة الهائلة لهذه الجماهير لكسر هذا الحصار وأكتفى بثلاثة أمثلة :

النموذج الأول : قبل عصر الفضاء لجأ عدد من المعارضين السعوديين إلى إرسال منشورات مناهضة لنظام الحكم السعودى بواسطة أجهزة الفاكس التى كانت قد إنتشرت بكثرة فى المكاتب والمنازل. وكان إرسال هذه المنشورات يتم بسهولة من بلاد أوربية. وبواسطة رسائل الفاكس هذه وصل صوت المعارضين إلى مئات الآلاف من المواطنين السعوديين .

النموذج الثانى : واجه المعارضون الإيرانيون الحصار الإعلامى الصارم الذى فرضة شاة إيران بتهريب أشرطة كاسيت إلى داخل إيران مسجل عليها نداءات للثورة بصوت الإمام الخومينى وقادة المعاضة الإيرانية فى الخارج وتمكنت المعارضة الإيرانية من كسر أعنف حصار إعلامى بط عُرف فى أدبيات الإيرانية بـ «ثورة الكاسيت».

النموذج الثالث : حاول نظام الحكم فى إيران «عام ٢٠٠٩» فرض حصار إعلامى خانق لمنع صوت معارضى الرئيس أحمدى نجاد من عبور الحدود الإيرانية، فتم منع وسائل الإعلام من متابعة وتصوير مظاهر الاحتجاج. ورغم ذلك تمكن المعارضون من أختراق هذا الحصار وبث صور حية للمظاهرات بواسطة هواتف محمولة تبث مباشرة عبر أقمار صناعية.

هذه النماذج تؤكد أن محاولات الحكومات المختلفة فرض حصار إعلامى على الشعوب لم تعد مجدية.

ولو وضعنا فى الإعتبار أن التقدم التكنولوچى يقدم كل يوم جديدًا فى مجال الاتصالات وبقدرات فائقة على إختراق كل حصار فمعنى هذا أن عصر فرض الحصار الإعلامى على الشعوب قد ولى إلى غير رجعة.

والجدير بالذكر أن الأقمار الصناعية يتزايد عددها بسرعة وأن عام ٢٠١٠ على سبيل المثال سوف يشهد إطلاق أكثر من عشرين قمرًا صناعيًا جديدًا،

عشرة منها تغطى المنطقة العربية، ويبلغ عدد القنوات المتاحة بهذه الأقمار للبث الفضائى أضعاف عدد القنوات المتاحة حتى الآن وبكفائة أكبر،

وهذا العدد الهائل من الأقمار تملكه شركات تجارية هدفها تسويق قنوات هذه الأقمار لمن يرغب فى إستئجارها دون مراعاة لأية قرارات تحاول أن تقيد من حركاتها فى هذا المجال من الإستثمار.

الطريق إلى إعلام مستقل :

رغم ما تحمله التطورات المذهلة لتكنولوچيا وسائل الاتصال من آمال لكسر الكثير من قيود أنظمة الحكم على حرية الكلمة، فإن حلم الجماهير بأن تحظى بفرصة حقيقية تجعلها تتابع قنوات تتمتع بإستقلال وحرية حقيقية، هذا الحلم أراه بعيد المنال إذا استمر الحال على ما هو عليه وبقيت المؤسسات الإعلامية العربية كلها مملوكة لأنظمة الحكم أو لرجال الأعمال.

فكما أسلفنا سيظل مالكو هذه القنوات يتحركون وفق خط يراعى مصالحهم، وهى مصالح لا تتطاق قطعاً مع مصالح الجماهير العريضة، بل ربما تعارضت تمامًا مع هذه المصالح، وتراعى فى نفس الوقت عدم إغضاب أنظمة الحكم.

هل يعنى هذا أن نيأس أو أن نستسلم لهذه الأوضاع ونرضى بأن تفرض علينا الظفو وتَعَارُض المصالح بين أنظمة الحكم وبعض مالكى هذه القنوات أوضاعًا تقح أبوابًا واسعة لحرية الكلمة لبعض الوقت ثم تغلقها وقتما تشاء!؟.

الحلم العربى :

هذه الأسئلة حاصرت كل المهمومين بقضايا حرية الإعلام العربى واستقلاله. وكانت الأحداث الكثيرة التى كشفت عن مطاردة أنظمة الحكم لكل كلمة حرة، ونجاح هذه الأنظمة فى محاصرة كل كلمة حرة مستقلة ورضوخ القنوات الخاصة لضغوط الأنظمة، كانت هذه الأحداث ماثلة فى الأذهان. وكان أبرزها المطاردة التى لاحقت الإذاعى «حمدى قنديل» والتى تمكنت ضغوط

أنظمة الحكم العربية وبعض القوى الأجنبية من إبعادة عن شاشات القنوات الرسمية والخاصة لاكثر من مرة كان آخرها عدم قدرة قناة ليبية على احتمال الضغوط أكثر من شهر. والنماذج لمطاردة أنظمة الحكم لكل صاحب كلمة حرة أكثر من أن تحصى.

رؤية لإنشاء فضائية حرة ومستقلة :

وفى لقاء صحفى مع «حمدى قنديل» نشرته صحيفة «العربى» المصرية بشّرنا بأنه يفكر جديا فى إنشاء مؤسسة إعلامية مستقلة يملكها عدد من المثقفين العرب وتسهم الجماهير العربية كلها فى إنشائها وفى ملكيتها لتكون بحق صوت الجماهير العربية الحر المستقل. وأتصور أن المجال هنا يسمح بل يحتم أن أتعرض بتفصيل مناسب لهذه الفكرة.

أتصور أن يتنادى الإعلاميون المعنيون بالاستقلال الحقيقى والحرية المسئولة للإعلام ، لاجتماع يؤسسون فيه مجموعة عمل تقوم بدراسة شاملة للمشروع وأن تُعنى الدراسة بشكل خاص بما يتعلق بضمان استمرار مثل هذه المؤسسة فى أداء مهامها استنادا إلى دراسات جدوى اقتصادية واقعية ، وإلى دراسات قانونية لا تُغفل قدرة أنظمة الحكم على ممارسة الضغوط الرهيبة لإجهاض مثل هذه المؤسسة، وإلى دراسات للواقع العملى يحدد مكان إنشاء هذه القناة واستديوهات البث والأقمار المتاحة والتى لا تقع تحت النفوذ العربى أو الأمريكى.

● يطرح المؤسسون الفكرة على عدد من الشخصيات العامة المعنية بالحريات وعلى الجماهير العربية فى جميع البلاد العربية ، وتطرح أسهم هذه المؤسسة للاكتتاب العام. ولا يسمح لشخص مهما كانت مكانته وحماسه بأن يمتك أسهمًا تمكنه قانونا من الانفراد باتخاذ القرارات الخاصة بنشاط المؤسسة وتوجهاتها.

● يدعو المؤسسون لاجتماع موسّع يضم الشخصيات العامة من أكثر من بلد عربى والمشهود لهم بالدفاع عن حرية الكلمة، وفى هذا الاجتماع يُنتخب

«مجلس الأمناء» يتولى مسئولية هذه المؤسسة. وتم أيضاً مناقشة التوجهات الرئيسية للمؤسسة وميثاق الشرف الذى تلتزم به، والمعايير التى ستمثل المرجعية التى يتم الاحتكام إليها .

● أعتقد أن من البديهى أن يتم الحصول على ترخيص مثل هذه المؤسسة من عاصمة أوربية تسمح قوانينها وظروفها بحماية مثل هذه المؤسسة ومقاومة أى ضغوط قد تمارسها أنظمة الحكم العربية أو الإدارة الأمريكية أو الحكومة الإسرائيلية واللوبى اليهودى لإغلاق أبوابها. وأعتقد أيضًا أن تكون الاستديوهات الرئيسية للقناة التى ستقوم المؤسسة ببثها فى هذه العاصمة الأوربية .

● أتصور أن تحقيق هذا الحلم العربى ليس بالأمر المستحيل، وأن الجماهير العربية التوّاقة لمشاهدة قناة تتمتع بالاستقلال وبحرية حقيقية، وتلتزم بالمعايير المهنية المحترمة، هذه الجماهير كفيلة بأن تضمن تحقيق هذا الحلم بتوفير التمويل الذى يضمن إنشاء واستمرار مثل هذه القناة.

هذا هو الحلم العربى الذى يمكن أن يسهم بقوة فى تغيير الواقع العربى البائس الذى فرضته على المواطنين فى جميع البلاد العربية أنظمة حكمٍ نجحت لسنوات طويلة فى أن تفرض كل ألوان القهر على شعوبها فى ظل غياب شبه كامل لإعلام مستقل وحر يحشد الجماهير لتكسر قيود القهر.

وبنفس القدر من الأهمية أتصور أن تتصدى مثل هذه القناة لموجات التعصب الجاهل والتخلف الخطير الذى خضع لتوجهات تشجّع على تبنى قيمة التواكل والاستسلام الذليل للقهر والظلم وتريد للمرأة التى أنصفها الإسلام أن تعود إلى قِيَم المجتمع الجاهلى باسم الإسلام.

قضية التنوير قضية محورية لمثل هذه القناة فبهذا التنوير تفتح أبواب النهضة الحقيقية التى تتحقق بمشاركة فاعلة لجماهير عريضة تستطيع برؤية مستنيرة أن تفرض تغييرًا جذريًا يضمن لها حياة حرة كريمة فى ظل نظم حكم تختارها هذه الجماهير بوعى وتملك الإرادة التى تمكنّها من محاسبة حكامها .

المـــلاحـــق

١ - الوثيقة العربية لتنظيم البث الفضائى الإذاعى والتليفزيونى .

٢ - مشروع القانون المصرى لإنشاء المجلس القومى لتنظيم البث المسموع والمرئى بجمهورية مصر العربية.

النص الكامل الذى ناقشة مجلس وزراء الإعلام العرب فى دورة غير العادية التى عقدت فى القاهرة فى شهر فبراير «شباط» عام ٢٠٠٨.

مشـروع
مبادئ تنظيم البث الفضائى
الإذاعى والتليفزيونى فى المنطقة العربية

تمهيد :

تعزيزاً لمقاصد العمل العربى المشترك التى احتواها ميثاق جامعة الدول العربية باعتباره الوثيقة الأساس المعبرة عن الإرادة الجماعية العربية.

وانطلاقًا من الوثائق والقرارات الصادرة عن مجلس جامعة الدول العربية على مستوى القمة بما تمثله من رؤية شاملة للمصالح العليا للوطن العربى ، وما تنطوى عليه من تصورات مشتركة لمسيرة التحديث والتطوير على النحو الذى يدعم جهود التنمية الإنسانية بجوانبها كافة،

وانطلاقا كذلك من نص وروح «وثيقة العهد والتضامن» والبيان الخاص ب «مسيرة التطوير والإصلاح» الصادرين عن مجلس جامعة الدول العربية على مستوى القمة فى دور انعقاده العادى السادس عشر (قمة تونس)، وتواصلاً مع مجموعة القرارات والوثائق التى تستهدف تحديث وتطوير العمل العربى المشترك، وخاصة منها ما صدر عن قمة شرم الشيخ ٢٠٠٣ وتونس ٢٠٠٤ والجزائر ٢٠٠٥ والخرطوم ٢٠٠ والرياض ٢٠٠٧، وكذلك قرارات مجلس وزراء الإعلام العرب وما صدر عنه من وثائق وفى مقدمتها الإستراتيجية الإعلامية العربية لمواجهة تحديات القرن الحادى والعشرين ، وميثاق الشرف الإعلامى العربى، والوثيقة الإطارية للتكامل بين السياسات الإعلامية والثقافية فى الوطن العربى، وأيضا المواثيق الدولية ذات الصلة ومن أبرزها ما صدر عن القمة العالمية لمجتمع المعلومات.

ومواكبة للتقدم المتسارع فى الإعلام بتقنياته ومرافقه وخدماته؛ ومن ثم التطور الجوهرى فى إمكاناته وقدراته، وسعيًا إلى تحقيق توازن وتكافؤ بين قدرات العمل الإعلامى التقنية والأدائية تمكينا له من الاضطلاع بمسؤولياته فى التحديث والتطوير المجتمعى فى ظل تنامى التنافسية إقليميًا ودوليًا، وحرصا كذلك على أن يواصل الإعلام العربى الفضائى مسيرة ارتقائة شكلا ومضمونًا.

ونظرًا إلى التطور النوعى والتقدم التقنى المتنامى فى مجال الإعلام والإتصال منذ دخولة عصر الفضاء وتجاوز البث الحدود الجغرافية، وسعيا إلى توفير أكبر عدد ممكن من البرامج والخدمات التى تصون الهوية العربية وقيم الثقافة العربية وتبرز إسهام الوطن العربى فى إثراء الحضارة الإنسانية، وحفاظا على الرسالة الإعلامية التى يتعين على القنوات الفضائية احترامها وتطويرها.

وتفاعلاً مع عصرنا باعتباره جزءًا من العالم ، وحرصًا على تعزيز التفاهم بين الثقافات والحوار والتواصل فيما بين الحضارات، واستهداء فى هذا السياق بالمواثيق والوثائق الدولية والعربية ذات الصلة،

وحرصًا على توفير أطر ومبادئ لتنظيم البث والاستقبال الإذاعى والتليفزيونى عبر الفضاء فى المنطقة العربية اتساقًا مع ما يتوافر لدى أقاليم العالم الأخرى، ومواكبة لتوجيه أقاليم العالم الأخرى نحو تنظيم البث والاستقبال الإذاعى والتليفزيونى عبر الفضاء.

تعتبر المبادئ الواردة فيما يلى إطارا لتنظيم البث الفضائى فى المنطقة العربية:-

البند الأول:

تهدف هذه الوثيقة إلى تنظيم البث وإعادته واستقباله فى المنطقة العربية، وكفالة احترام الحق فى التعبير عن الرأى وانتشارالثقافة وتفعيل الحوار الثقافى من خلال البث الفضائى.

البند الثانى:

يكون للكلمات والعبارات التالية حيثما وردت فى هذه الوثيقة المعانى المبينة قرين كل منهما :

- **البث الفضائى:** كل إذاعة أو إرسال أو إتاحة مشفرة أو غير مشفرة لأصوات أو لصور أو لصور وأصوات معًا أو أى تمثيل آخر لها، أو لإشارات أو كتابات من أى نوع كانت لا تتصف بطابع المراسلات الخاصة، وذلك عبر الأقمار الصناعية، بما يسمح بأن يستقبلها أو يتفاعل معها الجمهور أو فئات أو أفراد معينة منه، بما فى ذلك الحالات التى يمكن فيها لأفراد من الجمهور أن يختار الواحد منهم بنفسه وقت الإرسال ومكان استقباله.
- **هيئة البث الفضائى:** ويطلق عليها أيضا هيئة الإذاعة، ويقصد بها كل شخص طبيعى أو معنوى أو أى جهة يناط بها أوتكون مسئولة عن أى عمل من أعمال البث الفضائى الإذاعى والتليفزيونى، والذى يستوفى شروط تكوينه طبقًا لهذه المبادئ وطبقًا لقانون إنشائه، والذى يتم، بمبادرة منه وعلى مسئوليته، أى عمل من أعمال البث الفضائى أو ما يسبقها من أعمال بقصد البث. ويدخل فى هذا المفهوم الأعمال السابقة للبث من تجميع أو إنتاج أو شراء أو تخزين أو جدولة مواد البث أو أى مواد تقع عليها الحقوق محل الحماية بموجب التشريعات المنظمة للملكية الفكرية والحقوق المتصلة بها.
- **خدمة البث** : إعداد أو إتاحة البرامج وكل ما تتضمنه من المواد المسموعة والمرئية وفقا لتعريف البث.
- **البرنامج:** كل ما يتم إعداده للبث أو بثه عبر أجهزة البث الفضائى بنية استقبالها من قِبَل الجمهور أو المشاهدين، ومن ذلك كل المواد المرئية أو المسموعة أو كلاهما موضوع أو نتيجة النشاط الذى تمارسه هيئات البث من أعمال البث أو الإذاعة أو الإرسال أو الإتاحة أو ما يسبقها من أعمال، ومن ذلك المصنفات، والبرامج بمعناها الفنى الدقيق وبجميع أنواعها، والمواد

الناجمة عن تجميع وتخزين مواد الإذاعة وجدولتها وإرسالها فى إشارات سابقة على الإذاعة. ويعد برنامجًا على وجه الخصوص ما يتم بثه أو إعداده صالحًا للبث من المصنفات الفنية والعلمية والأدبية وما يلحق بها من أعمال وأداءات فنية، والبرامج والمسلسلات والأحداث الترفيهية والرياضية، وغير ذلك من المواد والصور والإشارات والأصوات والكتابات التى يتم إعدادها للبث أو يتم بثها.

- **إعادة البث الفضائى:** إعادة إرسال البث الفضائى بلا تغيير من هيئات بث أو محطات أخرى عبر الأقمار الصناعية.
- **هيئة إعادة البث الفضائى:** ويطلق عليها أيضًا هيئة إعادة الإذاعة، ويقصد بها كل شخص طبيعى أو معنوى أو أى جهة استوفت شرائط تكوينها وقيامها بأعمالها وفقا لمبادئ هذه الوثيقة وقانون الإنشاء، متى أنيط بها أو كانت مسئولة عن أى عمل من أعمال إعادة البث وفقًا للتعريف السابق.
- **رخصة البث الفضائى أو إعادة البث الفضائى الإذاعى أو التليفزيونى:** الإذن الصادر عن السلطة المختصة بالدولة التى يتقدم إليها طالب الترخيص للسماح له بإنشاء محطة للبث الفضائى أو إعادة البث الفضائى.
- **المرخص له:** أى شخص طبيعى أو اعتبارى يرخص له من السلطة المختصة بدولة من الدول العربية بإنشاء وتشغيل عمليات البث أو إعادة البث أو التوزيع أو البيع لهذه الخدمات.
- **التصريح :** هو الصادر من السلطة المختصة فى أى دولة عربية لشخص طبيعى أو اعتبارى لتمكينة من القيام بالاستيراد أو الاتجار أو التصنيع أو التجميع أو التعامل تجاريًا فى الأجهزة والمعدات التى يتم استخدامها فى البث أو إعادة البث الفضائى وفى استقبال البث الفضائى.

المصرح له: أى شخص طبيعى أو شخص اعتبارى يصرح له بمباشرة نشاط أو أكثر من أنشطة الاستيراد أو الاتجار أو التصنيع أو التجميع أو التعامل على الأجهزة والمعدات التى تستخدم فى البث وفى استقبال البث المشفر أوغير المشفر.

- **المحطة الأرضية:** هى كل منشأ أرضى ثابت أو منقول يقام بغرض الإرسال والاستقبال عن طريق القمر الصناعى بخلاف محطات التتبع والقياس عن بعد والسيطرة والمراقبة.
- **الموجة:** حيز التردد الذى يشغل لغاية البث أو إعادة البث الإذاعى والتليفزيونى.
- **القناة:** حيز التردد الذى يشغله المرخص له لغاية البث الإذاعى والتليفزيونى الفضائى.
- **الترددات فى مجال البث الفضائى:** هى مخصصات البث الإذاعى والتليفزيونى الفضائى من الطيف الترددى والمحددة وفقًا لإصدارات الاتحاد الدولى للاتصالات «ITU».
- **التشفير:** أنظمة تقنية للتحكم فى خدمة استقبال البث بالإتاحة أو المنع أو الإيقاف.
- **دولة المنشأ:** تعتبر دولة المنشأ أى دولة من الدول أعضاء جامعة الدول العربية تتوافر فيها أى من الحالات التالية:

١- الدولة المانحة للترخيص.

٢- الدولة التى يتواجد على أراضيها أى من المقار الإدارية (مقار الإدارة المركزية للمحطة) أو البرمجية (مقار الإدارة التى تصدر منها القرارات الخاصة بالبرمجة أو الإنتاج أو البث) لهيئات البث أو إعادة البث، أو مكتب من مكاتب هيئة البث أو إعادة البث متى كان يعمل بها أغلبية موظفيه. فإذا تساوى المقران (الإدارى والبرمجى) عددًا، تصبح دولة المنشأ هى الدولة التى يوجد على أراضيها المقر الإدارى الرئيسى.

٣- الدولة التى تقام على أراضيها مرافق بث الإشارة الصاعدة إلى الأقمار الصناعية أو التى تستخدم مرافقها فى بث الإشارة الصاعدة إلى الأقمار الصناعية المعنية.

البند الثالث:

تطبق هذه المبادئ على هيئات البث فى الدول الأعضاء بجامعة الدول العربية ، وعلى كل من يباشر أى عمل أو نشاط من أعمال أو أنشطة البث وإعادة البث الفضائى الصادر من أو الموجهة إلى أراضى الدول العربية.

كما تطبق على كل من يباشر أى عمل أونشاط متعلق بتقديم خدمات متعلقة بالبث أو إعادة البث الفضائى مثل النقل أو التوزيع أو غيرها متى ما كان هذا العمل أو النشاط محله أى من الدول العربية.

البند الرابع:

تلتزم هيئات البث ومقومو خدمات البث الفضائى وإعادة البث الفضائى بمراعاة القواعد العامة الآتية:-

١- علانية وشفافية المعلومات وحماية حق الجمهور فى المعلومة السليمة.

٢- حماية المنافسة الحرة فى مجال خدمات البث.

٣- حماية حقوق و مصالح متلقى خدمات البث.

٤- توفير الخدمة الشاملة للجمهور.

٥- عدم التأثير سلبًا على السِّلْم الاجتماعى والوحدة الوطنية والنظام العام والآداب العامة.

- التقيد بضوابط وأنماط خدمة البث وإعادة البث الفضائى التى تصدر وفقًا لمبادئ هذه الوثيقة، وما نص عليه ميثاق الشرف الإعلامى العربى.

البند الخامس:

تلتزم هيئات البث ومقدمو خدمات البث وإعادة البث الفضائى بتطبيق المعايير والضوابط العامة التالية فى شأن كل المصنفات التى يتم بثها:

١- الالتزام باحترام حرية التعبير بوصفها ركيزة أساسية من ركائزالعمل الإعلامى العربى على أن تمارس هذه الحرية بالوعى والمسئولية بما من شأنة حماية المصالح العليا للدول العربية وللوطن العربى واحترام حريات الآخرين وحقوقهم، والالتزام بأخلاقيات مهنة الإعلام.

٢- الالتزام باحترام مبدأ السيادة الوطنية لكل دولة على أرضها، بما يتيح لكل دولة من الدول أعضاء جامعة الدول العربية الحق فى فرض ما تراه من قوانين ولوائح أكثر تفصيلا.

٣- الالتزام بمبدأ ولاية دولة المنشأ دون إخلال بحق أى شخص أو كيان فى اللجوء إلى أجهزة تلقى الشكاوى وتسوية المنازعات التى تنظمها هذه الوثيقة. بالنظر إلى أن هذا المبدأ يوفر الضمان القانونى لهيئات البث وإعادة البث الفضائى ومقدمى خدمات البث الفضائى بمختلف أنواعها ومشغليها كما يضمن فى نفس الوقت لمستقبل الخدمة وجود جهة يحتكم إليها.

٤- الالتزام بمبدأ حرية استقبال البث وإعادة البث، بمعنى حق المواطن العربى على امتداد أراضى الدول الأعضاء فى استقبال ما يشاء من بث تليفزيونى صادر من أراضى أىٍّ من الدول أعضاء جامعة الدول العربية.

٥- ضمان حق المواطن العربى فى متابعة الأحداث الوطنية والإقليمية والدولية الكبرى، وخصوصًا الرياضية منها، التى تشارك فيها فرق أو عناصر وطنية وذلك عبر إشارة مفتوحة وغير مشفرة أيا كان مالك حقوق هذه الأحداث حصرية كانت أو غير حصرية.

- الالتزام بحقوق الملكية الفكرية فى كل ما يبث من برامج طبقا للقوانين الدولية فى هذا المجال.

٧- الالتزام بتخصيص مساحة باللغة العربية، لا تقل عن عشرين بالمائة من إجمالى الخريطة البرامجية للقناة الواحدة أو لمجموعة القنوات التابعة لهيئة واحدة.

البند السادس:

تلتزم هيئات البث ومقدمو خدمات البث الفضائى بتطبيق المعايير والضوابط المتعلقة بالعمل الإعلامى التالية فى شأن كل المصنفات التى يتم بثها:

١- احترام كرامة الإنسان وحقوق الآخر فى كامل أشكال ومحتويات البرامج والخدمات المعروضة.

٢- احترام خصوصية الأفراد والامتناع عن انتهاكها بأى صورة من الصور.

٣- الامتناع عن التحريض على الكراهية أو التمييز القائم على أساس الأصل العرقى أو اللون أو الجنس أو الدين.

٤- الامتناع عن بث كل شكل من أشكال التحريض على العنف والإرهاب مع التفريق بينه وبين الحق فى مقاومة الاحتلال.

٥- الامتناع عن وصف الجرائم بكافة أشكالها وصورها بطريقة تغرى بارتكابها أوتنطوى على إضفاء البطولة على الجريمة ومرتكبيها أو تبرير دوافعها.

- مراعاة أسلوب الحوار وآدابه، واحترام حق الآخر فى الرد.

٧- مراعاة حقوق ذوى الاحتياجات الخاصة فى الحصول على ما يناسبهم من الخدمات الإعلامية والمعلوماتية تعزيزا لاندماجهم فى مجتمعاتهم.

٨- حماية الأطفال والناشئة من كل ما يمكن أن يمس بنموهم البدنى والذهنى والأخلاقى أو يحرضهم على فساد الأخلاق أو الإشارة إلى السلوكيات الخاطئة بشكل يحث على فعلها.

٩- الالتزام بالقيم الدينية والأخلاقية للمجتمع العربى ومراعاة بنيته الأسرية وترابطه الإجتماعى.

١٠- الامتناع عن بث كل ما يسيئ إلى الذات الإلهية والأديان السماوية والرسل والمذاهب والرموز الدينية الخاصة بكل فئة.

١١- الامتناع عن بث وبرمجة المواد التى تحتوى على مشاهد أو حوارات إباحية أو جنسية صريحة.

مشروع قانون
إنشاء المجلس القومي لتنظيم
البث المسموع والمرئي لجمهورية مصر العربية

المادة الأولى

١- الوزير المختص: وزير الإعلام.

٢- الجهاز: الجهاز القومي لتنظيم البث المسموع والمرئي.

٣- مجلس الإدارة: مجلس إدارة الجهاز القومي لتنظيم البث المسموع والمرئي.

٤- البث المسموع والمرئي: كل إذاعة أو إرسال أو إتاحة مشفرة أو غير مشفرة لأصوات أو لصور أو لصور وأصوات معاً أو أي تمثيل آخر لها، أو لإشارات أو كتابات من أي نوع كانت لا تتصف بطابع المراسلات الخاصة، بما يسمح بأن يستقبلها أو يتفاعل معها الجمهور أو فئات أو أفراد معينة منه، ومن ذلك ما يتم عن طريق وسائل سلكية أو لاسلكية أو عن طريق الكابلات والأقمار الصناعية أو عبر الشبكات الحاسوبية والوسائط الرقمية أو غير ذلك من وسائل وأساليب البث أو النقل والإرسال والإتاحة. ويعتبر من قبيل البث أي إذاعة أو إرسال أو إتاحة مشفرة أو غير مشفرة في الحالات التي يمكن فيها لأفراد من الجمهور أن يختار الواحد منهم بنفسه وقت الإرسال ومكان استقباله.

٥- هيئة البث المسموع والمرئي: كل شخص أو جهة منوط بها أو مسؤول عن أي عمل من أعمال البث الإذاعي اللاسلكي السمعي أو السمعي البصري والذي يستوفي شرائط تكوينه طبقاً لقانون إنشائه، ويتم بمبادرة منه وعلى مسؤوليته أي عمل من أعمال البث أو ما يسبقها من أعمال بقصد البث. ويدخل في الأعمال السابقة للبث تجميع أو إنتاج أو شراء أو تخزين أو جدولة مواد البث أو أي مواد تقع عليها الحقوق محل الحماية بموجب التشريعات المنظمة للملكية الفكرية والحقوق المتصلة بها.

٦- خدمة البث المسموع والمرئي: إعداد أو إتاحة البرامج والمواد المسموعة والمرئية وفقاً لتعريف البث.

٧- إعادة البث المسموع والمرئي: إعادة الإذاعة أو الإرسال أو الإتاحة طبقاً لتعريف البث.

٨- ترددات البث المسموع والمرئي: مخصصات البث المسموع والمرئي الأرضي والفضائي من الطيف الترددي والمحددة وفقاً لإصدارات الاتحاد الدولي للاتصالات «ITU».

٩- المنطقة الجغرافية: هي التي تقع داخل الحدود الجغرافية لجمهورية مصر العربية، بما في ذلك المناطق المنظمة بتشريعات خاصة، التي يتم في نطاقها الترخيص أو التصريح وفقاً للقانون.

١٠- التشفير: أنظمة تقنية للتحكم في خدمة البث المسموع والمرئي بالإتاحة أو المنع أو الإيقاف.

١١- الأكواد: مجموعات الضوابط التي يضعها الجهاز.

١٢- الترخيص: هو الذي يصدر لشخص اعتباري وذلك لتمكينه من القيام بالأعمال المتصلة بالبث وإعادة البث المسموع والمرئي.

١٢- المرخص له: أي شخص اعتباري يرخص له من الجهاز بإنشاء وتشغيل عمليات البث أو إعادة البث المسموع والمرئي أو التوزيع أو البيع لهذه الخدمات.

١٤- التصريح: هو الذي يصدره الجهاز لشخص طبيعي أو اعتباري لتمكينه من القيام بالاستيراد أو الاتجار أو التصنيع أو التجميع أو التعامل تجارياً في الأجهزة والمعدات التي يتم استخدامها في البث وفي استقبال البث المسموع والمرئي.

١٥- المصرح له: أي شخص طبيعي أو اعتباري يصرح له من الجهاز بمباشرة نشاط أو أكثر من أنشطة الاستيراد أو الاتجار أو التصنيع أو التجميع أو التعامل على الأجهزة والمعدات التي تستخدم في البث وفي استقبال البث المسموع والمرئي المشفر أو غير المشفر.

المادة الثانية:

يلتزم مقدمو خدمات البث المسموع والمرئي بمراعاة القواعد الآتية:

١- علانية وشفافية المعلومات وحماية حق الجمهور في الحصول على المعلومة السليمة.

٢- حماية المنافسة الحرة بين المتنافسين في مجال خدمات البث المسموع والمرئي.

٣- حماية حقوق ومصالح متلقي خدمات البث المسموع والمرئي.

٤- توفير الخدمة الشاملة للجمهور بما يتفق مع التطور الديمقراطي، وضمان إتاحة البرامج الثقافية والتعليمية.

٥- عدم التأثير سلباً على السلام الاجتماعي والوحدة الوطنية ومبدأ المواطنة والنظام العام والآداب العامة.

٦- التقيد بضوابط وأكواد الخدمة التي تصدر وفقاً لأحكام هذا القانون، وكذلك ميثاق العمل الإعلامي العربي، وكذلك وثيقة الضوابط العامة للبث الفضائي العربي المسموع والمرئي.

٧- الارتقاء بمستوى الرسالة الإعلامية وتقديم خدمة متميزة تلبي الحقوق والاحتياجات من العملية الإعلامية.

المادة الثالثة:

إنشاء الجهاز

تنشأ هيئة قومية لإدارة مرفق البث تسمى «الجهاز القومي لتنظيم البث المسموع والمرئي» يتبع الوزير المختص، ويكون للجهاز الشخصية الاعتبارية العامة، ويكون مقره الرئيسي مدينة القاهرة كما يجوز بقرار من مجلس إدارة الجهاز إنشاء فروع أو مكاتب أخرى له بجميع أنحاء الجمهورية.

المادة الرابعة:

أهداف الجهاز

يهدف الجهاز إلى:

١- تنظيم ومتابعة كل ما يتعلق بنشاط البث، وبصفة خاصة من حيث محتوى المنتج وإتاحته وتوزيعه واستقباله بما يضمن توافر واستمرار الخدمة في الوفاء بمتطلبات أوجه الاستخدام المختلفة لدفع عجلة التنمية المستدامة.

٢- إنشاء وتنظيم الآليات اللازمة لحماية مصالح الجمهور ومنتجي وناقلي وموزعي هذه الخدمات.

٣- اتخاذ التدابير ووضع الآليات اللازمة للتحقق من المنافسة المشروعة في أنشطة إنتاج وبث وإعادة بث وتوزيع الخدمات المسموعة والمرئية وتجنب الممارسات الاحتكارية طبقاً لأحكام القوانين السارية والقواعد الخاصة التي يحددها الجهاز.

٤- تحقيق وإنفاذ المعايير الفنية والبيئية في مجال البث المسموع والمرئي ومعايير الجودة في شؤون المحتوى والبث والإنتاج والتوزيع والاستهلاك، وذلك كله بما يتفق ومتطلبات الحفاظ على القيم والسلام الاجتماعي.

٥- ضمان وصول خدمات البث المسموع والمرئي إلى جميع مناطق الجمهورية، بما فيها مناطق التوسع الاقتصادي والعمراني والمناطق الحضرية والريفية والنائية بأعلى درجة ممكنة من جودة الأداء.

المادة الخامسة:

اختصاصات الجهاز

للجهاز في سبيل تحقيق أهدافه أن يقوم بجميع التصرفات والأعمال اللازمة، وله على الأخص ما يأتي:

١- وضع النظم الإدارية والمالية والخطط والبرامج التي تتفق ونشاطه، طبقاً لأحكام هذا القانون والقرارات الصادرة تنفيذاً له ودون التقيد باللوائح والنظم الحكومية.

٢- وضع الأسس والقواعد التي يتم بناءً عليها منح التراخيص والتصاريح التي يصدرها الجهاز ووضع اللوائح التنفيذية لهذه الأسس والقواعد، متضمنة تحديد المقابل المالي للتصاريح والتراخيص والخدمات التي يقدمها الجهاز.

٣- تحديد الاشتراطات الواجب توافرها في المرخص والمصرح له وعلى الأخص فيما يتعلق بالطبيعة القانونية والشروط الفنية والتقنية والمالية.

٤- تحديد الأسس والقواعد التي يلتزم بها المرخص لهم ومقدمو خدمات البث وإعادة البث والتوزيع والتعامل على المنتجات المسموعة والمرئية وفقاً لأحكام هذا القانون.

٥- تحديد الضوابط والأكواد الخاصة بمواصفات الجودة الفنية البرامجية، وتلك المتعلقة بميثاق الشرف الإعلامي والمتعلقة بالمواد الإعلامية والإعلانية، والأكواد الخاصة بالتمويل بطرقه المختلفة وأي أكواد أخرى يصدرها الجهاز، وتكون هذه الأكواد ملزمة للمرخص لهم بمجرد إصدارها أو اعتمادها من الجهاز.

٦- وضع القواعد التي تحقق المنافسة المشروعة في أنشطة الإنتاج والبث وإعادة البث المسموع والمرئي وتوزيع منتجات وخدمات البث المسموع والمرئي والتعامل عليها، وذلك ضماناً لمصالح المتلقين للخدمة.

٧- وضع أسس وأساليب وآليات تسوية المنازعات التي قد تنشأ فيما بين المرخص أو المصرح لهم.

٨- وضع قواعد منح تراخيص إنشاء وإدارة وتشغيل وبث وإعادة بث وصيانة مشروعات وأنشطة خدمات البث المسموع والمرئي وإعادة البث ونقلها وتوزيعها.

٩- وضع قواعد منح تراخيص بفتح مكاتب تمثيل لجهات البث وإعادة البث المسموع والمرئي الأجنبية في مصر وتحديد نطاق مباشرة أعمالها.

١٠- منح الترخيص في شأن استخدام الترددات المخصصة للبث المسموع والمرئي.

وفي حالة الترددات التي يتم تخصيصها للاستخدام المشترك بين جهاز تنظيم البث وجهاز تنظيم الاتصالات، يكون الترخيص من سلطة جهاز تنظيم الاتصالات، بالتنسيق مع جهاز تنظيم البث على أن يكون العائد المادي حقاً خالصاً لجهاز تنظيم البث.

١١- منح التصاريح في شأن الاستيراد أو الاتجار أو التصنيع أو التجميع أو التعامل على الأجهزة والمعدات التي يتم تحديدها بقرار من مجلس الإدارة والتي تستخدم في البث المسموع والمرئي وفي استقبال البث المشفر أو غير المشفر.

١٢- متابعة خدمات البث المسموع والمرئي عبر نظم الاتصالات السلكية واللاسلكية المختلفة والمستخدمة حالياً أو مستقبلياً لضمان الالتزام بالضوابط والمواصفات ومعايير الجودة المقررة في شأن المحتوى والإنتاج والتوزيع وحماية المجتمع وقيمه وحماية صغار السن من التجاوز في المحتوى المتعلق بالجنس والعنف والقهر، وذلك مع مراعاة الالتزام بالقوانين السارية في جمهورية مصر العربية.

١٣- متابعة ومراجعة مواصفات الجودة لدى المرخص والمصرح لهم، بهدف تطبيق المعايير المثلى للتشغيل ومستويات الأداء التقني البرامجي والإعلاني، وفي المجالات الأخرى التي تنظمها الأكواد الصادرة عن الجهاز.

١٤- نشر وإتاحة المعلومات والتقارير والتوصيات التي تساعد المرخص والمصرح لهم والمتعاملين مع الجهاز على معرفة حقوقهم والتزاماتهم وتعريفهم طبيعة الدور الذي يؤديه الجهاز، وذلك في إطار من الشفافية الكاملة.

١٥- إبداء المشورة وتقديم الخبرة في شأن المنازعات التي قد تنشأ حول حقوق الملكية الفكرية المتعلقة بالبث المسموع والمرئي.

١٦- بحث شكاوى الجمهور ومستهلكي خدمات البث المسموع والمرئي بما يكفل حماية مصالحهم قبل المرخص لهم.

١٧- النظر في المنازعات التي قد تنشأ فيما بين المصرح أو المرخص لهم أو فيما بينهم وبين المستخدمين.

١٨- تمثيل الدولة في المحافل والمؤتمرات المتعلقة بعمل الجهاز وإبرام المعاهدات والاتفاقيات الدولية في مجال البث المسموع والمرئي.

١٩- التنسيق مع الأجهزة النظيرة في الدول الأخرى بالنسبة للأمور ذات الاهتمام المشترك.

٢٠- تنظيم برامج تدريبية وندوات في نطاق اختصاص الجهاز.

المادة السادسة

يقوم الجهاز بتطبيق وإنفاذ أحكام تشريعات حماية الملكية الفكرية وبصفة خاصة الأحكام المنظمة لحقوق هيئات الإذاعة، ويكون للجهاز إصدار اللوائح التنفيذية لما ورد بها في هذا الخصوص.

المادة السابعة

الموارد المالية للجهاز

تتكون موارد ومصادر تمويل الجهاز مما يأتي:

١- المبالغ التي تخصصها له الدولة في الموازنة العامة.

٢- مقابل التراخيص والتصاريح التي يصدرها الجهاز.

٣- مقابل الأعمال والدراسات والاستشارات والخدمات التي يؤديها الجهاز للمرخص أو المصرح له أو للغير سواء في الداخل أو الخارج.

٤- النسبة التي يخصصها مجلس الوزراء للجهاز مقابل امتياز استخدام الترددات المخصصة للبث المسموع والمرئي، الذي يؤول للخزانة العامة للدولة عند منح هذا الامتياز، وذلك بناء على عرض الوزير المختص بعد التشاور مع وزير المالية.

٥- عائد استثمار أموال الجهاز.

٦- حصيلة الغرامات والتعويضات التي يحكم بها طبقا لهذا القانون.

٧- الهبات والتبرعات والإعانات والمنح التي يقبلها مجلس إدارة الجهاز وكذلك القروض، التي يوافق عليها في ضوء القواعد والقرارات التي يصدرها في هذا الشأن.

المادة الثامنة

يكون للجهاز موازنة خاصة مستقلة يتم إعدادها طبقاً للقواعد التي تحددها اللوائح الداخلية للجهاز وباتباع قواعد النظام المحاسبي الموحد، وذلك دون التقيد بالقوانين أو اللوائح أو القواعد أو النظم الحكومية.

ويحدد مجلس إدارة الجهاز بداية السنة المالية ونهايتها في أول جلسة انعقاد له. كما يكون للجهاز حساب خاص لدى البنوك تودع فيه موارده ويرحل الفائض من موازنة الجهاز من سنة لأخرى إلى صندوق الخدمة الشاملة أو إلى الميزانية المستقلة للجهاز، حسب القرار الذي يتخذه مجلس إدارته.

المادة التاسعة

يحدد مجلس إدارة الجهاز أوجه الإنفاق على الأغراض والأهداف التي يختص بها الجهاز على أن يشمل ذلك الإنفاق على البحث العلمي ودراسات التطوير ذات الصلة بنشاط الجهاز التي يتولاها أو يسندها للغير.

المادة العاشرة

تعامل أموال الجهاز معاملة المال العام فيما يتعلق باقتضاء حقوقه بطريق التنفيذ المباشر والحجز الإداري طبقاً لأحكام التشريعات المنظمة لذلك.

المادة الحادية عشرة

مجلس الأمناء

يكون للجهاز مجلس للأمناء، كما يجوز إنشاء مجالس وقطاعات أخرى وفقاً لاحتياجات العمل، وذلك بقرار من مجلس إدارة الجهاز.

يشكل مجلس إمناء الجهاز على النحو الآتي:

* رئيس الجهاز رئيساً لمجلس الأمناء.

* عدد زوجي من الأعضاء لا يجاوز عشرين عضواً من بين الشخصيات العامة ذات المشاركة الفعالة في النشاط الفكري الديني والفني والعلمي والثقافي والصحفي والاقتصادي والهندسي والمالي والقانوني والمهتمين بنشاط الشباب والمرأة والطفولة وغيرها من النشاطات. ويصدر بتعيينهم وتحديد مكافآتهم ومدة عضويتهم قرار من رئيس مجلس الوزراء بناء على ترشيح الوزير المختص.

- لمجلس الأمناء أن يتخذ ما يلزم من القرارات لتحقيق أغراضه وفقاً لأحكام هذا القانون، وله على وجه الخصوص ما يأتي:

* وضع ميثاق شرف للعمل الإعلامي والرقابة على الإعلام في الإذاعة «المسموعة والمرئية» وأخلاقيات الرسالة الإذاعية وتحديد أسلوب الالتزام بهذا الميثاق.

* إبداء الرأي في التشريعات المتعلقة بالبث وإعادة البث المسموع والمرئي.

* وضع قواعد الاستعانة بالخبرات الأجنبية في مجال الإذاعة «المسموعة والمرئية».

* وضع المعايير العامة لاختيار المواد والبرامج التي يحصل عليها من الخارج.

* وضع أسس تقييم الأداء والحكم على كفاية النشاط.

- لمجلس الأمناء أن يشكل لجاناً دائمة أو مؤقتة من بين أعضائه لمعاونته في دراسة ما يقدم له من موضوعات وله أن يضم إلى تلك اللجان أعضاء من داخل الجهاز أو خارجه.

- يعقد مجلس الأمناء دورة عمل عادية كل شهر على الأقل ويجوز دعوته للانعقاد في غير موعد الدورة العادية، بناء على طلب من رئيسه، أو إذا طلب ذلك نصف عدد أعضاء المجلس. ولا يكون الاجتماع صحيحاً إلا إذا حضره نصف عدد أعضائه على الأقل. ويتولى رئيس المجلس توجيه الدعوة إلى اجتماعاته وإعداد جدول أعماله، وتصدر قرارات المجلس بأغلبية الحاضرين وعند التساوي يرجح الجانب الذي منه الرئيس.

وتبلغ قرارات مجلس الأمناء إلى مجلس إدارة الجهاز لوضعها موضع التنفيذ.

المادة الثانية عشرة

إدارة الجهاز

يتولى إدارة الجهاز مجلس إدارة برئاسة الوزير المختص وعضوية كل من:

١- الرئيس التنفيذي للجهاز.

٢- رئيس اتحاد الإذاعة والتليفزيون أو من يحل محله من رؤساء الكيانات المملوكة للدولة التي يتم إنشاؤها للقيام بأعمال منوطة حالية بالاتحاد.

٣- رئيس الهيئة العامة للاستعلامات.

٤- أحد نواب رئيس مجلس الدولة.

٥- ممثل عن هيئة الأمن القومي.

٦- ممثل عن وزارة الداخلية.

٧- ممثل عن وزارة الخارجية.

٨- ممثل عن وزارة الاتصالات.

٩- ممثل عن وزارة الثقافة.

١٠- ممثل عن وزارة المالية.

١١- ستة أعضاء، منهم أربعة من ذوي الخبرة من غير العاملين في الجهاز الحكومي أو الهيئات أو المؤسسات العامة وشركات القطاع العام أو شركات قطاع الأعمال العام، على أن يكون منهم اثنان من الشخصيات العامة يمثلان مستخدمي خدمات البث المسموع والمرئي.

ويصدر بتعيين أعضاء مجلس إدارة الجهاز وتحديد مكافآتهم قرار من رئيس مجلس الوزراء، وتكون مدة عضوية مجلس الإدارة ثلاث سنوات قابلة للتجديد لمرة واحدة.

ويجوز لمجلس الإدارة أن يشكل من بين أعضائه أو من ذوي الخبرة لجنة أو أكثر يعهد إليها بما يوكله إليها الجهاز من مهام. كما يجوز له أن يفوض الرئيس التنفيذي للجهاز في بعض اختصاصاته.

المادة الثالثة عشرة

يهيمن مجلس إدارة الجهاز علي شؤونه وتصريف أموره وله أن يتخذ ما يراه لازماً من قرارات لتحقيق الأهداف التي أنشئ الجهاز من أجلها.

ويباشر المجلس اختصاصاته علي الوجه المبين بهذا القانون وله علي الأخص ما يلي:-

١- اعتماد الهيكل التنظيمي والإداري للجهاز بما يكفل تحقيق أغراضه وأهدافه ومباشرة جميع اختصاصاته علي أن يتضمن هذا الهيكل علي وجه الخصوص اللجان الآتية:-

* لجنة بحث وتسوية المنازعات بين المرخص لهم.

* لجنة شكاوى الجمهور.

* لجنة متابعة المحتوى المسموع والمرئي.

* اللجنة الهندسية.

* اللجنة القانونية.

* اللجنة الاقتصادية والمالية.

* لجنة التراخيص والتصاريح.

* لجنة البحوث والتطوير.

٢- إصدار ومنح تراخيص الإنشاء والإدارة والتشغيل والبث، وإعادة البث والصيانة اللازمة للقيام بأنشطة إنتاج ونقل وبث وإعادة بث وتوزيع منتجات وخدمات البث المسموع والمرئي وإعادة البث وكذا تحديد حالات إيقاف وسحب التراخيص وإجراءات التظلم منها، وذلك كله دون الإخلال بالأنشطة التي تحكمها اتفاقيات خاصة سارية وقت صدور هذا القانون وحتى انتهاء مدتها الأصلية.

- يراعى في تطبيق الفقرة السابقة أن تقتصر المساهمة والملكية للأشخاص المعنوية المرخص لها بالبث الأرضي إعمالاً للفقرة السابقة علي الأشخاص الطبيعيين المصريين.

٣- إصدار التصاريح ووضع القواعد والضوابط واللوائح الخاصة بإصدار التصاريح للاستيراد أو الاتجار أو التصنيع أو التجميع أو التعامل في الأجهزة والمعدات التي يتم تحديدها بقرار من مجلس إدارة الجهاز والتي تستخدم في البث المسموع والمرئي وفي استقبال البث المسموع والمرئي المشفر وغير المشفر.

٤- وضع القواعد والضوابط واللوائح الخاصة بمنح تراخيص إنشاء وإدارة وتشغيل وبث وإعادة بث وصيانة مشروعات وأنشطة خدمات البث المسموع والمرئي وإعادة البث ونقلها وتوزيعها وتحديد هذه التراخيص ومراقبة تنفيذها.

٥- إصدار التصاريح ووضع القواعد والضوابط واللوائح الخاصة بمنح تراخيص فتح مكاتب تمثيل لجهات البث وإعادة البث الأجنبية في مصر وتحديد نطاق مباشرة أعمالها.

٦- إصدار الشروط الواجب توافرها في الاتفاقات المتعلقة باستخدام شبكات نقل وتوزيع وإعادة البث للخدمات المقدمة من أخرين ووضع القواعد الكفيلة بضبط مستوى أسعار تقديم خدمات البث للجمهور.

٧- اعتماد وإصدار معايير الأداء لإدارة خدمة مستخدمي خدمات البث وحماية مصالحهم وتقييم مدى استجابة المرخص لهم لشكاواهم.

٨- اعتماد التدابير الإدارية اللازمة لمواجهة حالات المخالفة الواردة بالمادة (٣٣) من هذا القانون.

٩- اعتماد اللوائح الداخلية المتعلقة بالشؤون الفنية والمالية والإدارية ولوائح المشتريات والمخازن وغيرها من اللوائح المتعلقة بتنظيم نشاط الجهاز وذلك دون التقيد بالقوانين أو القواعد أو اللوائح أو النظم المطبقة على الأجهزة والمؤسسات والهيئات الحكومية.

١٠- إصدار اللوائح الخاصة بالعاملين في الجهاز على أن تتضمن جميع الأحكام المنظمة لشؤونهم وعلى الأخص لتعيينهم وتحديد رواتبهم وبدلاتهم ومكافآتهم ومزاياهم النقدية والعينية ورعايتهم صحياً واجتماعياً

وثقافياً وتأديبهم وإنهاء خدماتهم وسائر شؤونهم الوظيفية دون التقيد بالقوانين أو القواعد أو اللوائح أو النظم التي تلتزم بها الأجهزة في المؤسسات والهيئات الحكومية.

١١- إصدار اللوائح المنظمة لتحديد مقابل التراخيص والتصاريح والخدمات التي يؤديها الجهاز.

١٢- اعتماد وإصدار القواعد والضوابط الخاصة بالجودة التقنية والقياسات المعيارية وقياسات جودة الأداء لمختلف خدمات البث، بما يؤدي إلى الالتزام بالمستوى المحدد للأداء والمتابعة الدورية لنتائج تطبيق هذه القواعد والضوابط والقياسات.

١٣- قبول الهبات والتبرعات والإعانات والمنح التي ترد إلى الجهاز بما لا يتعارض مع أغراضه.

١٤- الموافقة على الموازنة السنوية وكذلك اعتماد الميزانية والحسابات الختامية للجهاز.

المادة الرابعة عشرة

ينشأ بقرار من مجلس إدارة الجهاز صندوق يسمى صندوق الخدمة الشاملة ويحدد قرار إنشائه طريقة تشكيل مجلس إدارته ومعاملته المالية وكذلك تحديد اختصاصات وأهداف وأغراض الصندوق.

ويختص مجلس إدارة الجهاز أيضاً بإصدار اللوائح المالية والإدارية للصندوق وما يلزم لحسن سير عمله من لوائح وضوابط أخرى، وذلك دون التقيد بالقوانين أو اللوائح أو القواعد أو النظم الحكومية.

ويختص مجلس إدارة الصندوق بالصرف من ميزانية الصندوق وموارده على أوجه الصرف التي تتعلق بأغراضه وأهدافه واختصاصاته وبصفة خاصة ما يلي:

١- مشروعات البنية الأساسية لتحقيق الخدمة الشاملة للبث المسموع والمرئي في جميع أنحاء الجمهورية.

٢- دعم البرامج التعليمية والثقافية العامة والتاريخية في إطار توجهات الدولة.

٣- إجراء البحوث ودراسات التطوير وعمليات التدريب المتصلة والمتعلقة بعمل الجهاز.

٤- أي مشروعات أخرى يكون من شأنها تحقيق أهداف الجهاز.

المادة الخامسة عشرة

يجتمع مجلس إدارة الجهاز بدعوة من رئيسه مرة على الأقل كل شهر وكلما اقتضت الضرورة ذلك، ويكون اجتماعه صحيحاً بحضور أغلبية أعضائه، وتصدر قراراته بأغلبية أصوات الحاضرين وعند التساوي يرجح الجانب الذي منه الرئيس.

وللمجلس أن يدعو لحضور جلساته من يرى الاستعانة بخبراتهم دون أن يكون لهم صوت معدود في التصويت.

المادة السادسة عشرة

يلتزم الجهاز في إطار مبدأ الشفافية بإصدار تقارير دورية أو كلما اقتضت الحاجة ذلك عن أنشطة البث المسموع والمرئي مع عدم الإخلال بمقتضيات سرية المعلومات وتلتزم جميع الجهات العاملة في مجال البث إنتاجاً ونقلاً وتوزيعاً بموافاة الجهاز بما يطلبه من تقارير أو بيانات أو إحصاءات أو معلومات أو تسجيلات أو نصوص تتصل بنشاطه.

المادة السابعة عشرة

يقدم رئيس الجهاز إلى رئاسة مجلس الوزراء تقريراً سنوياً عن نشاط الجهاز وأعماله.

المادة الثامنة عشرة

الرئيس التنفيذي للجهاز

يكون للجهاز رئيس تنفيذي يعين بقرار من رئيس مجلس الوزراء بناء على اقتراح الوزير المختص لمدة ثلاث سنوات قابلة للتجديد ويتضمن قرار تعيينه معاملته المالية، ويقوم الرئيس التنفيذي للجهاز بتمثيل الجهاز أمام القضاء وأمام الغير، كما يكون مسؤولاً أمام مجلس الإدارة عن سير أعمال الجهاز فنياً وإدارياً ومالياً في ضوء الاختصاصات المنوطة بالجهاز، وله على الأخص ما يأتي:

١- تنفيذ قرارات مجلس الإدارة.

٢- المعاونة في إدارة الجهاز وفي تصريف شؤونه والإشراف على سير العمل به.

٣- عرض تقارير دورية على مجلس الإدارة عن نشاط الجهاز وسير العمل به وما تم إنجازه وفقاً للخطة والبرامج الموضوعة وتحديد معوقات الأداء والحلول المقترحة لتفاديها.

٤- القيام بأي أعمال أو مهام يكلفه بها مجلس الإدارة.

٥- الاختصاصات الأخرى التي تحددها اللوائح الداخلية للجهاز.

٦- ويجوز للرئيس التنفيذي أن يفوض غيره ممن يحددهم مجلس الإدارة في مباشرة بعض اختصاصاته.

المادة التاسعة عشرة

يباشر الرئيس التنفيذي للجهاز اختصاصات رئيس مجلس الإدارة، وذلك في حالة غيابه أو خلو منصبه.

ويحدد رئيس مجلس الإدارة من يحل محل الرئيس التنفيذي في حالة غيابه أو خلو منصبه.

المادة العشرون

١- مع مراعاة اختصاص الجهاز القومي للاتصالات بإصدار التراخيص اللازمة لمستخدمي ومشغلي خدمات الاتصالات الحالية والمستقبلية خارج ترددات البث المسموع والمرئي. لا يجوز مباشرة أي أعمال أو أنشطة أو إبرام أي تعاقدات مما تطلبت المادة (٥) من هذا القانون إصدار التراخيص أو التصاريح بشأنها إلا بعد استصدار الترخيص أو التصريح وفقاً للقواعد والإجراءات المبينة في هذا القانون واللوائح والقرارات المنفذة له.

كما يتولى الجهاز وحده دون غيره إصدار التراخيص لهيئات الإذاعة وللقنوات الفضائية والجهات التي تتولى البث داخل الجمهورية وفقاً للشروط والضوابط التي يضعها مجلس إدارة الجهاز.

٢- يقدم طلبات الحصول على التراخيص المنصوص عليها في هذا القانون مرفقاً بها جميع المستندات المطلوبة ويسدد عن كل طلب رسم قدره ألف جنيه مصري.

٣- للجهاز أن يطرح موضوع التراخيص المتاحة عن طريق الممارسة أو في مزايدة علنية يتم إرساؤها على أعلى عرض يقدم بشأن المقابل الذي يسدد للجهاز، ويصدر الترخيص لمن رسا عليه المزاد بذات الضوابط والشروط التي طرح بناء عليها المزاد وبدون رسوم، ويستوفي رسم لا يجاوز خمسمائة ألف جنيه سنوياً على كل ترخيص يصدر في غير الحالات التي لا يطرح فيها الجهاز النشاط في مزايدة علنية أو عن طريق الممارسة.

٤- تنشر القرارات الصادرة من الجهاز بشأن التراخيص أو التصاريح في الوقائع المصرية وإحدى الصحف اليومية واسعة الانتشار وذلك على نفقة المرخص له على أن يشمل النشر جميع شروط الترخيص.

٥- على الأشخاص والجهات والقنوات التي تباشر نشاطها أو استكملت مقومات إنشائها قبل إصدار هذا القانون توفيق أوضاعها خلال سنة من تاريخ العمل به.

المادة الحادية والعشرون

بمراعاة الاشتراطات التي يحددها الجهاز وفقاً لأحكام المادة (٥) فقرة (٣) من هذا القانون يقدم طلب الحصول على أي من التراخيص والتصاريح المنصوص عليها في هذا القانون على النماذج التي يضعها الجهاز مصحوباً بالبيانات والمستندات التي يحددها وعلى الأخص ما يثبت الكفاءة الفنية والتقنية والمالية لطالب الترخيص.

المادة الثانية والعشرون

يتولى الجهاز دراسة طلبات الترخيص المقدمة وفقاً لأحكام المادة (٢١) وعلى الجهاز البت فيها خلال مدة لا تتجاوز تسعين يوماً من تاريخ تقديمها بشرط أن تكون مستوفية لكافة البيانات والمستندات، وللجهاز مد هذه المهلة لمدة أخرى مماثلة.

وإذا لم يبت الجهاز في الطلب خلال تلك المدة اعتبر الطلب مرفوضاً.

المادة الثالثة والعشرون

يتولى الجهاز دراسة طلبات الحصول على التصاريح وفقاً لأحكام المادة (٢١)، وعلى الجهاز البت في تلك الطلبات خلال مدة لا تتجاوز ستين يوماً من تقديم الطلب مستوفياً لكافة البيانات والمستندات، فإذا لم يبت الجهاز في الطلب خلال تلك المدة اعتبر الطلب مرفوضاً.

المادة الرابعة والعشرون

استثناء من أحكام القانون رقم ٧ لسنة ٢٠٠٠، يحق لمقدم الطلب الذي يرفض الجهاز طلبه، ولكل ذي شأن، أن يطعن مباشرة على قرارات الجهاز أمام محاكم مجلس الدولة خلال المواعيد المقررة في قانون مجلس الدولة.

المادة الخامسة والعشرون

في مجال إعمال أحكام هذا القانون يختص الجهاز بوضع وتطبيق اللوائح والضوابط الخاصة بتنظيم المنافسة ومنع الاحتكار.

المادة السادسة والعشرون

يحدد الترخيص الصادر للمرخص له التزاماته ويجب أن تتضمن التراخيص على الأخص ما يأتي:

١- اسم المرخص له وبياناته.

٢- نوع الخدمة والتقنية المستخدمة.

٣- مدة الترخيص على ألا تقل عن سنة قابلة للتجديد ولا تحتسب فيها فترة البث التجريبي التي يحددها الجهاز.

٤- الترددات والمناطق الجغرافية لتقديم الخدمة.

٥- الالتزام بضوابط سعر الخدمة وعناصر التكلفة التي روعيت عند تحديدها وطرق تحصيلها والالتزام بالإعلان عن ذلك.

٦- الالتزام بالاستمرار في تقديم الخدمة والإجراءات الواجبة الاتباع في حالة قطع الخدمة أو إيقافها.

٧- الالتزام بإعداد تقارير دورية عن النشاط شاملة تزويد مستخدمي الخدمة بالنشرات والمعلومات اللازمة.

٨- الالتزام بإتاحة الخدمات لجمهور المستخدمين دون تمييز.

٩- الالتزام بفحص الشكاوى التي قد يتقدم بها المستخدمون والرد عليها.

١٠- الالتزام بأداء ما يحدده الجهاز مقابل الأعباء التي يتحملها في سبيل التحقق من وفاء المرخص له بالتزاماته وكذلك الوفاء بالتأمينات والضمانات التي يقررها الجهاز وجميع المستحقات الدورية.

١١- الالتزام بتقديم ما يطلبه الجهاز من المعلومات والبيانات المتصلة بموضوع الترخيص.

١٢- الالتزام بتقديم الخدمات في ظل قواعد المنافسة الحرة.

المادة السابعة والعشرون

يحدد الجهاز الخدمات التي تعتبر أساسية في تشغيل ومزاولة الأنشطة المرخص بها ويتولى وضع ضوابط أسعار كل منها. ويراعى في هذا الشأن الدراسات والاقتراحات التي يقدمها طالب الترخيص إلى الجهاز.

المادة الثامنة والعشرون

لا يجوز التنازل كلياً أو جزئياً عن التراخيص أو التصاريح الصادرة وفقاً لهذا القانون إلا بعد الحصول على موافقة كتابية مسبقة من الجهاز وفقاً للضوابط التي يضعها الجهاز.

المادة التاسعة والعشرون

ينشئ الجهاز نظاماً للتسجيل يتضمن على وجه الخصوص ما يأتي:

١- أسماء المتقدمين بطلبات الحصول على التراخيص والتصاريح وأسماء المرخص والمصرح لهم ونوع الخدمات وموضوع التصاريح في كل حالة.

٢- مقابل التراخيص والتصاريح والخدمات التي يقدمها الجهاز.

٣- مقابل الخدمات التي يقدمها المرخص له.

٤- المعلومات الأخرى المتعلقة بشبكات البث المسموع والمرئي وخدمات البث المسموع والمرئي ومن ذلك الترددات المتاحة والترددات التي تم الترخيص بها.

٥- قوائم المشتركين لدى كل مرخص له.

ويكون لكل ذي شأن بناء على طلب كتابي الاطلاع على البيانات المسجلة المشار إليها بمقابل يحدده الجهاز بما لا يجاوز ألف جنيه.

المادة الثلاثون

فض المنازعات

يتولى الجهاز النظر في المنازعات التي قد تنشأ فيما بين المصرح أو المرخص لهم أو فيما بينهم وبين المستخدمين واتخاذ القرارات في شأنها خلال مدة لا تتجاوز ستين يوماً من تاريخ التقدم بطلب للنظر فيها من صاحب الشأن، وذلك كله دون إخلال بحق أطراف المنازعة في اللجوء إلى القضاء أو التحكيم بشأنها بعد صدور قرار الجهاز فيها أو انقضاء المدة المحددة لإصدار هذا القرار.

المادة الحادية والثلاثون

التدابير الإدارية

يجوز للجهاز وبعد إجراء التحقيق اللازم في حالة مخالفة أي من أحكام هذا القانون أو اللوائح التنفيذية له أو قرارات الجهاز أو ضوابط الجودة الفنية أو الأكواد البرامجية أو ضوابط الإعلان أو القياسات المعيارية لجودة الأداء أن يتخذ أياً من التدابير الآتية:

* إنذار المخالف.

* وقف الترخيص أو التصريح جزئياً أو كلياً لمدة يحددها الجهاز.

* سحب الترخيص أو التصريح.

* إخطار الجهاز القومي للاتصالات ليتولى تنفيذ التدبير الذي يتقرر من بين التدابير المتقدمة فيما يخصه من نظم الاتصالات التابعة له والخارجة عن اختصاص الجهاز القومي لتنظيم البث المسموع والمرئي طبقاً لهذا القانون.

المادة الثانية والثلاثون

أحكام انتقالية

تنشأ شركات مصرية مملوكة للدولة تباشر الأعمال المنوطة باتحاد الإذاعة والتليفزيون في ضوء ما تصدر به اللائحة التنفيذية وتحدده القرارات الصادرة من الوزير المختص.

تؤول إلى الشركات المنشأة وفقاً للفقرة السابقة الأصول والحقوق الخاصة باتحاد الإذاعة والتليفزيون والالتزامات الواقعة على عاتقه، وذلك وفقاً للحصر والتحديد الذي تصدر به اللائحة التنفيذية وتحدده القرارات الصادرة من الوزير المختص.

ومع عدم الإخلال بسلطات واختصاصات الجهاز الواردة في هذا القانون يستمر اتحاد الإذاعة والتليفزيون في مباشرة نشاط البث المسموع والمرئي لحين إنشاء الشركات السالف الإشارة إليها ومباشرتها لنشاطها.

ويصدر الجهاز التراخيص والتصاريح اللازمة لاستمرار اتحاد الإذاعة والتليفزيون في القيام بعمليات البث التي يضطلع بمباشرتها، على أن يكون ذلك دون مقابل لمدة سبع سنوات من تاريخ إصدار هذه التراخيص والتصاريح.

المادة الثالثة والثلاثون

العقوبات

مع عدم الإخلال بأي عقوبة أشد منصوص عليها في قانون العقوبات أو أي قانون آخر يعاقب على المخالفات والجرائم التي تقع بالمخالفة لأحكام هذا القانون بالحبس وبغرامة لا تقل عن عشرة آلاف جنيه ولا تتجاوز خمسين ألف جنيه أو إحدى هاتين العقوبتين كل من تعدى على أي حق من الحقوق المقررة للجهاز أو المرخص لهم بموجب هذا القانون.

المادة الرابعة والثلاثون

يعاقب بالحبس وبغرامة لا تقل عن مقابل الترخيص ولا تجاوز ضعفه أو بإحدى هاتين العقوبتين كل من قام دون الحصول على ترخيص من الجهاز بالبث أو إعادة البث أو التوزيع أو التشغيل لخدمات البث المسموع والمرئي، وتكون عقوبة الحبس وجوبية في حالة العود.

وفي جميع الأحوال تحكم المحكمة بمصادرة الأجهزة والمعدات التي استعملت في ذلك النشاط.

المادة الخامسة والثلاثون

يعاقب بالحبس وبغرامة لا تقل عن مقابل التصريح ولا تجاوز ضعفه أو بإحدى هاتين العقوبتين كل من قام دون الحصول على تصريح من الجهاز بالاستيراد من أجل الاتجار أو قام بإنتاج أو التجميع أو العرض بقصد البيع أو التأجير لأجهزة البث أو فك الشفرة Decoder الخاصة باستقبال البث المسموع والمرئي.

وتحكم المحكمة بمصادرة الأجهزة التي لم يصدر تصريح بشأنها.

المادة السادسة والثلاثون

يعاقب بالحبس مدة لا تقل عن شهرين ولا تتجاوز سنتين وبغرامة لا تقل عن عشرة آلاف جنيه ولا تتجاوز خمسين ألف جنيه أو بإحدى هاتين العقوبتين كل من تعمد أو قام بسوء نية أو بهدم أو إزالة أو إتلاف أو تعطيل أو تعييب لأي أجهزة من أجهزة البث أو إعادة البث أو الاستقبال أو إتلاف لأي حماية تقنية لأي إرسال مشفر بأي وسيلة كانت أو فك الشفرة المخصصة للبث المسموع والمرئي بما يسمح بأن يستقبلها الشخص أو أن يرسلها إلى غيره من الجمهور بأي وسيلة من وسائل البث أو الإرسال أو جعلها كلها أو بعضها غير صالحة للاستعمال بأي كيفية.

وإذا وقع فعل من الأفعال المشار إليها في الفقرة السابقة نتيجة إهمال أو عدم احتراز فتكون العقوبة الحبس الذي لا يجاوز ثلاثة أشهر والغرامة التي لا تقل عن خمسمائة جنيه ولا تتجاوز ألف جنيه أو إحدى هاتين العقوبتين.

ويعاقب بذات العقوبة كل من قام بتوصيل برامج مسموعة أو مرئية إلى الغير دون ترخيص مسبق من الجهاز إذا كانت البرامج محل حماية تقنية.

كما يعاقب بذات العقوبة كل من قام بنسخ أو تسجيل هذه البرامج دون موافقة صاحب الحق بقصد التوزيع أو البيع أو التأجير أو النقل أو إعادة البث بأي وسيلة.

وفي جميع الأحوال تقضي المحكمة من تلقاء نفسها بإلزام من قام بالفعل بأداء قيمة الأشياء التي هدمت أو أزيلت أو أتلفت أو بنفقات إعادة الشيء إلى أصله، مع عدم الإخلال بالحق في التعويض المناسب.

المادة السابعة والثلاثون

تتعدد العقوبة المالية بتعدد التسجيلات أو النسخ الصوتية أو البرامج الإذاعية محل الجريمة أو عدد التوصيلات التي وصلت للجمهور بغير ترخيص كتابي مسبق من هيئة البث.

وفي حالة العود تكون العقوبة الحبس مدة لا تقل عن ستة أشهر ولا تجاوز ثلاث سنوات، وترفع الحدود الدنيا والقصوى لعقوبة الغرامة المبينة في المواد السابقة إلى ضعفيها.

المادة الثامنة والثلاثون

في جميع الأحوال تقضي المحكمة بمصادرة النسخ محل الجريمة أو المتحصلة منها وكذلك الأجهزة والأدوات التي استخدمت في ارتكاب الجريمة.

وينشر الحكم الصادر بالإدانة في جريدة يومية واحدة أو أكثر على نفقة المحكوم عليه.

ويجوز للمحكمة عند الحكم بالإدانة أن تقضي بغلق المنشأة التي استغلها المحكوم عليه في ارتكاب الجريمة مدة لا تزيد على ستة أشهر، ويكون الغلق وجوبياً في حالة العود في الجرائم المنصوص عليها في المادة السابقة.

المادة التاسعة والثلاثون

يعاقب بغرامة لا تجاوز المقابل المحدد للترخيص أو التصريح كل من قام بالتنازل عن أي منهما للغير دون الحصول على موافقة الجهاز على هذا التنازل وذلك فضلاً عن الحكم بإلغاء الترخيص أو التصريح.

المادة الأربعون

كل من خالف التسعير المعتمد من الجهاز لتقديم الخدمة يعاقب بغرامة تعادل عشرة أمثال قيمة المخالفة وتتضاعف المخالفة بعدد المستخدمين، الذين وقعت المخالفة بالنسبة لهم.

المادة الحادية والأربعون

يعاقب بالحبس مدة لا تقل عن شهر كل من أفصح أو أدلى ببيانات أو معلومات لا يجوز الإفصاح عنها أو الإدلاء بها متى تعلقت بنشاط الجهاز أو بالمرخص أو بالمصرح لهم سواء كان علمه بها بسبب عمله أو لأي سبب آخر.

المادة الثانية والأربعون

يعاقب المسؤول عن الإدارة الفعلية للشخص الاعتباري بالعقوبات المقررة للأفعال التي ترتكب بالمخالفة لأحكام هذا القانون إذا ثبت علمه بها وكان إخلاله بالواجبات التي تفرضها عليه تلك الإدارة قد أسهم في وقوع الجريمة.

ويكون الشخص الاعتباري مسؤولاً بالتضامن عن الوفاء بما يحكم به عقوبات مالية أو تعويضات.

المادة الثالثة والأربعون

يجوز بقرار من وزير العدل بالاتفاق مع الوزير المختص تخويل العاملين الذين يحددهم الجهاز صفة مأموري الضبط القضائي بالنسبة للمخالفات والجرائم التي تقع بالمخالفة لأحكام هذا القانون.

ويحظر على مأموري الضبط القضائي الإفصاح للغير عن أي معلومات أو بيانات يكونون قد حصلوا عليها بسبب عملهم، إلا إذا كان هذا الإفصاح تستلزمه طبيعة عملهم.

المادة الرابعة والأربعون

يكون تحريك الدعوى الجنائية عن أي مخالفة لأحكام هذا القانون بناء على طلب رئيس الجهاز.

مطبعة المنار العربي

١ شارع العامل الأول - امبابه

ت ٣٣١٢٥٥٧١